The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Osoul Eddin
Master of Islamic Belief



الجامعـــــة الإســــلامية ـ غـــــزة
شؤون البحث العلمي والدراسات العليا
كـلـــيـة أصـــــــول الديــــــن
ماجستير قسم العقيدة الإسلامية

مسائلُ العقيدةِ في كتابِ
" دفعِ إيهامِ الاضطرابِ عنْ آياتِ الكتابِ"
للإمامِ الشِّنقيطيِّ
(الإلهياتُ – النبواتُ)

Doctrine issues in the book " Removing the illusions of confusions in Holy Quran verses " For Imam Al – Shanqiti (Divinities and Prophecies)

إعدادُ الباحثِ
عبد الله رضوان قاسم الأسطل

إشراف
الأستاذ الدكتور
جابر بن زايد السميري

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ فِي قِسْمِ العَقِيْدَةِ والمَذَاهِبِ المُعَاصِرةِ بِكُليةِ أصولِ الدينِ فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

محرم/ ١٤٣٨هـ – أكتوبر/ ٢٠١٦م

إقــــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مسائلُ العقيدةِ في كتابِ "دفعِ إيهامِ الاضطرابِ عنْ آياتِ الكتابِ" للإمامِ الشِّنقيطيِّ (الإلهياتُ – النبواتُ)

Doctrine issues in the book "Removing the illusions of confusions in Holy Quran verses" For Imam Al – Shanqiti (Divinities and Prophecies)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	عبد الله رضوان الأسطل	اسم الطالب:
Signature:	[signature]	التوقيع:
Date:	٢٠١٧/١/١٧	التاريخ:

بســـم الله الرحمن الرحيم

الجـامعة الإسلامية غـزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا
هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref:

التاريخ: 2017/01/17م Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشـكيل لجنـة الحكم على أطروحة الباحث/ عبدالله رضوان قاسم الأسطل لنيل درجة الماجستير في **كلية *أصول الدين*/** قسم **العقيدة الإسلامية** وموضوعها:

مسائل العقيدة في كتاب "دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب" للإمام الشنقيطي - رحمه الله - (الإلهيات - النبوات)

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 19 ربيع ثاني 1438هـ، الموافق 2017/01/17م الساعة الثانية عشر والنصف ظهراً، في قاعة مؤتمرات مبنى القدس. اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. جـابر زايـد السـميري	مشـرفاً و رئيسـاً	....
أ.د. خالـد حسـين حمـدان	مناقشـاً داخليـاً	....
أ.د. عبد السميع خميس العرابيد	مناقشـاً خارجيـاً	....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *أصول الدين*/** قسم **العقيدة الإسلامية**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

+97082644400 +97082644800 public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps iugaza iugaza mediaiug iugaza
P.O Box 108, Rimal,Gaza,Palestine ص.ب 108 الرمال . غزة . فلسطين

التاريخ: ٣/ ٧/ 2019م	الرقم العام للنسخة	3107632	اللغة	ع	ماجستير ☒	دكتوراه ☐

الموضوع/ استلام النسخة الإلكترونية لرسالة علمية

قامت إدارة المكتبات بالجامعة الإسلامية باستلام **النسخة الإلكترونية** من رسالة

للطالب/ عبدالله رضوان قاسم الأسطل

رقم جامعي: 120100370 قسم: الحديث كلية: أصول الدين

وتم الاطلاع عليها، ومطابقتها بالنسخة الورقية للرسالة نفسها، ضمن المحددات المبينة أدناه:

- تم إجراء جميع التعديلات التي طلبتها لجنة المناقشة.
- تم توقيع المشرف/المشرفين على النسخة الورقية لاعتمادها كنسخة معدلة ونهائية.
- تم وضع ختم "عمادة الدراسات العليا" على النسخة الورقية لاعتماد توقيع المشرف/المشرفين.
- وجود جميع فصول الرسالة مجمَّعة في ملف (WORD) وآخر (PDF).
- وجود فهرس الرسالة، والملخصين باللغتين العربية والإنجليزية بملفات منفصلة (PDF +WORD)
- تطابق النص في كل صفحة ورقية مع النص في كل صفحة تقابلها في الصفحات الإلكترونية.
- تطابق التنسيق في جميع الصفحات (نوع وحجم الخط) بين النسخة الورقية والإلكترونية.

ملاحظة: ستقوم إدارة المكتبات بنشر هذه الرسالة كاملة بصيغة (PDF) على موقع المكتبة الإلكتروني.

والله ولي التوفيق،

توقيع الطالب ....

إدارة المكتبة المركزية

408

مُلَخَّصُ البَحْثِ

تظهرُ أهميةُ هذِهِ الدراسةِ في كونِهَا تتناولُ مجموعةً منَ مسائلِ العقيدةِ المستنبطةِ منْ الآياتِ القرآنيةِ، حيثُ يبدو في فهمِ هذِهِ الآياتِ إشكالٌ.

ومنْ ثمَّ فهذا البحثَ يُسْهِمُ فيْ كشفِ هذِهِ الإشكالاتِ مبينًا المعانيَ الصحيحةَ للآيةِ، وليُتَيَقَّنَ أنَّ آياتِ القرآنِ متفقةٌ تمامًا، ليسَ بينَهَا تناقضٌ مطلقًا، كما يُظْهِرُ البحثُ مذاهبَ أهلَ التفسيرِ في تأويلِ الآياتِ المتناولةِ بالدراسةِ، إضافةً إلى إبرازِ جانبٍ منْ جهودِ الشيخِ الشِّنْقيطيِّ في العقيدةِ.

أمَّا محتوى البَحْثِ فهو على النَّحوِ الآتي:

المقدمةُ: وفيها أهميةُ البحثِ، وأسبابُ اختيارِهِ، وأهدافُهُ، وطريقةُ البحثِ، وخطةُ البحثِ.

الفصلُ التمهيديُّ: وفيهِ ترجمةُ المؤلفِ، وبيانُ بعضِ مصطلحاتِ البحثِ.

الفصلُ الأولُ: تناولَ فيْهِ الباحثُ المسائلَ الواردةَ في الإلهياتِ.

الفصلُ الثاني: تناولَ فيْهِ الباحثُ المسائلَ الواردةَ في النبواتِ.

الخاتمةُ: استعرضَ فيها الباحثُ أبرزَ النتائجِ، وأهمَّ التوصياتِ.

واعتمدَ الباحثُ في دراستِهِ لهذِهِ المسائلِ على المنهجِ الوصفيِ التَّحْلِيْلي.

وقدْ بينتْ الدراسةُ أنَّ الشيخَ محمدَ الأمينَ عربيٌ يَرْجِعُ نسبُهُ إلى العربِ الحِمْيَرِيِّن، كما بينتْ أنَّهُ كانَ على عقيدةِ السَّلفِ – حتى قبلَ أنْ ينتقلَ إلى بلدِ الحرمينِ–.

وكشَفتْ عنايةَ السَّلفِ والعلماءِ بمَا أشكلَ منَ القرآنِ، وأنَّ مَا يَتَوَهَّمُهُ البعضُ منْ تعارضٍ بينَ الآياتِ سرعانَ ما يزولُ إذا فُهِمَتِ الآيةِ على وجهِهَا الصحيحِ، فكتابُ اللهِ كتابٌ حكيمٌ، ليسَ فيْهِ عيبٌ أوِ اضطرابٌ بأيِّ وجهٍ منَ الوجوهِ.

وأوصى الباحثُ في نهايةِ البحثِ بتناولِ مسائلِ العقيدةِ في كتابِ "دفعِ إيهامِ الاضطرابِ" في الجوانبِ الأخرى التي ذُكِرَتْ؛ لأنَّ هذِهِ الدراسةَ اقتصرتْ على الإلهياتِ والنبواتِ. كما أوصى بضرورةِ إيجادِ تفسيرٍ خاصٍ بجميعِ آياتِ العقيدةِ منْ كلِّ جوانِبِهَا، تكونُ مرجعًا لطلابِ العلمِ.

Abstract

This study is important because it tackles several issues of Aqeedh deduced from Qur’anic verses، where misunderstanding may occur.

Therefore، this study aims at revealing these misunderstandings and clarifying the true meanings of these verses. The study shows that Qur’anic verses are in agreement without any contradiction. The study also shows the schools of the Imams of Tafseer، Qur’an interpretation، in interpreting the discussed verses، in addition to clarifying some of the efforts done by Imam ash-Shinqiti in the field of Aqeedah.

As for thesis content، it is divided as follows:

An introduction including study importance، justification of its selection، its aims، methods، and research plan.

An introductory chapter، which includes author’s biography and study terminology.

The first chapter، which includes the issues related to the theology aspect.

The second chapter، which includes the issues related to the prophethood aspect.

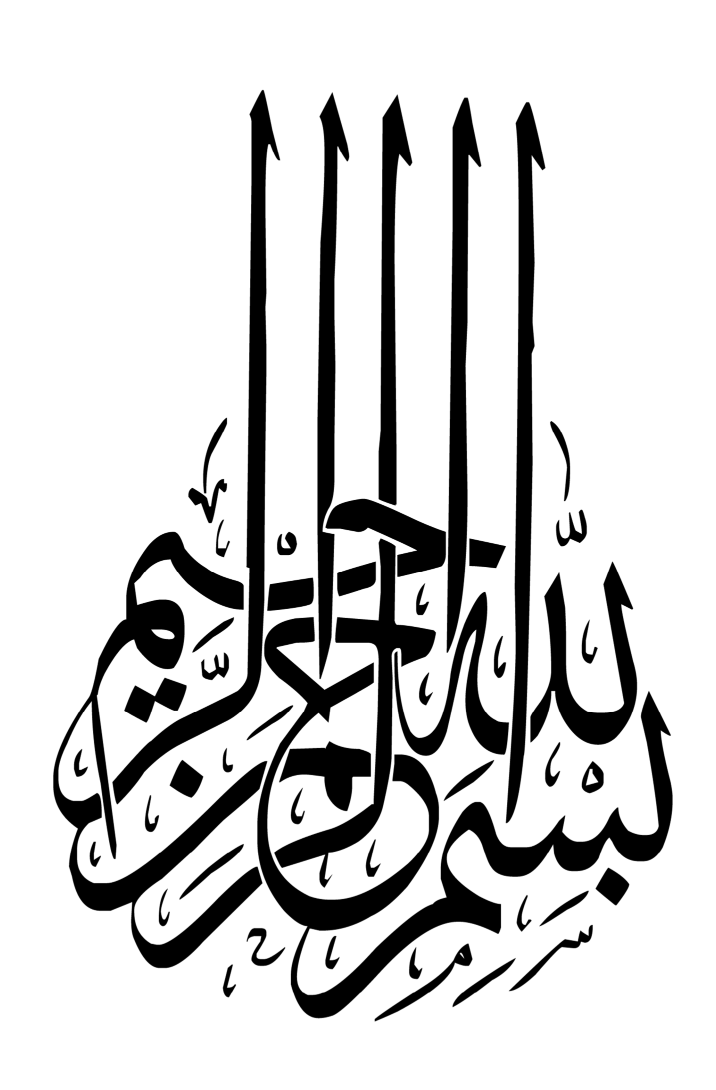
A conclusion، which lists the most important findings and recommendations.

These issues were discussed depending on the descriptive analytic methodology.

The study showed that Sheikh Mohammed al-Amin is an Arab attributed to the Humairi Arabs. The study also showed that he adopted the Aqeeda of Salaf، predecessors، even before his residency in the country of the two Harams.

The study revealed that Salaf and scholars paid a great attention to the verses that require special explanation. It also revealed that the claimed contradictions between these verses could easily be disproven if these verses were truly explained and understood. This is because Qur’an is a precise book that has no defects or disorders in anyway.

The researcher recommended at the end of the study to tackle the rest of Aqeedah issues in the book of “Daf’u Eeham al-Idterab” because this study was limited to the theology and prophethood issues. The researcher also recommended compiling a special book of Tafseer that is specialized in a comprehensive explanation of the verses of Aqeedah، which will be a valuable reference for the students of knowledge.


بسم الله الرحمن الرحيم

الْإِهدَاْءُ

إلى نبعِ الحنانِ ... أمِّي

إلى تاجِ الفخارِ... أبِي

إلى زوجتي، وقرةِ عيني...

إلى فلذاتِ كبدي ...

إلى إخوتِي وأخواتِي...

إلى شيوخِي وأساتذتِي...

إلى حماةِ العقيدةِ ...

إلى طلابِ العلمِ ...

إلى كلِّ ذي يدٍ عليَّ...

معَ وافرِ الحبِّ والتقديرِ...

شكرٌ وعرفان

بعدِ حمدِ اللهِ – والحمدُ لَهُ أولًا وآخرًا –...

أسمو بجزيلِ شكرِيْ لمقامِ أستاذِيْ، ووالدِي، وشيْخِي، الأستاذِ الدكتور: جابر بن زايد السميري؛ على ما أولانِيْهِ منْ حرصٍ وتوجيهٍ يُذكَر أثَرُهُ، وما لمسْتُ فيْهِ منْ سعةِ الصدرِ، ولينِ الجانبِ، وكرمِهِ بوقتِهِ على ضِيْقِهِ، فجزَاهُ اللهُ عنِّيْ خيرًا في الدنيْا والآخرةِ.

وأبى الشكرُ بعدُ إلَّا أنْ يؤمَ أستاذَيَّ المناقشينِ – وحُقَّ لَهُ – :

الأستاذ الدكتور: خـالد حسـين حمـدان – حفظه الله – .

الأستاذ الدكتور: عبد السميع خميس العرابيد – حفظه الله – .

لتفضلهما عليَّ بقبولِ المناقشةِ؛ حرصًا منْهُمَا على الرقي بالرسالةِ منزلةً ومكانًا.

ولا يتمُ للمقامِ كمالُهُ حتى أسطرَ بمدادِ العرفانِ شكرًا لصرحِ هذِهِ الجامعةِ العريقِ، على صفحاتٍ منْ ذهبٍ، بريقُهُ إشراقاتُ تاريخِها، وذكرياتٌ طيبةٌ فيْهَا، يدورُ بها الزمانُ، فينبو عنْها ولمَّا تدرسْ لها معالم.

وإذا ذُكِر أصلٌ ذُكِرَ بطيبِهِ فرعُه، فأنقشُ في شغافِ القلوبِ صادقَ شكري لكليةِ أصولِ الدينِ – ممثلةً بأركانِها –، وقسمِ العقيدةِ الإسلاميةِ والمذاهبِ المعاصرةِ.

وما كنتُ لأبرحَ مقامي هذا حتى أصلَ بالشكرِ كلَّ منْ أعانَ على إتمامِ هذا العملِ المتواضعِ، بقليلٍ أو كثيرٍ، من قريبٍ أو بعيدٍ، فاللهمَّ اجزهِمْ خيرَ جزاءٍ وأوفَرَهُ، وأكرمْ نزلهمْ في الدارينِ... آمين.

البَاحِثُ

عبدالله رضوان قاسم الأسطل

فهرس الموضوعات

جدول المحتويات

المُقَدِّمَةُ

مُقَدِّمَةٌ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيْهِ، والصلاةُ والسلامُ على أسْمَى الخلقِ، وأفضلِ النبيِّين، محمدِ بنِ عبدِ اللهِ ﷺ ، أما بعدُ:

فإنَّ اللهَ ﷻ أرْسَلَ رسلَهُ مبشرينَ ومنذرينَ؛ لكيْ لا يكونَ للناسِ على اللهِ حجةٌ بعدَ الرسلِ، قالَ ﷻ : ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وأنزلَ معهمُ الكتبَ؛ ليخرجَ الناسَ منَ الظلماتِ إلى النورِ بإذنِ ربِّهِمْ : ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١].

وقد شرَّفَ أفضلَ خلقِهِ، وخاتمَ أنبيائهِ ورسلِهِ محمدًا ﷺ بأعظمِ كتبِهِ، المعجزةُ الباقيةُ، التي أخبرَ عنها بقولِهِ ﷻ : ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨]، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

فهو الكتابُ الذي مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، ومنْ عملَ بِهِ كانَ على صراطٍ مستقيمٍ.

ولكونِهِ المصدرَ الأولَ للتشريعِ الإسلاميِّ- معَ سنَّةِ النبيِّ ﷺ - فإنَّ علماءَ الإسلامِ- عبْرَ تاريخِهِمْ الطويلِ- أوْلَوْهُ عنايةً فائقةً، وحفلتْ المكتبةُ الإسلاميةُ بِمُؤلفاتٍ لا يُحْصِيها العادُّ، حَوَتْ علومَهُ المتنوعةِ، منْ تفسيرٍ لآياتِهِ، وبيانٍ لغريبِ كلماتِهِ، واستنباطٍ لأحكامِهِ وتوجيهاتِهِ، وكشفٍ لفوائدِهِ ومعانيْهِ، وإعرابٍ لمبانيهِ... حتى بلغتْ أنواعُ علومِهِ ثَمَانِيْنَ نوعًا على سبيلِ الإدماجِ عندَ بعضِ العلماءِ [١] قبلَ قرونٍ عديدةٍ؛ فكمْ ستبلغُ في زمانِنَا الحاضرِ؟!!!

ولمَّا لمْ يرُقْ هذا لأعداءِ الإسلامِ والمسلمينَ؛ أخذوا يطعنونَ في كتابِ اللهِ تبارك وتعالى، وسنةِ النبيِّ ﷺ، وبَثُّوا حقدَهُمْ في صورةِ أوهامٍ، وشبهاتٍ، يُشكِّكونَ بها جهلةَ المسلمينَ في عقيدتِهِم، وأحكامِهِم؛ إسهامًا منهم في إبعادِ المؤمنينَ عنْ المنهجِ الربانيِّ القويمِ.

لكنْ هيهاتَ هيهاتَ؛ فإنَّ علماءَ المسلمينَ انبروا منذُ اللحظةِ الأولى بكلِّ قوةٍ؛ منْ سيفٍ وسنانٍ، وقلمٍ، ولسانٍ، ينفونَ عنْ كتابِ اللهِ تحريفَ الغالينَ، وانتحالَ المبطلينَ، وتأويلَ الجاهلينَ.

---

(١) انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن (ج١/٣١).

وفي هذا البابِ؛ فإنَّ بينَ يديَّ سفرًا عظيمًا، خطَّهُ إمامٌ همامٌ، العلمُ الكبيرُ، والمحققُ النحريرُ: محمدُ الأمينُ بنُ محمدِ المختارِ الشنقيطي – رحمه الله تعالى – (المتوفى:١٣٩٣هـ). وَسَمَ هذا الكتابَ بـ:" **دفعِ إيهامِ الاضطرابِ عنْ آياتِ الكتابِ**"؛ جمعَ فيْهِ مؤلفُهُ الشنقيطيُّ– رحمهُ اللهُ تعالى– لفيفًا منَ المسائلِ العقديةِ، والفقهيةِ، واللغويةِ.

فأحببتُ أنْ أتناولَ جزءًا منْ مسائِلِهِ العقديةِ [١]؛ لأزيدَ فيها النفسَ، واقفًا معَ ما سطَّرَهُ أهلُ العلمِ في شأنِهَا، ومبينًا كيفَ تعاملَ معَ هذِهِ المسائلِ علماءُ الإسلامِ ممنْ سارَ على طريقةِ السلفِ، أوْ على طريقةِ الخلفِ – إذا اقتضتِ الحاجةِ–.

واللهَ أسألُ أنْ يعينني في هذا الجهدِ الضعيفِ، وأنْ يقبلَ صالحَ العملِ، ويغفرَ ما كانَ منْ زللٍ، فهوَ الموفقُ والهادي إلى سواءِ السبيلِ.

أهميةُ الموضوعِ:

تظهرُ قيمةُ البحثِ في تعلقِهِ بالمصدرِ الأصيلِ، والنورِ المبينِ؛ الذي يهتدي به المؤمنونَ في دينِهِمْ ودنيْاهم؛ إذ يتناولُ الباحثُ فيه بعضَ الآياتِ التي قدْ يُتوهَّمُ وجودُ إشكالٍ في معناها، أو يُتَوَهَّمُ وجودُ تعارضٍ بينَ مدلولاتِهَا؛ والقرآنُ منزهٌ عنْ ذلك كلِّهِ: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]؛ لتتجليَ الشبهاتُ التي قدْ تكونُ علقتْ بذهنِ منْ لمْ يحسنْ تلك الآياتِ فهمًا.

أسبابُ اختيارِ الموضوعِ:

١- الرغبةُ في تناولِ بعضِ آياتِ العقيدةِ – التي قدْ يبدو فيها إشكالٌ – بدراسةٍ فاحصةٍ تدفعُ المعاندينَ، وتغلقُ البابَ أمامَ الطاعنينَ في القرآنِ.

٢- الإسهامُ في تحصينِ الدعاةِ والمتعلمينَ منَ الشبهاتِ التي يُشغَّبُ بها حولَ نصوصٍ منَ القرآنِ – لا سيَّما النصوصُ في أصلِ الدينِ–.

أهدافُ البحثِ:

١- بيانُ طرفٍ منْ جهودِ الشيخ الشنقيطيِّ– رحمه الله تعالى– في الذبِّ عنْ العقيدةِ، ومنهجِهِ في كتابِهِ.

---

(١) أُنَبِّهُ إلى أنَّني اقتصرتُ على المسائلِ التي تندرجُ في قضايا الإلهياتِ والنبواتِ فحسب، فقدْ أتيتُ على معظمِهَا في كتابِ " **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب** " ، ولم أستوعبْ جميعَهَا.

٢- دراسةُ الإشكالِ الذي ذكرَهُ المؤلفُ – رحمَهُ اللهُ تعالى- في الآياتِ موضوع البحثِ، في كتابِهِ " **دفعِ إيهامِ الاضطرابِ** " ، وبيَّنَ فيهِ أنَّهُ ليسَ ثمةَ تعارضٌ حقيقيٌّ بينَ الآياتِ.

٣- بيانُ أقوالِ المفسرينَ في هذِهِ المسائلِ، ثمَّ الترجيحُ بينَها وفقَ الأدلةِ قدرَ الإمكانِ.

طريقةُ البحثِ:

سيقومُ الباحثُ بجمعِ المسائلِ العقديةِ- موضوع البحثِ-، وتوصيف كلِ مسألةٍ على حدةٍ، منْ خلالِ الآياتِ الواردةِ فيها، وكذا أقوال العلماء، وأدلتهم، ثمَّ دراستُها دراسةً تحليليةً.

كما أنَّنِي- في بحثِي- سأسيرُ على النحوِ الآتي:

١- لنْ أتقيدَ بترتيبِ الكتابِ للمسائلِ، بلْ سيكونُ لها ترتيبٌ آخرُ وفقَ موضوعِ المسألةِ.

٢- توثيقُ الآياتِ القرآنيةِ في المتنِ، وما سواها في الحاشيةِ.

٣- أكتفي بتخريجِ الأحاديثِ منَ الصحيحينِ، أو أحدِهما إنْ كانَ موجودًا فيهما، أو في أحدِهما، وإلا خرجتُها منْ مظانِّها الأخرى ناقلًا أحكامَ العلماءِ عليها – إنْ وجدتْ-.

٤- الآثارُ الواردةُ عنِ السَّلفِ في التفسيرِ أكتفي بعزوِهَا إلى المظانِّ التي أخرجتْهَا بالإسناد.

الدراساتُ السابقةُ:

لمْ أقفْ – في بحثي- على أيِّ دراسةٍ علميةٍ تناولتْ الكتابَ؛ إلا أنَّ هناك بعض الدراساتِ التي كانتْ في أصلِ فكرةِ الكتابِ منها:

١- موهمُ الاختلافِ والتناقضِ في القرآنِ الكريمِ، لـ/ ياسر أحمد الشمالى (رسالة ماجستير).

٢- موهمُ التعارضِ بينَ القرآنِ والسنةِ، لـ/ د: عبدالرحمن بن صالح المحيميد (رسالة ماجستير).

٣- آياتُ العقيدةِ التي قدْ يُوهِمُ ظاهرُهَا التعارضَ، لكل من: (خالد بن عبدالله الدميجى/ حياة بنت حمد المحمادي/ حنان بنت رافع العمرى) (رسائل علمية)، والله أعلم.

فهذهِ الدراساتُ الثلاثُ المذكورة لم يتقيدْ مؤلفوها بمسائلَ وردتْ في كتابٍ معينٍ.

أمَّا هذا البحثُ فإنَّهُ يناقشُ مسائلَ علميةً مُتَضَمَّنَةً في كتابِ: " **دفعِ إيهامِ الاضطرابِ عنْ آياتِ الكتابِ** "، متقيدًا بِهِ؛ لكنَّهُ قدْ يضيفُ إليها بعضَ المقدماتِ التي لها تعلقٌ بها، أو لها تعلقٌ بالكتابِ نفسِهِ.

محتوى البحثِ:

تتكونُ منْ: مقدمةٍ، وفصلٍ تمهيديٍّ، ثمَّ صلبِ الرسالةِ في فصلينِ، يليها خاتمةُ البحثِ.

أولًا: المقدمةُ:

وقدْ بينتُ فيها:

(أهمية الموضوع- أسباب اختيار الموضوع- أهداف البحث- منهج البحث- الدراسات السابقة).

ثانيًا: فصولُ البحثِ: وهي ثلاثةُ فصولٍ:

الفصل التمهيدي

ترجمة المؤلف، وبيان بعض مصطلحات البحث.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياة الإمام الشنقيطي –رحمه الله تعالى– ، ومنهجه في كتابه.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمُهُ، ولقبُهُ، ونسبُهُ، ومولدُهُ.

المطلب الثاني: نشأتُهُ، وطلبُهُ للعلمِ، وشيوخُهُ.

المطلب الثالث: عقيدته.

المطلب الرابع : جهودُهُ، وتلاميذُهُ.

المطلب الخامس: وفاتُهُ، وثناءُ العلماءِ عليْهِ.

المبحث الثاني: بيان بعض المصطلحات المتعلقة بالبحث.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المحكمُ والمتشابهُ في القرآنِ الكريمِ.

المطلب الثاني: المشكلُ والمتعارضُ في القرآنِ.

المطلب الثالث: التعريفُ بكتابِ " **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب**".

الفصل الأول

المسائل الواردة في الإلهيات.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: صفات الله ﷻ.

وفيه مطالب أربعة:

المطلب الأول: نسبة الخلق إلى بعض الخلق، كنسبتِهِ لعيسى بن مريم ﷺ.

المطلب الثاني: رؤية الله – تعالى–.

المطلب الثالث: وصف الله بالنسيان.

المطلب الرابع: معية الله – تعالى– لخلقه، واستوائه على عرشه.

المبحث الثاني: باب القدر، وما يتعلق منه بصفات الله تعالى.

وفيه مطالب أربعة:

المطلب الأول: في الهداية وأنواعها.

المطلب الثاني: الختم على قلوب الكفار، وعلاقة ذلك بالجبر، والاختيار.

المطلب الثالث: احتجاج الكفار بالقدر على الشرك.

المطلب الرابع: كون الله لا يأمر بالفحشاء، مع أمر المترفين الذين يفسقون.

المبحث الثالث: مسائل متفرقة في الإلهيات.

وفيه مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: وعد الله لأنبيائه بالنصر، ومقتل بعضهم.

المطلب الثاني: نسبة الحسنات، والسيئات إلى الله.

المطلب الثالث: فعل العبد واقع بمشيئته واختياره، ومخلوق لله ﷻ.

الفصل الثانـي

المسائل الواردة في النبوات.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في التعريف بالنبي والرسول، وبيان عصمة الأنبياء.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالنبي، والرسول.

المطلب الثاني: عصمة الأنبياء.

المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بعصمة الأنبياء.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: أكل آدم – عليه السلام – هل هو نسيان ؟ أم معصية؟.

المطلب الثاني: إلقاء الشيطان في تلاوة الأنبياء.

المطلب الثالث: كون النبي ﷺ لا ينطق عن الهوى، مع إثبات الاجتهاد له.

المطلب الرابع: الاستثناء الوارد في عدم نسيان النبي ﷺ للقرآن.

المطلب الخامس: كون إبراهيم ﷺ حنيفًا، معه قوله عن الكوكب: هذا ربي.

المبحث الثالث: مسائل متفرقة في النبوات.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: وفاة عيسى ﷺ ورفعه، وعدم صلبه.

المطلب الثاني: أن الأنبياء لا ينكحون الخبيثات، وزوجتا نوح ولوط كافرتان.

المطلب الثالث: الذين بعث إليهم محمد ﷺ نذيرًا.

المطلب الرابع: طلب النبي ﷺ المودة في القربي، مع أن أجر الأنبياء على الله.

المطلب الخامس: كون النبي ﷺ لا يعلم مصيره.

المطلب السادس: أن الله وجد الرسول ﷺ ضالًا فهداه، والمولود يولد على الفطرة.

المطلب السابع : أمرُ اللهِ لنبيِّهِ محمدٍ ﷺ بالتذكير حين تنفع الذكرى.

خاتمة البحث: وفيها: أهم النتائج، والتوصيات. ثم الفهارس العلمية.

الفَصْلُ التَّمْهِيدِيُّ

تَرْجَمَةُ الإِمَامِ مُحَمَّدِ الأَمِيْنِ الشِّنْقِيْطِيِّ – رحمه الله –

وبَيَانُ بَعْضِ مُصْطَلَحاتِ البَحْثِ

المبحثُ الأولُ

ترجمةُ الإمامِ محمدِ الأمينِ الشّنقيطيِّ[1]

المطلبُ الأولُ

اسمُهُ، ولقبُهُ، ونسبُهُ، ومولدُهُ

أولًا: اسمُهُ:

" هُوَ مُحَمَّد الْأمين... واسم أبيه: مُحَمَّد الْمُخْتَار بن عبد الْقَادِر بن مُحَمَّد بن أَحْمد نوح بن مُحَمَّد بن سَيِّدي أَحْمد بْن الْمُخْتَار، من أَوْلَاد أَوْلَاد الطَّالِب أوبك، وَهَذَا من أَوْلَاد أَوْلَاد كرير ابن الموافى بن يَعْقُوب بن جاكن الأبر؛ جد الْقَبِيلَة الْكَبِيرَة الْمَشْهُورَة الْمَعْرُوفَة بالجكنيين. ويُعرفون بتجكانت "[2] .

---

(١) انظر ترجمته:

١- سالم، مع صاحب الفضيلة والدنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي.

٢- المجذوب، علماء ومفكرون عرفتهم (ج١/١٧١-١٩١).

٣- آل بسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون (ج٦/٣٧١-٣٧٨).

٤- الشنقيطي، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (ج١/٣٩-٥٤)، اعتنى به: خالد بن عثمان السبت. وضع الترجمة المعتني: خالد السبت.

٥- الشنقيطي، رحلة الحج إلى بيت الله الحرام (ص١١- ٣٣). وضع الترجمة: عطية محمد سالم.

٦- الطيار والحجيلان، منسك الإمام الشنقيطي (ج١/١١-٣٥).

٧- الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (ج١/١٩-٣٩) من المقدمة، وضع الترجمة: الشيخ خالد بن عثمان السبت.

٨- الشنقيطي، نثر الورود على مراقي السعود (ج١/١٧-٢٢)، وضع الترجمة: محقق الكتاب: محمد بن سيدي بن حبيب الشنقيطي.

٩- الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا(ص٣٤٣-٣٨٩).

١٠- الشيمي، الشنقيطي ومنهجه في التفسير (ج١/٦٠-٣٢٣).

١١- السديس، منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام من أضواء البيان (ج١/١-٩٧).

١٢- الطويان، جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف (ج١/٢٥-٨٧).

(٢) سالم، مع صاحب الفضيلة والدنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ص١٨).

وكلٌ منْ محمدِ الأمينِ، ومحمدِ المختارِ، عَلَمٌ مركبٌ من اسمينِ؛ لكنّ " الأمينَ كالمختارِ منَ الأسماءِ التي كثيرًا ما تُقرنُ باسمِ محمدٍ عند الشنقيطيين؛ تبركًا وتيمنًا، وتعبيرًا عنْ حبهِمْ لرسولِ اللهِ ﷺ ، والجَكَني نسبةٌ إلى القبيلةِ التي تنحدرُ منْ جدِّها الأعلى (جاكن) " [١] .

والشِّنقيطيُّ نسبةٌ إلى شِنقيط، بِكَسرِ الشينِ[٢]، وهي الجمهوريةُ الإسلاميةُ الموريتانيةُ.

ثانيًا: لقبُهُ، ولقبُ أبيه:

يلقب الشيخ بـ" (آبّا) بِمد الْهمزَة وَتَشْدِيد الْبَاء من الإباء " [٣]، كما يلقب أبوه (محمد المختار)، بـ(اخطور) اختصارًا للمختار[٤].

ثالثًا: نسبُهُ:

الجَكَنيَّ، نسبةٌ إلى جاكن، و" جاكن هو جدُّ القبيلةِ المسماةِ (بالجكنيين)، ويرجعُ نسبُ هذِهِ القبيلةِ إلى قبائلِ (حِمْيَر)؛ إحدى القبائل القحطانية التي كانت تقيم في جنوب الجزيرة العربية، فتفرقت منه إلى أصقاع المعمورة " [٥]، و(حِمْيَر) من أشهر قبائل العرب العاربة المنْحدِرَةِ من صُلْب يَشْجُب بن يَعْرُب بن قَحْطَان[٦].

قال الباحث: اتفقت المصادر*- التي وقفت عليها- المترجِمة للشيخ- رحمه الله تعالى- على أنَّ قبيلتَهُ (بني جاكن) يرجعُ نسبُهَا إلى **(حِمْيَر)** خلا مصدرٍ واحدٍ؛ هو رأيُ الباحثِ أحمد سيد حسانين الشيمى؛ حيث رجَّحَ أنَّ قبيلة (بني جاكن) إنما ترجع في الأصل إلى (غالبٍ) جدِّ

---

(١) المجذوب، علماء ومفكرون عرفتهم (ج١/١٧١).

(٢) انظر: الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس (ج١٩/ ٤١٩).

(٣) سالم، مع صاحب الفضيلة (ص ١٨).

(٤) انظر: الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا (ص ٣٤٤).

(٥) آل بسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون (ج٦/ ٣٧١).

(٦) انظر: المباركفوري، الرحيق المختوم (ص ٢٢).

* قلت: يستثنى من ذلك ترجمة " الشنقيطي" التي وضعها: محمد بن سيدي الشنقيطي في تحقيقه لكتاب: "**نثر الورود**"، (ج١/ ١٧-٢٢)، وترجمة كتاب: " **الأعلام**" (ج٦/ ٤٥)، للزركلي؛ فإنهما لم يذكرا في الترجمة – أصلًا- نسب قبيلة الشيخ محمد الأمين (بني جاكن).

رسول الله ﷺ [1]؛ و(غالب) ليس من بني قحطان، بل هو من العرب المستعربة المنحدرة من صلب إسماعيل عليه السلام التي تسمى بالعرب العدنانية[2].

قال الباحث: الذي تميل إليه النفس أنَّ (بني جاكن) ترجع إلى **(حِمْيَر)**، للأسباب الآتية:

أولًا: أنَّ الإمام محمد الأمين الشنقيطي نفسَه لا يشك في أنهم من (حِمْيَر) [3]، وهو من حفّاظِ الأنساب-كما سيأتي بيانُه-، ومن أوعية الأدبِ والشِعْر.

ثانيًا: يرجع نسب الشيخ محمد الأمين الشنقيطي إلى قبيلة (لمتونة)؛ أبرز قبائل المرابطين[4]، وهذه القبيلة (لمتونة) جزء من قبيلة صنْهَاجَة، وقد ذهبت الغالبيةُ من النَّسَّابةِ والمؤرخين قديمًا وحديثًا إلى أنها من العرب القحطانيين الحِمْيَريين[5]، حتى إنَّ البعض يرى أنَّ (تجكانت) قد تحقق نسبها عند النَّسَّابين، وأنه لا خلاف في كونها من (حِمْيَر)*.

ثالثًا: أنَّ جُلَّ المصادر - التي وقفت عليها- قد أرجعت قبيلة الشيخ محمد الأمين إلى العرب الحِمْيَرين، كما بيَّنْتُهُ سَلَفًا، فيستأنس بهم في هذا الترجيح.

رابعًا: مولدُهُ:

ولد- رَحمَه الله - فِي عَام (١٣٢٥هـ)[6]، وكَانَ مسْقط رَأسه عِنْد مَاء يُسمى (تَنْبَه)، من أَعمال مديرية (كيفا)، من الْقطر الْمُسَمّى (شِنْقيط)؛ علما بِأَن كلمة (شنقيط) كَانَت وَلَا تزَال اسْمًا لقريةٍ من أَعمال مديرية (أطار) فِي أقْصَى موريتانيا فِي الشمَال الغربي[7].

و" تبعد مدينة (كيفا) عن مدينة نواكشوط عاصمة الدولة (٦٠٦) كيلومترًا شرقًا، وتبعد (تَنْبَه) عن مدينة كيفا (٦٠) كم تقريبًا إلى جهة الشمال " [8].

---

(١) انظر: الشيمي، الشنقيطي ومنهجه في التفسير (٦٥/١).

(٢) انظر: المباركفوري، الرحيق المختوم (ص ٢٢ و ٥٥).

(٣) انظر: السديس، منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام (ج١/ ١)، حاشية رقم (١).

(٤) انظر: الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا (ص ٣٤٥).

(٥) انظر: المرجع السابق (ص ١٣٦). وفيه مبحث نفيس يستفاد منه قوة ما ترجَّحَ في نسب الشيخ.

* مثل: أحمد بن الأمين الشّنْقِيطي (ت: ١٣٣١هـ)، في كتاب: الوسيط في تراجم أدباء شنقيط (ص ٤٧٧).

(٦) انظر: المجذوب، علماء ومفكرون (ج١/ ١٧١). آل بسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون (ج٦/ ٣٧١).

(٧) سالم، مع صاحب الفضيلة (ص ١٩). بحذفٍ وتصرفٍ يسيرين.

(٨) الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا(ص ٣٤٥)، حاشية رقم (٣).

ولا يفوتني التَّنْبِيهُ على ما وقعَ في الترجمةِ التي وَضَعَها الشيخُ: عطيةُ محمد سالم في أولِ كتابِ: " الرحلة إلى بيتِ اللهِ الحرامِ"، حيثُ جاءَ فيها أنَّ مولدَ الشيخِ محمدِ الأمين –رحمه الله تعالى– كان في عام (١٣٠٥هـ)[1]، ولا شك أن هذا خطأ؛ مخالف للتاريخ الصحيح الذي ولد فيه، وهو (١٣٢٥هـ) كما بينته، وقد أشارَ إلى هذا التصحيفِ الدكتورُ: محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي[2]، والطيبُ بن عمر بن الحسين[3]، والباحثُ: أحمد سيد حسانين الشيمي[4]؛ وغالب الظن أن هذا السهو كان أثناء النسخ أو الطباعة –والله أعلم–.

---

(١) انظر: الشنقيطي، رحلة الحج إلى بيت الله الحرام (ص ١٢).

(٢) انظر: الشنقيطي، نثر الورود على مراقي السعود (ج١/ ١٧)، حاشية رقم (١).

(٣) انظر: الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا(ص ٣٤٥)، حاشية رقم (٤).

(٤) انظر: الشيمي، الشنقيطي ومنهجه في التفسير (ج١/ ٩٢).

المطلبُ الثاني

نشأتُهُ، وطلبُهُ للعِلْمِ، وشيوخُهُ

أولًا: نشأتُهُ:

نشأ الشيخُ محمدُ الأمينُ يتيمًا، وبعدَ وفاةِ والدِهِ عاشَ مراتعَ صِبَاهُ في كنَفِ أخوالِهِ ورعايتِهِم، قالَ عن نفسه – رحمه الله تعالى– : " توفّي وَالِدي وَأَنا صَغِير أَقرَأ فِي جُزْء عمّ، وَترك لي ثروة من الْحَيَوَان وَالْمَال، وَكَانَت سكْنَايَ فِي بَيت أخوالي، وَأمي ابْنة عَم أبي، وحفظت الْقُرْآن على خَالِي عبد الله بن مُحَمَّد الْمُخْتَار بن إِبْرَاهِيم بن أَحْمد نوح جد الْأَب الْمُتَقَدّم " [١] .

ثانيًا: طلبُهُ للعِلْمِ، وشيوخُهُ:

ترعرعَ الشِّنْقيطيُّ في بيئةٍ مباركةٍ، تهيأتْ لهُ فيها الأسبابُ، حتى صارَ– بتقدير الله وفضلِه– طالبَ علمٍ قلَّ نظيرُهُ، من أهمِ هذه الأسبابِ:

١– فِي مبدأِ دراستِهِ: أُتيحَ لَهُ مَا لم يُتحْ لغيرِهِ؛ حَيْثُ كَانَ بَيتُ أَخْوَالِهِ مدرستَهُ الأولى. فَلم يرحلْ فِي بادئ أمرِهِ للطلبِ، وَكَانَ وحيدَ وَالِديهِ؛ فَكَانَ فِي مَكَان التدللِ والعنايةِ [٢].

٢– ما جُبِلَ عليه من الفطنةِ والذكاءِ: قالَ عن نفسِهِ : " كنتُ أميلُ إِلَى اللّعبِ أَكثر من الدراسةِ، حَتَّى حفظتُ الْحُرُوفَ الهجائية، وبدأوا يقرئونني إِيَّاهَا بالحركات: با فَتْحة با، بِي كسرة بِي، بُ بو ضمة بو، وَهَكَذَا ث د ث؛ فَقلت لَهُم أَو كلُّ الْحُرُوف هَكَذَا؟ قَالُوا نعم، فَقلت: كفى؛ إِنِّي أَستَطِيع قرَاءَتهَا كلهَا على هَذِه الطَّرِيقَة – كي يتركونني–، فَقَالُوا: اقرأها، فَقَرَأت بِثَلَاثَة حُرُوف أَو أَرْبَعَة، وتنقلت إِلَى آخرهَا بِهَذِهِ الطَّرِيقَة، فعرفوا أَنِّي فهمت قاعدتها، واكتفوا مني بذلك وتركوني؛ وَمن ثَمَّ حُببت إِلَيّ الْقِرَاءَة " [٣] .

٣– شدة عناية والدته وأخواله به: قال – رحمه الله تعالى – : " وَلما حفظت الْقُرْآن، وَأخذت الرَّسْم العثماني وتفوقت فِيهِ على الأقران؛ عُنيت بِي والدتي وأخوالي أَشد عناية، وعزموا على تَوَجُّهِي للدراسة فِي بَقِيَّة الْفُنُون. فجهزتني والدتي بجملين أَحدهمَا عَلَيْهِ مركبي وكتبي، وَالْآخر عَلَيْهِ نفقتي وزادي، وصحبني خَادِم، وَمَعَهُ عدَّة بقرات، وَقد هيئت لي

---

(١) سالم، مع صاحب الفضيلة (ص٢١).

(٢) المرجع السابق (ص٢٨). بحذفٍ يسير.

(٣) المرجع السابق نفسه.

مركبي كأحسن مَا يكون من مركب، وملابس كأحسن مَا تكون؛ فَرحا بِي، وترغيباً لي فِي طلب الْعلم؛ وَهَكَذَا سلكت سَبِيل الطّلب والتحصيل " [(١)] .

مسيرتُهُ في طلبِ العلمِ:

أما عن المسيرة العلمية التي سارها الشيخ الشنقيطي من طفولته: فقد حفظ الْقُرْآن على يد بعضِ أَخْوَالِهِ – وعمرُهُ عشرُ سنين–. ثمَّ تعلمَ عليهمْ رسمَ الْمُصحفِ العثماني، وقرأَ القرآنَ مجودًا مسندًا إِلَى النَّبِي ﷺ ، وَذَلِكَ وعمُرُهُ سِتَّةَ عشر عامًا [(٢)] .

وَفِي أَثْنَاء هَذِه الْقِرَاءَة درسَ الشنقيطي – رحمه الله – بعضَ المختصراتِ فِي فقه مَالك. كما درسَ دراسةً وَاسِعَة فِي الْأَدَب على زَوْجَة خَالِهِ*، وأخذَ عَنْهَا مبادئَ النَّحْوِ، ودروسًا وَاسِعَة فِي أَنْسَاب الْعَرَب، وأيامهم، والسيرة النَّبَوِيَّة، درسَ في ذلك آلاف الأبيات المنظومة.

فهَذِه دراسته فِي عُلُوم الْقُرْآن، وَالْأَدب، وَالسير، والتاريخ، كَانَت فِي بَيت أَخْوَالِهِ، أيْ أنّ هذا البيتَ كانَ الْمدرسَةَ الأولى التي تلقى فيها الشنقيطيُّ– رحمه الله– أنواعًا من العلومِ.

وقد درس الْفِقْه الْمَالِكِي – وَهُوَ الْمَذْهَب السائد فِي الْبِلَاد–، فدرس "مُخْتَصر خَلِيل"**، بَدَأَ دراسته فِيهِ على الشَّيْخ مُحَمَّد بن صَالح *** إِلَى قسم الْعِبَادَات، ثمَّ درس عَلَيْهِ النّصْف من ألفية ابْن مَالك[(٣)].

---

(١) سالم، مع صاحب الفضيلة (ص٢٨–٢٩).

(٢) انظر: المرجع السابق (ص ٢١–٢٢).

* هي عائشة بنت الأمين الجكنية، لغوية، وأديبة، لها معرفة بعلم الأنساب، وأيام العرب، وليس لها آثار مكتوبة. الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا (ص ٣٤٦)، حاشية رقم (٤).

** "مختصر خليل"، للإمام العلامة أبي محمد ضياء الدين خليل بن إسحاق بن موسى بن شعيب المعروف بالجندي المتوفي سنة (٧٧٦هـ) رحمه الله؛ مكث في تأليفه نيفاً وعشرين سنة، صار هو العمدة عند المالكية منذ تأليفه حتى الآن، وهو من أجل المختصرات عند المالكية، وقد كثرت شروحه، وحواشيه، حتى جاوزت المائة. انظر: ابن قاسم، الدليل إلى المتون العلمية (ص ٣٨٦).

*** هو محمد بن صالح المشهور بابن أحمد الأفرم، قال عنه مترجموه: إنه أحاط بالعلوم التي في بلده، جليها وغامضها، اشتهر بالورع والزهد والإكثار من العبادة، وتلاوة القرآن؛ شديد الإنكار على المتصوفة، من مؤلفاته: [طرد البدعة عن أهل الملة بواضح الأدلة] إرشاد المغرور، توفي في موريتانيا في بلدة الرقيبة. الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا (ص ٣٤٧)، حاشية رقم (٢). باختصار.

(٣) سالم، مع صاحب الفضيلة (ص ٢٣–٢٤)، باختصار، وتصرف.

قال الشيخ عطية محمد سالم: " ثمَّ أخذ بَقِيَّة الْفُنُون على مَشَايِخ مُتعَدِّدَة، فِي فنون مُخْتَلفَة، وَكلهمْ من الجكنيين، وَمِنْهُم مشاهير الْعلمَاء فِي الْبِلَاد، منهم:

الشَّيْخ: مُحَمَّد بن صَالح الْمَشْهُور بِابْن أَحْمد الأفرم*، وَالشَّيْخ: أَحْمد الأفرم بن مُحَمَّد الْمُخْتَار**، وَالشَّيْخ الْعَلامَة: أَحْمد بن عمر***، والفقيه الْكَبِير: مُحَمَّد النِّعْمَة بن زَيْدَانَ****، والفقيه الْكَبِير: أَحْمد بن مُودْ*****، والعلامة المتبحر فِي الْفُنُون: أَحْمد فال بن آدُه******، وَغَيرهم من الْمَشَايِخ الجكنيين.

قَالَ - رحمه الله - – يعني الشنقيطي–: " وَقد أَخذنَا عَن هَؤُلَاءِ الْمَشَايِخ كل الْفُنُون: النَّحْوَ وَالصرْفَ وَالْأُصُولَ والبلاغةَ، وَبَعضَ التَّفْسِير والْحَدِيث. أما الْمنطقُ، وآدابُ الْبَحْثِ والمناظرةِ فقد حصلناه بالمطالعةِ ". هَذَا مَا أملاه عَليّ رَحمَه الله وسجلتُهُ عَنهُ "[2].

علو همته في طلب العلم، وتميزه:

كانَ الاجتهاد في طلبِ العلمِ وتحصيلِهِ سمةً بارزةً، وخلقًا باديًا في حياةِ الشيخِ محمدِ الأمين – رحمه الله – ؛ فلم يكنْ يقدمُ شيئًا على طلبِ العلمِ؛ يدلُ على ذلك:

---

* سبق ترجمته، انظر: (ص١٣) من البحث.

** هو أحمد الأفرم بن محمد المختار الجكني، علامة زمانه، وفائق أقرانه، عليه تدور رحى القضاء، والفتيا في زمانه. الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا (ص٣٤٧)، حاشية رقم (٣).

*** هو أحمد بن محمد محمود بن عمر الجكني، فقيه، وأصولي، له معرفة بعلم المنقول، والمعقول، اشتهر بقوة الذاكرة، وسرعة البديهة، وصحة الاستنباط. الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا (ص٣٤٧)، حاشية رقم (٤).

**** لم أقف على ترجمة له.

***** هو أحمد بن مود الجكني: فقيه، وأصولي، حافظ لنصوص المذهب المالكي، أخذ الطريقة التجانية، وبعد أن تبين له الحق رجع عنها، وأصبح من أعدائها. اشتهر بالتواضع، والورع، والتقوى، والمواظبة على العبادة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والرجوع إلى الحق إذا ظهر له الخطأ، ت ١٣٧٠هـ. الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا (ص٣٤٨)، حاشية رقم(١).

****** هو أحمد فال بن آد الجكني، علامة متبحر في الفنون، له اليد الطولى في النحو، والفقه، اشتهر بالحفظ، وقوة الذاكرة، وقد تولى القضاء وسار فيه سيرة حسنة، توفي حوالي ١٣٥٤هـ. الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا (ص٣٤٧)، حاشية رقم (٥).

(٢) سالم، مع صاحب الفضيلة (ص٢٤–٢٥).

١- ما قاله عن نفسه – رحمه الله تعالى – : " جِئْت للشَّيْخ فِي قراءتي عَلَيْهِ، فشرح لي كَمَا كَانَ يشْرَح، وَلكنه لم يشفِ مَا فِي نَفسِي على مَا تعودت، وَلم يرو لي ظمئي، وَقمت من عِنْدِهِ وَأَنا أجدني فِيّ حَاجَةً إِلَى إِزَالَةِ بعض اللّبْس، وإيضاحِ بعض الْمُشكل، وَكَانَ الْوَقْتُ ظهرًا، فَأخذت الْكتبَ والمراجعَ فطالعتُ حَتَّى الْعَصْرِ، فَلم أفرغْ من حَاجَتي فعاودتُ حَتَّى الْمغربِ، فَلم أنتهِ أَيْضًا، فَأوقدَ لي خادمي أعواداً من الْحَطبِ أَقرَأُ على ضوئِهَا كعادةِ الطلابِ، وواصلتُ المطالعةَ، وأتناولُ الشاهي الْأَخْضَرَ كلما مللتُ أَو كسلتُ، وَالْخَادِم بِجوَارِي يُوقدُ الضَّوْءَ حَتَّى انبثق الْفجْرُ وَأَنا فِي مجلسي، لم أقِم إِلَّا لصَلَاة فرضٍ أَو تنَاولِ طَعَامٍ، وَإِلَى أَن ارْتَفعَ النَّهَارُ وَقد فرغتُ من درسي، وَزَالَ عني لبسي، وَوجدتُ هَذَا الْمحلَ من الدَّرْس كَغَيْرِهِ فِي الوضوحِ والفهمِ..." [١].

٢- تأخرَ زواجُ الشيخِ – رحمه الله تعالى – لانشغالِهِ بطلبِ العلمِ، وتفضيلِهِ لذة الطلبِ عن لذةِ الاستمتاعِ بالزوجةِ، وفي ذلك يقولُ: " وقد كنتُ في أخرياتِ زمني في الاشتغالِ بطلبِ العلمِ دائمَ الاشتغالِ بهِ عن التزويجِ، لأنه ربما عاقَ عنْهُ، وكان إذ ذاك بعضُ البناتِ ممن يصلحُ لمثلي يرغبُ في زواجي، ويطمعُ فيه.

فلما طالَ اشتغالي بطلبِ العلمِ عن ذلك المنوالِ، أيستْ مني فتزوجتْ ببعضِ الأغنياءِ، فقالَ لي بعضُ الأصدقاءِ: إنْ لم تتزوجْ الآن منْ تصلحُ لك؟. تزوجتْ عنك ذواتُ الحسبِ والجمالِ، ولم تجدْ من يصلحُ لمثلِكِ، يريدُ أنْ يُعجِّلَني عن طلبِ العلمِ، فقلتُ في ذلك هذه الأبيات [مطلعُها]:

دعاني الناصحون إلى النكاحِ غداةَ تزوجتْ بِيــضُ المِــلاحِ..." [٢].

إلى آخرِ الأبياتِ التي يُخْبِرُ فيها أنّهُ " مشغولٌ بمتعةِ العلمِ عن الأنسِ بالزوجةِ، حتى ليصرفهُ التفكيرُ بالمعاني الغوامض عنْ حاجةِ نفسِهِ، التي هي أشدُ ما تكونُ تفتحًا إلى ذلك الأنسِ " [٣].

٣- جِدّهُ واجتهادُهُ، واستفراغُهُ الوقتَ في طلبِ العلمِ: قال ابنُهُ عبدُاللهِ بنُ محمد الأمين واصفًا حالَ أبيه: " وكان – رحمه الله – قد ملكتْ عليه محبتُهُ للعلمِ وفهمِهِ أحاسيسَهُ، فإنْ كان يقرأُ قد تصلُ إليه الشمسُ ولا ينتبهُ، وقد يضيعُ عليه الوقتُ، وقد ينتهي وقتُ

---

(١) سالم، مع صاحب الفضيلة (ص٣١).

(٢) الشنقيطي، رحلة الحج إلى بيت الله الحرام (ص٢١٤). وتمام هذه الأبيات أحد عشر بيتًا.

(٣) المجذوب، علماء ومفكرون عرفتهم (ج١/١٧٥).

الأكلِ والشربِ، ووقتُ المواعيدِ التي عندَهُ، فلا بدّ من أنْ ينبهَهُ أحدٌ إذا كان مشتغلاً بالعلمِ؛ لأنّهُ يملكُ عليه شعورَهُ.

وكان – رحمه الله – وهو مريضٌ يدرسُ المسائلَ التي لا يستطيعُ أنْ يدرسَها الجاهلُ المتعطشُ للعلمِ، وكنتُ أقرأُ له أحيانًا حتى أخرجَ من عندِهِ وأنا معي دوّارٌ من كثرةِ ما قرأتُ عليه....

وقدْ أخبرني مشافهةً أنَّ كلَ آيةٍ في القرآنِ درسَهَا على حدةٍ، وذكرَ لي الشيخُ عطيةُ عن والدي أنّهُ قال له: لا توجد في القرآن آية قال فيها الأقدمون شيئا إلا حفظته " [١].

(١) الطويان، جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف (ج١/ ٦٠-٦١).

المطْلَبُ الثالثُ

عقيْدَتُهُ

قضى الشيخَ – رحمه الله – أكثرَ حياتِهِ في موريتانيا*، التي يغلبُ عليها مذهبُ الأشاعرةِ في المعتقدِ، وعلمُ الكلامِ، إلا أنَّ اللهَ ﷻ إذا شاءَ الهدايةَ لأحدٍ فما لهُ منْ مضلٍّ، كما قالَ: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ﴾ [الزمر: ٣٧]، وقدْ كانَ الشيخُ من القلةِ– في تلك الفترةِ – منْ أهلِ العلمِ، ممنْ لفظوا علمَ الكلامِ، والتزموا الكتابَ والسنةَ فيما يقررونَ، وفهمَ السلفِ فيما يعتقدونَ، ويقولونَ[١].

وإجمالًا، فإنَّ المطالعَ لتقريراتِهِ – رحمه الله – في التوحيدِ، وقضاياه، وأقسامِهِ– لا سيما توحيدُ الأسماءِ والصِّفاتِ–، ومسائلِ الإيمانِ، ومسألةِ القدرِ، وردِّهِ على نفاةِ القدرِ في مواضعَ متعددةٍ منْ كتابِهِ" أضواء البيان"، ومسألةِ رؤيةِ اللهِ ﷻ في الآخرةِ، ومسألةِ تأثيرِ السِّحْرِ في النَّبِيِّ ﷺ معَ كونِهِ لا يُؤثرُ البتَّةَ في تبليغِ الرسالةِ، وردِّهِ– رحمهُ اللهُ – على الذينَ يستدلونَ بالإلهامِ، ويجعلونَهُ كأنَّهُ وحيٌ من الصوفية، والجبرية، وبيانِهِ أنَّ علمَ الغيبِ خاصٌ باللهِ تعالى، وإثباتِهِ صحةَ خلافةِ الخلفاءِ الراشدين، ونزولِ عيسى بنِ مريمَ ﷺ في آخرِ الزمانِ، وعصمةِ الأنبياءِ، وبيانِهِ لحكمِ أهلِ الفترةِ، وغيرِهَا من مباحثِ الاعتقادِ، يجدُ أنَّ الشيخَ تميزَ بالوسطيةِ في ذلك، التي تتمثلُ في منهجِ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ، مع وضوحٍ في العبارةِ، وحشدٍ للأدلةِ النقليةِ، والعقليةِ، وكأنَّ الشيخَ – رحمه الله – متخصصٌ في هذا البابِ[٢].

وقد كانَ – رحمه الله – على معتقدِ أهلِ السنةِ أثناءَ وجودِهِ في شِنْقيط– أيْ قبلَ قدومِهِ إلى المملكةِ، واستقرارِهِ فيها–، لا كما يَظُنُّ البعضُ أنَّ الشيخَ إنما تَحَوَّلَ إلى معتقدِ أهلِ السنةِ بعدَ لقائِهِ دعاةَ السَّلفِ في بلادِ الحرمينِ، فهذا وَهْمٌ أو خَطَأٌ، ويدلُ على ما ذَكرتُ:

١– ما أكدَّهُ ابنُهُ الدكتور: عبدُ اللهِ بنُ محمد الأمين أنَّ اعتناقَ والدِهِ لعقيدةِ السلفِ كانتْ قبلَ مغادرتِهِ لموريتانيا، وقد حصلَ ذلكَ بعدَ إمعانِ النظرِ الطويلِ في قضيةِ التأويلِ، فلمْ يرَ لها دليلًا؛ فتركَهَا. ثُمَّ يقوْلُ ابنه: " وقدْ حدَّثَنِي الشيخُ الأمينُ – رحمه الله – عنْ

* عاش في بلده اثنين وأربعين عاما تقريبًا، من مولده(١٣٢٥هـ) حتى رحلته إلى الحج(١٣٦٧هـ).

(١) انظر: الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا (ص٣٥٨).

(٢) انظر: السديس، منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام (ج١/٤٠–٦٢). الشنقيطي، أضواء البيان (ج١/٢٤) من المقدمة.

بدايةِ اعتناقِهِ لمذهبِ السَّلَفِ، فقالَ لي: رأيْتُ كتابًا عندَ الشيخِ المبجلِ* ، وكانَ في هذا الكتابِ: لا يصف اللهُ نفسَهُ بصفةٍ، فيأتي العبدُ ويقولُ: هذه الصفةُ التي وَصَفَ اللهُ بِهَا نفسَهُ غيرُ لائقةٍ بِهِ؛ هذه جرأةٌ عظيمةٌ، فعندَ ذلكَ وافقَ هذا الكلامُ ما في خاطرِي، واعتقدتُ مذهبَ السَّلفِ من الحينِ " [١].

٢- عندما سُئِلَ الشيخُ محمد الأمينُ – رحمه الله – في طريقِهِ إلى الحجِ – وهو ما يزالُ في قريةٍ منْ قرى موريتانيا-، حيثُ قالَ: " وممَّا سألونَا عنه مذهبُ أهلِ السُّنةِ في آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِهَا.... **فأجبناهُمْ:** بأنَّ المذهبَ الذي يَسْلَمُ صاحبُهُ منْ وَرْطَتَيْ التعطيلِ والتشبيهِ هو مذهبُ سلفِ هذه الأمةِ، من الصحابةِ، والقرونِ المشهودِ لهمْ بالخيرِ، وأئمةِ المذاهبِ، وعامةِ أهلِ الحديثِ، وهو الذي لا شَكَّ أنَّهُ الحقُ الذي لا غبارَ عليه، وضابطُهُ مجانبةُ أمرين: وهما: التعطيلُ، والتشبيهُ.

فمجانبةُ التعطيلِ: هي أنْ تثبتَ للهِ -جلَّ وعلا- كلَ وصفٍ أثبتَهُ لنفسِهِ، أو أثبتَهُ لهُ نبيُّهُ صلَّى اللهُ عليْهِ وعلى آلِهِ وسَلَّمَ....

ومجانبةُ التشبيهِ: هي أنْ تعلمَ أنَّ كلَ وصفٍ أثبتَهُ اللهُ جلَّ وعلا لنفسِهِ، أوْ أثبتَهُ لَهُ نبيُّهُ صلَّى اللهُ عليْهِ وآلِهِ وسَلَّمَ، فهو ثابتٌ لَهُ حقيقةً، على الوجهِ البالغِ منْ كمالِ العلوِ، والرفعةِ، والشَّرفِ، ما يقطعُ علائقَ المشابهةِ بينَهُ وبينَ صفاتِ المخلوقينَ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].... " [٢] إلى آخرِ جوابِهِ – رحمه الله – الذي يقرِّرُ فيه عقيدةَ أهلِ السُّنَّةِ بلا غُبَارٍ.

وبهذا يظهرُ جليًا أنَّ عقيدةَ الشيخِ محمد الأمين- وهو في بلدِهِ شنقيط – هي قولُ أهلِ السنةِ، وثمةَ أدلةٌ أخرى على ذلكَ، وفيما ذُكِرَ كفايةٌ للدلالةِ على المطلوبِ.

ولا يمنعُ هذا أنْ يكونَ الشِّنْقيطي قدْ زادَ اطلاعُهُ، ونمى علمُهُ في معتقدِ السَّلفِ بعدَ رحلتِهِ إلى الحجِّ؛ نتيجةً لاعتمادِ مذهبِ السلفِ في بلادِ الحرمينِ، والكمِّ الهائلِ من الكُتُبِ والمؤلفاتِ التي تقرِّرُ ذلكَ المذهبَ.

---

* لم أقف على من عرَّفَ بِهِ.

(١) الطيب بن عمر، السلفية وأعلامها في موريتانيا (ص٣٦٠).

(٢) الشنقيطي، رحلة الحج إلى بيت الله الحرام (ص٦٢-٦٣)، بحذف.

المطلبُ الرابعُ

جهودُهُ، وتلاميذُهُ

أولًا: جهوده:

في بلدِهِ شنقيط: التدريسُ، والفتيا، والقضاءُ:

كانَ – رحمه الله – كغيرِهِ منْ أهلِ العلمِ، يقومُ بواجبِهِ منْ فتوى، وتدريسٍ، وإرشادٍ، ووعظٍ، وإصلاحٍ، وقضاءٍ، إلّا أنَّهُ شُهِرَ بالقضاءِ، وبالفِراسةِ فِيهِ، حتَّى أصْبَحَ موضعَ ثِّقَةِ الناسِ فِيهِ؛ حيثُ يقصدونَهُ للْقَضَاءِ بَينهم من الأَمَاكِنِ البعيدَةِ، أَوْ يَغْتَنِمُونَ وجودَهُ حَيْثُ يكون نازلاً [1].

في المملكةِ، بعد استقرارِ الشيخِ – رحمه الله – فيها:

" سَافَرَ الشيخُ – رحمه الله – من بلادِه لسبعٍ مَضَيْنَ من جُمَادَى الآخرةِ، من سنةِ سبعٍ وستين وثلاثِمائةٍ وألفٍ، قاصدًا الحجَّ عن طريقِ البرِّ على نيةِ العودةِ بعدَ ذلك إلى البلادِ، وقد كانت تلك السَّفْرَةُ حافلةً بالفوائدِ والمباحثاتِ العلميةِ القَيِّمَةِ التي تُبَرْهِنُ على رسوخِ الشيخِ في العلمِ، وطولِ بَاعِهِ فيه..." [2].

وقد كانَ – رحمه الله – ينوي الرجوعَ إلى بلدِهِ شنقيط بعدَ أداء الحجِّ، لكنْ يشاءُ اللهُ ﷻ أنْ يمرَّ – قدرًا دونَ قصدٍ – في يومِ عرفةَ على خيمةِ بعضِ الأمراءِ. قالَ الشيخ محمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله – عنْ نفسِهِ: " ثمَّ إنا في يومِ عرفةَ بقربِ مسجدِ نمرة مررْنا مصادفةً من غيرِ قصدٍ على خيمةٍ من خيامِ الحجيجِ، فيها الأميرانِ السامِيانِ اللذانِ هما أخوانِ، وهما الأميرُ السامي: تركي أميرُ أَبْها السديري، والأميرُ السامي: أخوه خالد السديري أميرُ تَبوك، فجلسنْا قليلًا في ظلِ الضحى من خيمتِهِمْ ننتظرُ رفقتَنَا فآوونا وأكرمونا غايةَ الإكرامِ، وأظهروا السرورَ بالمعارفةِ معنا، وتذاكرْنَا معهمْ مذاكرةً أدبيةً " [3].

وقدْ كانتْ هذه المذاكرةُ الأدبيةُ مفتاحَ بقاءِ الشيخِ محمدِ الأمينِ – رحمه الله – في بلادِ الحرمينِ، حيث سألوه عن بيتٍ في الأدبِ، فوجدوا – في جوابِه – بحرًا لا ساحل له؛ فربطه الأميرُ خالد – المذكور – ببعضِ علماءِ المدينةِ، وجرتْ بينهم لقاءاتٌ وجلساتٌ، فتَوَطَّدَتِ الْعَلَاقَةُ

---

(١) انظر: سالم، مع صاحب الفضيلة (ص٣٤). المجذوب، علماء ومفكرون عرفتهم (ج١/١٧٦).

(٢) الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (ج١/٢٧) من المقدمة.

(٣) الشنقيطي، رحلة الحج إلى بيت الله الحرام (ص٢٣٢).

بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ، ورغب كلٌ منهما في بَقَائِهِ لِإِفَادَةِ الْمُسْلِمِينَ؛ لاسيما فِي هَذَا الْجِوَارِ الْكَرِيمِ، وَكَانَ يَقُولُ: " لَيْسَ مِنْ عَمَلٍ أَعْظَمَ مِنْ تَفْسِيرِ كِتَابِ اللَّهِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ " [(١)].

وقدْ غيرتْ هذه الرحلةُ مجرى حياةِ الشيخ محمد الأمين – رحمه الله – ؛ فنقلتْهُ منْ ناحيةٍ منزويةٍ في أفريقيا إلى حاضرةِ العالمِ الإسلامي– بلدَ الحرمين– حيثُ يقصدها أهلُ العلمِ وطلابُهُ من كل حدبٍ وصوبٍ، وما أنْ استقرَّ الشيخُ في تلكَ البلادِ حتى وُكِلَ إليْهِ العديدُ من المهامِ الجليلةِ، منْ مناصبَ علميةٍ، ومسؤولياتٍ دعويةٍ، منها:

- التَّدْرِيسُ فِي الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ: وَكَانَ دَرْسُهُ فِي التَّفْسِيرِ، وقدْ خَتَمَ تفسيرَ الْقُرْءَانَ في درسِهِ، وأعادَ تَفْسيرَهُ مرةً أخرى، واختلفَتْ مصادرُ الترجمةِ: هلْ أتمَّهُ في المرةِ الثانيةِ أمْ لا؟.
- تدريسُ التفسيرِ في(دارِ العلومِ) في المدينةِ النبويةِ منْذُ عامِ (١٣٦٩هـ) إلى(١٣٧١هـ).
- فِي سَنَةِ (١٣٧١هـ) افْتُتِحَتِ الْإِدَارَةُ الْعَامَّةُ بِالرِّيَاضِ عَلَى مَعْهَدٍ عِلْمِيٍّ، تَلَاهُ عِدَّةُ مَعَاهِدَ وَكُلِّيَّتَا الشَّرِيعَةِ وَاللُّغَةِ، فَاخْتِيرَ لِلتَّدْرِيسِ فِي الْمَعْهَدِ وَالْكُلِّيَّتَيْنِ، وَتَوَلَّى تَدْرِيسَ التَّفْسِيرِ وَالْأُصُولِ إِلَى سَنَةِ (١٣٨١هـ) حِينَ افْتُتِحَتِ الْجَامِعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالْمَدِينَةِ النبويةِ.
- تدريسُهُ بَعْضَ كُتُبِ شَّيْخِ الإسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَةَ – رحمه الله – : حيثُ خُصِّصَ لِذَلِكَ مَجْلِسٌ خَاصٌّ لمدرِّسِي المعهدِ، كانَ – رحمه الله – يدرسُهُمْ فيْهِ بَعْضَ كُتُبِ شَّيْخِ الإسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَةَ.
- تدريسُهُ الْأُصُولَ لِكِبَارِ الطَّلَبَةِ في المَسْجِدِ، وكانَ يحَضُرُهُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ، فَرَغِبَ خَوَاصُّ الطَّلَبَةِ فِي دَرْسٍ خَاصٍّ فِي بَيْتِهِ – رحمه الله – ، فَكَانَ لَهُمْ دَرْسٌ خَاصٌّ بَعْدَ الْعَصْرِ.
- التَّدريسُ في الجامعةِ الإسلاميةِ: منذُ عامِ (١٣٨١هـ) حينَ افْتُتِحَت الجامعةُ بالمدينةِ النبويةِ، إضافةً إلى كونِهِ عضوًا في مجلسِهَا، فاستمرَّ مدرسًا فيها حتى وافاهُ الأجلُ.
- التدريسُ في المعهدِ العالي للقضاءِ: منذُ افتتاحِهِ عامَ (١٣٨٦هـ) في الرياضِ، فكان الشيخُ – رحمه الله – يذهبُ هناك لإلقاءِ المحاضراتِ المطلوبةِ في التفسيرِ والأصولِ.
- في(١٣٩١/٧/٨هـ) تم تَشْكِيلُ هيئةِ كبارِ العلماءِ، وَهِيَ أَكْبَرُ هَيْئَةٍ عِلْمِيَّةٍ فِي الْبِلَادِ، وكان الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله – واحدًا منْ أولئكَ الأعضاءِ.
- كَانَ – رحمه الله – عُضْوَ الْمَجْلِسِ التَّأْسِيسِيِّ لِرَابِطَةِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ.

---

(١) انظر: سالم، مع صاحب الفضيلة (ص٣٥–٣٧).

- السَّفَرُ في الدعوةِ إلى اللَّهِ ﷻ: وذلك في عامِ (١٣٨٥هـ) حيث سَافَرَ الشيخُ محمدُ الأمينُ على رأسِ بعثةٍ من الجامعةِ الإسلاميةِ إلى عشرِ دولٍ إفريقيةٍ، بَدَأَتْ بالسودانِ، وانتهت بموريتانيا، وكانتْ سفرتُهُ هذه حافلةً بالدروسِ والمحاضراتِ، واللقاءاتِ العلميةِ، والمباحثاتِ النافعةِ.

فهذِهِ الأعمالُ – التي سبقَتْ – المُسندةُ إليْهِ [١] تدلُّ على رفيعِ قدرِهِ، وعلوِ كعبِهِ في العلمِ وأهلِهِ.

مؤلفاتُ الشيخِ محمدِ الأمينِ – رحمه الله – :

رُغْمَ الأمَانةِ التي تحمَّلها منْ فتوى، وقضاءٍ، وتدريسٍ، إلا أنَّه لمْ يغفلْ جانبَ التَّأليفِ، فقدْ تركَ تراثًا فريدًا من المؤلفاتِ، التي تنقسم زمانيًا إلى ثلاثةِ أقسامٍ:

الأول: ما كتبَهُ في بلدِهِ قبلَ الرحلةِ:

- نَظْمٌ فِي أَنْسَابِ الْعَرَبِ. أَلَّفَهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ، وَبَعْدَ الْبُلُوغِ دَفَنَهُ؛ قَالَ: لِأَنَّهُ كَانَ عَلَى نِيَّةِ التَّفَوُّقِ عَلَى الْأَقْرَانِ– يعني لمْ ينوِهِ تقرُّبًا، أو لمْ يكنْ خالصًا للهِ –، وَقَدْ لَامَهُ مَشَايِخُهُ عَلَى دَفْنِهِ، وَقَالُوا: كَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ تَحْوِيلُ النِّيَّةِ وَتَحْسِينُهَا.
- رَجَزٌ فِي فُرُوعِ مَذْهَبِ مَالِكٍ. يَخْتَصُّ بِالْعُقُودِ فِي الْبُيُوعِ وَالرُّهُونِ، وَهُوَ آلَافٌ مُتَعَدِّدَةٌ.
- أَلْفِيَّةٌ فِي الْمَنْطِقِ.
- نَظْمٌ فِي الْفَرَائِضِ.

الثاني: ما كتبَهُ أو أملاهُ في طريقِهِ إلى الحجِّ:

- شرحٌ على سلَّم الأخضري في المنطق.
- الرحلةُ إلى بيتِ اللهِ الحرامِ.

الثالث: ما أَلَّفَهُ بعدَ استقرارِهِ في بلدِ الحرمين:

- مَنْعُ جَوَازِ الْمَجَازِ فِي الْمُنَزَّلِ لِلتَّعَبُّدِ وَالْإِعْجَازِ. وَمَوْضُوعُهُ إِبْطَالُ إِجْرَاءِ الْمَجَازِ فِي آيَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَإِبقَاؤُهَا عَلَى الْحَقِيقَةِ.

---

(١) انظر هذه الأعمال: سالم، مع صاحب الفضيلة (ص٣٩-٥٠). الشنقيطي، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (ج٤٦/١-٤٨). آل بسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون (ج٣٧٥/٦- ٣٧٦).

- دَفْعُ إِيهَامِ الِاضْطِرَابِ عَنْ آيات الْكِتَابِ. أَبَانَ فِيهِ مَوَاضِعَ مَا يُوهِمُ التَّعَارُضَ فِي الْقُرْءَانِ كُلِّهِ، أَوْ يُشْكلُ في الفهمِ، وسيأتي التعريفُ بِهِ على التَّفصيلِ.
- مُذَكِّرَةُ الْأُصُولِ عَلَى رَوْضَةِ النَّاظِرِ.
- آدَابُ الْبَحْثِ وَالْمُنَاظَرَةِ.
- أَضْوَاءُ الْبَيَانِ في إيضاحِ القرآنِ بالقرآنِ. وهو أجلُّ ما أَلَّفَ الشيْخُ، وَصَلَ فِيهِ – رحمه الله – إِلَى نِهَايَةِ سورةِ« قَدْ سَمِعَ». ثم أكملَ عنْهُ ما تبقَّى من القرآنِ تلميذُهُ الشيخُ: عطية محمد سالم – رحمه الله – وهذا المؤلفُ الضخمُ أدلُ أعمالِهِ الكتابيةِ على موسوعيتِهِ العلميةِ.
- بيانُ الناسخِ والمنسوخِ في آيِ الذكرِ الحكيمِ. وهي رسالةٌ صغيرةٌ.
- شرحٌ على مراقي السعود. أملاه على أحدِ تلامذتِهِ، وقدْ طُبِعَ هذا الكتابُ بعنوانِ: "نثرُ الورودِ على مراقي السعودِ". وهذه التسميةُ من محقِّقِهِ؛ لأنَّ المؤلفَ لم يُسَمِّهِ.

وللشيخ – رحمه الله – محاضرات ذات مواضيع مستلقة – طُبِعَ بعضُها–، ولَهُ – أيضًا– عددٌ من الفتاوى، والأجوبةِ على أسئلةٍ وُجِّهَتْ إليه.

أما المحاضرات: فَهِيَ:

- مَنْهَجٌ ودراساتٌ لآياتِ الأسماءِ والصفاتِ. أَوْضَحَ فِيهَا تَحْقِيقَ إِثْبَاتِ صِفَاتِ اللَّهِ.
- مَنْهَجُ التشريعِ الإسلاميِ وَحِكْمَتُهُ.
- المُثُلُ العُليَا. بَيَّنَ فِيهَا المِثَالِيَّةَ في العقيدَةِ والتَّشريعِ وَالأخلَاقِ.
- المصالِحُ المُرْسَلَةُ. بَيَّنَ فيهَا ضَابِطَ استِعمَالِهَا بَيْنَ الإفرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ.
- حَوْلَ شُبهَةِ الرَّقِيقِ. رَفَعَ اللَّبْسَ عَنِ ادِّعَاءِ استِرْقَاقِ الإِسْلَامِ لِلأَحرَارِ.
- الإسلامُ دينٌ كاملٌ. وهي شرحٌ لقوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ﴾ الآيةَ.

أما الفتاوى والأجوبةِ، فَمِمَّا عُرِفَ منها:

- فتوى في التعليلِ بالحكمةِ.
- وجهةُ نظرٍ في حُكْمِ السَّعْيِ فوقَ سقفِ الْمَسْعَى.
- رسالةٌ فِي حُكْمِ الصلاةِ في الطائرةِ.
- رسالةٌ في جوابِ سؤالٍ وَرَدَ إليه مِنْ أَحَدِ أمراءِ بلادِ شنقيطَ. يسألُه عن العَالَمِ هل هو مخلوقٌ ومرزوقٌ من بركةِ النبيِّ ﷺ، أو ذلك بأسبابٍ أُخْرَى؟

- رسالةٌ في جوابِ سؤالاتٍ ثلاثةٍ. والسؤالاتُ هي: [أَيْنَ مَقَرُّ العقلِ في الإنسانِ؟ . هَلْ يشملُ لفظُ (المشركين) أهلَ الكتابِ؟ . هَلْ يجوزُ للكافرِ أن يدخلَ مساجدَ اللَّهِ غيرَ المسجدِ الحرامِ؟].

بهذِهِ المؤلفاتِ آنفةِ الذِّكرِ [1] يظهرُ أثرُ الشيخِ محمدِ الأمينِ الشنقيطيِّ – رحمه الله – في إثراءِ المكتبةِ الإسلامية كمًا ونوعًا.

ومما يُتمِّمُ حسنَ الظنِ بهذا العَلَمِ الأشَمِ أنّهُ أوقفَ مؤلفاتِهِ كلَّهَا لوجهِ اللهِ ﷻ، ولو ابتغى بها المالَ – كما يفعلُ كثيرٌ من الكتَّابِ– لجعلتْهُ ثريًّا؛ لكنَّهُ– نحسبُهُ، واللهُ حسيبُهُ – ابتغى الأجرَ من اللهِ، فجزاهُ اللهُ عنَّا وعنْ الأمَّةِ خيرَ الجزاءِ [2] .

ثانيًا: تلَامِيْذُهُ:

لَقِيَتْ دروسُ الشيْخِ محمدِ الأمينِ الشنقيطيِّ – رحمه الله – إقبالًا كبيرًا، ليسَ منْ طلَّابِ العلمِ فحسب، بلْ ومنْ العلماءِ أيضًا، كلٌّ ينهلُ منْ هذا البحرِ الذي لا ساحلَ لَهُ.

وقدْ سبقَ أنَّهُ كانَ يُدَرِّسُ في المسجدِ النبويِّ، والمعهدِ، والكليةِ، ثمَّ في الجامعةِ الإسلاميةِ في المدينة – التي تستقبلُ الطلابُ منْ شتَّى البلدانِ–، الأمرُ الذي أتاحَ لآلافِ الطلابِ أنْ يتخذوا منْهُ شيخًا بلا واسطةٍ، فتتلمذُوا على يديْهِ، ومما يزيدُ الحُسْنَ حُسْنًا أنْ يتعلَّمَ على يديْهِ ثُلَّةٌ من العلماءِ، همْ منْ عمادِ هذهِ الأمةِ، مِمنْ تُلُقُّوا بالقبولِ، وشَهِدَ لهمْ القاصي والداني.

ومنْ أعيانِ هؤلاءِ التلاميذِ:

- الشيخُ عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ بازٍ – رحمه الله – (ت:١٤٢٠هـ). الذي كانَ رئيسًا للجامعةِ الإسلاميةِ بالمدينةِ النبويةِ، والمفتيْ العام للملكةِ العربيةِ السعوديةِ.
- الشيخُ عبدُ العزيزِ بنُ صالحِ بنِ ناصر آل صالح – رحمه الله – (ت:١٤١٥هـ). إمامُ وخطيبُ المسجدِ النبويِّ، ورئيسُ محاكمِ المدينةِ المنورةِ.
- الشيخُ عبدُ اللهِ بنُ غديان – رحمه الله – (ت:١٤٣١هـ). عضو هيئةِ كبارِ العلماءِ، وعضو اللجنةِ الدائمةِ للإفتاءِ، والمدرسُ بالمعهدِ العالي للقضاءِ في الرياضِ.

---

(١) انظر هذه المؤلفاتِ: سالم، مع صاحب الفضيلة (ص٥١–٥٥). المجذوب، علماء ومفكرون عرفتهم (ج١/١٨٦–١٨٨). الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (ج١/٣٣–٣٧).

(٢) انظر: المجذوب، علماء ومفكرون عرفتهم (ج١/١٨٨).

- الشيخُ محمدُ بنُ صالحِ العثيمين – رحمه الله – (ت:١٤٢١هـ). الفقيهُ الكبيرُ، وعضو هيئةِ كبارِ العلماءِ، وأستاذ بكليةِ الشريعةِ بجامعةِ الإمامِ محمدِ بنِ سعودِ فرع القصيم.
- الشيخُ عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ جبرين – رحمه الله – (ت:١٤٣٠هـ). عضو في اللجنةِ الدائمةِ للإفتاءِ.
- الشيخُ إحسانُ إلهي ظهير الباكستاني – رحمه الله – (ت:١٤٠٧هـ). الداعيةُ الإسلاميُّ الكبيرُ الشهيدُ– أحسبُهُ كذلك والله حسيبُهُ–، درسَ عليْهِ في الجامعةِ الإسلاميةِ بالمدينةِ.
- الشيخُ عطيةُ محمد سالم– رحمه الله –(ت:١٤٢٠هـ). المدرسُ بالمسجدِ النبويِّ، والقاضي بالمحكمةِ الشرعيةِ بالمدينةِ، وهو منْ أخصِ التلاميذِ، وقدْ اهتمَّ بنشرِ علمِ الشيخِ محمدِ الأمينِ الشنقيطيِّ.
- الشيخُ بكرُ بنُ عبدِ اللهِ أبو زيد – رحمه الله – (ت:١٤٢٩هـ). المحققُ الكبيرُ، ووكيلُ وزارةِ العدلِ للشئونِ القضائيةِ، عضو لجنةِ الفتوى، وهيئةِ كبارِ العلماءِ.
- الشيخُ الدكتورُ: محمدُ أمان بنُ علي الجامي – رحمه الله – (ت: ١٤١٦هـ). المدرسُ في المسجدِ النبويِّ، وفي الجامعةِ الإسلاميةِ.
- الشيخُ المحدثُ: حمادُ بنُ محمدُ الأنصاري الخزرجي – رحمه الله – (ت:١٤١٨هـ). المدرسُ في حلقاتِ الحرمِ المكيِ.
- الشيخُ صالحُ بنُ فوزانِ الفوزانِ– حفظَهُ اللهُ–. عضو اللجنةِ الدائمةِ، وعضو هيئةِ كبارِ العلماءِ.
- الشيخُ عبدُ المحسن بنُ حمد العباد – حفظَهُ اللهُ–. نائبُ رئيسِ الجامعةِ الإسلاميةِ، ومدرسٌ في المسجدِ النبويِّ، وفي الجامعةِ الإسلاميةِ بالمدينةِ النبويةِ.
- الشيخُ صالحُ بنُ محمدِ اللحيْدانِ – حفِظَهُ اللهُ –. عضو هيئةِ كبارِ العلماءِ، ونائبُ رئيسِ مجلسِ القضاءِ الأعلى، وهو منْ أوائلِ تلاميذِهِ.
- ابنُ الشيخِ محمدِ الأمينِ، الدكتورُ/ عبدُ الله بنُ محمد الأمين. عميدُ كليةِ القرآنِ الكريمِ بالجامعةِ الإسلاميَّةِ.
- ابنُ الشيخِ محمدِ الأمينِ أيضًا، الدكتورُ/ محمدُ مختار بنُ محمد الأمين. مدرِّس بالجامعةِ الإسلاميةِ، ورئيسُ قسمِ أصولِ الفقهِ في الجامعةِ الإسلاميةِ.
- الدكتورُ/ محمدُ الخضر بن الناجي بن ضيف الله. أستاذ مساعدٌ في جامعةِ أمِ القرى بمكةَ، وقدْ لازمَ الشيخَ تسعَ سنواتٍ.

- الشيخُ محمدُ الأمينُ بنُ الحسينِ الجكنيُّ الشنقيطيُّ. مدرسٌ في المعهدِ الثانوي بالجامعةِ الإسلاميةِ.

فأكرمْ بهؤلاءِ من طلابٍ [1]؛ ارتفعوا بشيخِهِمْ محمدِ الأمينِ، وارتفع بهم – رحمه الله –.

وثمةَ الكثيرُ، ممنْ يتعذرُ حصْرُهُمْ، ممنْ أفادُوا منْهُ في معهدٍ، أو كليَّةٍ، أو جامعةٍ، أو في المسجدِ النبويِّ، رحمَ اللهُ الأمواتَ، وحفظَ الأحياءَ لخدمةِ الإسلامِ، والمسلمينَ.

---

(١) انظر هؤلاء الطلاب وآخرين: الطويان، جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف (ج١/٧٢-٧٦). السديس، منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام (ج١/٨٦-٩١). الطيار والحجيلان، منسك الإمام الشنقيطي (ج١/٢٨-٣٠).

المَطْلَبُ الخامسُ

وفاتُهُ – رحمه الله –، وثناءُ العلماءِ عليْهِ

بعدْ عُمُرٍ مديدٍ وعملٍ دؤوبٍ، منْ دعوةٍ، وتربيةٍ، وتعليمٍ، وتأليفٍ، جاءَ قدرُ اللهِ الذي لا يُفْلِتُ منْهُ أحدٌ، فقد وافتْ المنيةُ صَاحبَ الْفَضِيلَةِ، وَعلمَ الْأَعْلَامِ، الشَّيْخُ الْجَلِيلُ، وَالْإِمَامُ الْهمامُ، الشَّيْخ مُحَمَّد الْأمين الشِّنْقِيطيِّ – رحمه الله – ؛ إثرَ مرضٍ لمْ يطلْ معَهُ، ضُحَى يَوْمِ الْخَمِيسِ، السابعَ عشرَ منْ ذي الحِجَّةِ منْ عامِ ثلاثةٍ وتسعينَ وثلاثمائةٍ وألفٍ منْ هجرةِ النبي ﷺ (١٣٩٣/١٢/١٧هـ). وَكَانَتْ وَفَاتُهُ بِمَكَّةَ المكرمةِ مرجعَهُ من الْحَجِّ، وَصلى عَلَيْهِ سماحةُ رَئِيسِ الجامعةِ الإسلاميةِ– آنذاك– فَضِيلَةُ الشَّيْخ: عبدُ الْعَزِيزِ بنُ باز فِي الْحرمِ الْمَكِّيِّ مَعَ منْ حضرَ منَ الْمُسلمين بعد صَلَاة الظّهْر من ذَلِك الْيَوْم، ثمَّ دُفِنَ بمقبرةِ المعلاةِ بمكةَ، وبكى عليْهِ أهلُ الفضلِ، وذكرتْهُ الصحفُ والجرائدُ، وكتبَ عنْهُ طلابُهُ. رحمَهُ اللهُ رحمةً واسعةً، ومنَّ عليْهِ بغفرانِهِ، وأسكنَهُ فسيحَ جِنَانِهِ[١].

وإنَّهُ لمنْ حسنِ الختامِ، أنْ يكونَ آخرَ عهدِهِ – رحمه الله – بهذِهِ الدنيا حجُّ بيتِ اللهِ الحرامِ، وإنَّ مما يدعو لحسنِ التفاؤلِ للشيخِ– أيضًا – : " أنَّ أحدَ الإخوةِ – وهو أحدُ أقاربِهِ – حاجٌّ معَهُ في سيارتِهِ، فرأى ليلةَ جمعٍ أنَّ الرسولَ ﷺ تُوُفِّي، وأنَّهُ جاءهُ فوجدَهُ مسجيٌّ عليْهِ ثوبٌ، فرفعَ الثوبَ فوجدَ أنَّ الميّتَ نبيٌّ، ولكنهُ ليسَ محمدًا ﷺ، فقبّلَهُ في جبينِهِ، فلمَّا حكى الرؤيا على الشيخِ سألَهُ: وما يدريكَ أنَّهُ ليسَ بمحمدٍ؟ قالَ: إنَّهُ لمْ تتوفرْ فيِهِ الصفاتُ الثابتةُ بالسنةِ التي نعرفُهَا، فتكدَّرَ وجْهُ الشيْخِ، فقالَ الرجلُ: أظنُّهُ أضغاثَ أحلامٍ، فقالَ الشيْخُ: لا، بلْ هي رؤيا، ولكنْ يقضي اللهُ خيرًا " [٢].

ومِنْ ذلكَ ما حكَاهُ الشيخُ عطيةُ سالم أنها أُقِيمَتْ على الشيخِ الشِّنْقِيطي– رحمه الله– صَلَاةُ الْغَائِبِ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ فِي لَيْلَةِ الْأَحَدِ(١٢/٢٠)، وَصَلَّى عَلَيْهِ فَضِيلَةِ الشَّيْخُ: عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صَالِحٍ آلِ صَالِحٍ، ومنْ حَضرَ مِنَ الْحُجَّيجِ مَا لا يُحْصَى عَدَدًا. فقرأَ الْإِمَامُ فِي صَلَاةِ الْعِشَاءِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا * خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف: ١٠٧، ١٠٨] إِلَى آخرِ السُّورَةِ، وَفِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ

---

(١) انظر: سالم، مع صاحبِ الفضيلةِ (ص٧). الطيار والحجيلان، منسك الإمام الشنقيطي (ج١/٣٤). آل بسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون (ج٦/٣٧٨).

(٢) السديس، منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام (ج١/٦٣).

﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦] ؛ فسألَ الشيخُ عطيةُ فَضِيلَةَ الشيخِ عبدِ العزيزِ عَنْ هَذِهِ الآياتِ التي قرأَ: أقصدَهَا واختارهَا، أَمْ جَاءَتْ عفوًا؟ فأجابَ: بَلْ عَفْوًا، فما المُلَاحَظَةُ عَلَيْهَا؟

فقالَ لَهُ الشيخُ عطيةُ: لِأَنَّكَ صَلَّيْتَ عَلَى الشَّيْخِ الْأَمِينِ – رحمه الله – بَعْدَهَا، فَظَنَنْتُ أَنَّكَ قَصَدْتَ إِلَيْهَا. فكانَتْ قراءةُ هذِهِ الآياتِ مِنَ المناسبةِ الطيبةِ؛ والفألِ الحسنِ. والله أعلم. [1].

مكانتُهُ، وَثَنَاءُ العلماءِ عليْهِ:

كانَ الشيخُ – رحمه الله – شامةً بينَ أهلِ العلمِ، فسارَ بذكرِهِ الركبانُ، وأثنى عليه القاصي، والدان، حتى قالَ تلميذُهُ: محمدُ الأمينُ بنُ الحسين: " إني لمْ أرَ أحدًا منْ العلماءِ إلا وهو يثني على الشيخِ الأمينِ – رحمه الله – " [2]، ومنْ هؤلاءِ:

- الشيخُ محمدُ بنُ إبراهيم آل الشيخ، مفتى المملكةِ السعودية – رحمه الله – (المتوفى: ١٣٨٩هـ) حيثُ قالَ للملكِ عبد العزيزِ بنِ عبد الرحمن آل سعود عن الشِّنْقِيْطي: " لو كانَ للإسلامِ في بلدهِ دولة لما تركتْهُ يخرجُ؛ لأنَّهُ من العلماءِ الأفذاذِ"[3]. وقال عنْهُ: " مُلِيء علمًا منْ رأسهِ إلى أخْمَصِ قدميْهِ" [4]. وقال– أيضًا –: " آيةٌ في العلمِ، والقرآنِ، واللغةِ، وأشعارِ العربِ" [5].
- الشيخُ عبدُ العزيزِ ابنُ باز– رحمه الله – في سؤالٍ وجهَهُ لهُ الشيخُ عبدُ الرحمن السديس– حفظه الله –، **فأجاب:** " أعرفُ عن الشيخِ المذكورِ العلمَ الواسعَ بالتفسيرِ، واللغة العربيةِ، وأقوال أهل العلمِ في تفسيرِ كتاب اللهِ ﷻ، والزهدَ، والورعَ، والتثبتَ في الأمر. ومنْ سمعَ حديثَهُ حينَ يتكلمُ في التفسيرِ يعجبُ كثيرًا منْ سعةِ علمهِ، واطلاعِهِ، وفصاحتِهِ، وبلاغتِهِ...." [6] إلى آخر جوابِهِ – رحمه الله – .
- الشيخُ محمدُ ناصر الدين الألباني – رحمه الله– (المتوفى: ١٤٢٠هـ) في سؤالٍ سألَهُ لهُ الشيخُ عبدُ الرحمن السديس– حفظهُ اللهُ –، فقال الألباني: " من حيثُ جمعُهُ لكثيرٍ من العلومِ ما رأيتُ مثلهُ، كانَ حينما يلقي المحاضرةَ يذكرني– بشدةِ حفظِهِ واستحضارِهِ

---

(١) انظر: سالم، مع صاحب الفضيلة (ص ٧–٨).

(٢) الطويان، جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف (ج١/٨٤).

(٣) المرجع السابق (ج١/٨٥).

(٤) السديس، منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام (ج١/٩٣).

(٥) المرجع السابق (ج١/٩٤).

(٦) المرجع السابق نفسه.

للنصوصِ وبخاصةٍ الآياتِ القرآنية- بشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ – رحمه الله – في قوةِ استحضارِهِ للآياتِ التي تتناسبُ معَ البحثِ الذي هو يخوضُ فيه...." [١] إلى آخرِ جوابِهِ – رحمه الله – .

- الشيخُ عبدُ الله بنُ زاحم – رحمه الله تعالى – (المتوفى: ١٣٧٤هـ) وهو منْ أوائلِ العلماءِ الذينَ جَلَسوا معَ الشيخِ محمدِ الأمينِ بعد قدومِهِ للمملكةِ، فقدْ سُئِلَ عنْهُ فأجابَ بقولِهِ: " لا نظيرَ لَهُ، ولا مثيلَ لهُ؛ فنحنُ تأتينا وفودُ العلماءِ منْ كلِّ جهةٍ؛ لأننا عند الحرمين، ولمْ أرَ كقدرةِ الشيخِ محمدِ الأمينِ على الإلقاءِ، ومطاوعةِ قلبِهِ ولسانِهِ في اتجاهٍ واحدٍ، وحسنِ تعبيرِهِ عند أيّ أحدٍ ممنْ رأيتُ منَ العلماءِ" [٢] .
- ما قالَهُ الدكتور محمد الخضر الناجي- أحدُ تلامذةِ الشيخِ محمدِ الأمينِ-:" رأيتُ شخصاً وقفَ أثناءَ تدريسِ الشيخِ في الحرمِ، وقالَ: " ما أظنّ مثلَ هذا موجوداً في العالمِ اليومَ أبداً " [٣].
- الشيخُ عطيةُ سالم – رحمه الله – : " إِذَا تَنَاوَلَ بَحْثًا فِي أَيِّ مَادَّةٍ يَخَالُهُ السَّامِعُ مُخْتَصًّا فِيهَا، فَعَرَفَ لَهُ الْجَمِيعُ قَدْرَهُ، وَتَطَلَّعَ الْجَمِيعُ إِلَى مَا عِنْدَهُ حَتَّى الْمُدَرِّسُونَ " [٤].

وغيرُ هذِهِ منَ الثناءاتِ الوافرةِ العاطرةِ التي لمْ أذكرْها؛ مكتفيًا بما نقلتُ.

وكفى بذلكَ دليلًا على منزلةِ الشيخِ محمدِ الأمينِ عندَ العلماءِ، والأمراءِ، والناسِ عامةً.

وإجمالًا: فإنَّ سيرتَهُ – رحمه الله – مدرسةٌ في العلمِ، والعملِ، والأخلاقِ، جمعنَا اللهُ ومشايخَنَا والمترجمَ لَهُ معَ المتقينَ في جناتِ النعيمِ.

---

(١) السديس، منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام (ج١/٩٤). ورغم ذلك بيَّن الشيخ الألباني في جوابه الذي نقلت جزءًا منه: أنَّ الشنقيطيَّ لم تكنْ له عنايةٌ خاصةٌ في علمِ الحديثِ تصحيحًا وتضعيفًا.

(٢) الطويان، جهودُ الشيخِ محمدِ الأمينِ الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف (ج١/٨٤).

(٣) المرجع السابق (ج١/٨٥).

(٤) سالم، مع صاحب الفضيلة (ص٤٤).

المبْحَثُ الثانـي

بَيانُ بَعْضِ المُصْطَلَحاتِ المُتَعَلِّقَةِ بالبَحْثِ

المَطْلَبُ الأَوَّلُ

المُحْكَمُ والمتشابهُ في القُرْآنِ

أولًا: تعريفُ المُحْكَمِ والمُتَشَابِهِ في اللُّغةِ:

المُحْكَمُ لُغةً: مِن (حَكَمَ)، و" الْحَاءُ وَالْكَافُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَنْعُ؛ وَأَوَّلُ ذَلِكَ الْحُكْمُ، وَهُوَ الْمَنْعُ مِنَ الظُّلْمِ... وَالْحِكْمَةُ هَذَا قِيَاسُهَا؛ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ مِنَ الْجَهْلِ " [1]، و " الْحُكْمُ الْقَضَاءُ... وَحَكَمْتُ بَيْنَ الْقَوْمِ فَصَلْتُ بَيْنَهُمْ... وَأَحْكَمْتُ الشَّيْءَ بِالْأَلِفِ أَتْقَنْتُهُ فَاسْتَحْكَمَ هُوَ صَارَ كَذَلِكَ " [2].

والمُتَشَابِهُ لُغةً: أصلها(شَبَهَ)، و" الشِّينُ وَالْبَاءُ وَالْهَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى تَشَابُهِ الشَّيْءِ وَتَشَاكُلِهِ لَوْنًا وَوَصْفًا؛ يُقَالُ شِبْهٌ وَشَبَهٌ وَشَبِيهٌ.... وَالْمُشَبِّهَاتُ مِنَ الْأُمُورِ: الْمُشْكِلَاتُ، وَاشْتَبَهَ الْأَمْرَانِ، إِذَا أَشْكَلَا " [3]، " والشُّبْهَةُ بالضم: الالْتِباس، والمِثْلُ. وشُبِّهَ عليه الأَمْرُ تَشْبيهاً: لُبِّسَ عليه " [4].

ثانيًا: تعريفُ المُحْكَمِ والمُتَشَابِهِ في الاصطلاحِ:

الإحكامَ والتشابُهَ في القرآنِ لهما اعتباراتٌ ثلاثةٌ:

الأولُ: أنَّ القرآنَ محكمٌ كلُّهُ؛ لقولِهِ ﷻ: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]، وهذا هو الإحكامُ العامُ.

الثاني: أنَّهُ متشابهٌ كلُّهُ؛ والدليلُ: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣] وهو التشابهُ العامُ.

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٢/٩١).

(٢) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ج١/١٤٥).

(٣) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٣/٢٤٣).

(٤) الفيروز آبادى، القاموس المحيط (ص١٢٤٧).

الثالثُ: القرآنُ منه ما هو محكمٌ، ومنه ما هو متشابهٌ؛ قالَ-تعالى-: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

ذَكرَ هذا التفصيلَ عددٌ منْ أهلِ العلمِ (١) .

فأمَّا الاعتبارُ الأولُ والثاني- وهو الإحكامُ العامُ، والتشابهُ العامُ- فقدْ قالَ الشيخُ الشِّنْقيطيُّ – رحمه الله – في بيانِ معناهما: "وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ:

مَعْنَى كَوْنِهِ كُلِّهِ مُحْكَمًا: أَنَّهُ فِي غَايَةِ الْإِحْكَامِ أَيِ الْإِتْقَانِ فِي أَلْفَاظِهِ وَمَعَانِيهِ وَإِعْجَازِهِ، أَخْبَارُهُ صِدْقٌ وَأَحْكَامُهُ عَدْلٌ، لَا يعْتَرِيهِ وَصْمَةٌ وَلَا عَيْبٌ، لَا فِي الْأَلْفَاظِ وَلَا فِي الْمَعَانِي.

وَمَعْنَى كَوْنِهِ مُتَشَابِهًا: أَنَّ آيَاتِهِ يُشْبِهُ بَعْضُهَا بَعْضًا فِي الْحُسْنِ وَالصِّدْقِ، وَالْإِعْجَازِ وَالسَّلَامَةِ مِنْ جَمِيعِ الْعُيُوبِ..." (٢).

قال الباحث: وليسَ هذا النوعُ منَ الإحكامِ والتشابُهِ هو المقصودُ منْ البحثِ؛ فكلامُ العلماء فيه متفقٌ أو متقاربٌ في المعنى الذي نقلتُ، وإنْ اختلفتْ وألفاظُهُمْ، تأويلاتُهُم.

أمَّا ما يتعلقُ بالبحثِ فهو الاعتبارُ الثالثُ = أنَّ القرآنُ منه ما هو محكمٌ؛ ومنه آخرُ متشابِهٌ، كما في قولِهِ- تعالى-: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧].

ومعنى الإحكام الخاص في قول الله ﷻ :﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾ : أي أُحْكِمْنَ بِالْبَيَانِ وَالتَّفْصِيلِ، فهن بَيِّنَاتٌ وَاضِحَاتُ الدَّلَالَةِ، لَا الْتِبَاسَ فِيهَا عَلَى أَحَدٍ، فيما جُعْلِنَ أَدِلَّةً عَلَيْهِ مِنْ حَلَالٍ وَحَرَامٍ، وَوَعْدٍ وَوَعِيدٍ، وغيرِ ذلك؛ كقولِهِ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا﴾ [الإسراء: ٣٢]، وقولِهِ: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩] (٣) .

---

(١) انظر مثلًا: شيخ الإسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج٣/٥٩). الزُّرْقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن (ج٢/٢٧١). آل سعدي، القواعد الحسان لتفسير القرآن (ص٦٠).

(٢) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٥٣).

(٣) انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن (ج٦/١٧٠). ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٢/٦). الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٥٣).

ومعنى التشابه الخاص في قوله:﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ أيْ: " فيها اشْتِبَاهٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، أوْ بعْضِهِمْ " [١] ؛ فيخَفِيَ عِلْمُها عَلَى غَيْرِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ ؛ بناءً على أَنَّ الْوَاوَ فِي قَوْلِ اللهِ تبارك وتعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ عَاطِفَةٌ. أَوْ هُوَ مَا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ، ولم يطْلِعْ عليْهِ أحداً من خلقهِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوَاوَ فِي الآيةِ السابقةِ اسْتِئْنَافِيَّةٌ لَا عَاطِفَةٌ [٢] .

وهذانِ المعنيانِ للإحكامِ والتشابُهِ إجمالًا؛ وإلا فإنَّ السلفَ اختلفوا في التفصيلِ: مَا الْمُحْكَمُ مِنْ آيَاتِ الْكِتَابِ؟ وَمَا الْمُتَشَابِهُ مِنْهُا؟ على أقوالٍ عديدةٍ، نقلها ابنُ جرير[٣]، وابنُ الجوزي[٤]، وغيرُهُم ممنْ ينقلُ مذاهبَ السلفِ، منها:

الأولُ: الْمُحْكَمَاتُ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ: الْمَعْمُولُ بِهِنَّ، وهنَّ النَّاسِخَاتُ أوْ المثبتاتُ للإحكامِ؛ وَالْمُتَشَابِهَاتُ مِنْ آيِهِ: الْمَتْرُوكُ الْعَمَلُ بِهِنَّ، الْمَنْسُوخَاتُ.

الثاني: المُحْكَمُ: مَا أَحْكَمَ اللَّهُ فِيهِ بَيَانَ حَلَالِهِ وَحَرَامِهِ؛ وَالْمُتَشَابِهُ مِنْهَا: مَا أَشْبَهَ بَعْضُهُ بَعْضًا فِي الْمَعَانِي وَإِنِ اخْتَلَفَتْ أَلْفَاظُهُ.

الثالثُ: المُحْكَمُ: مَا لَمْ يَحْتَمِلْ مِنَ التَّأْوِيلِ غَيْرَ وَجْهٍ وَاحِدٍ؛ وَالْمُتَشَابِهُ مِنْهُ: مَا احْتَمَلَ مِنَ التَّأْوِيلِ أَوْجُهًا.

الرابعُ: الْمُحْكَمُ: مَا عَرَفَ الْعُلَمَاءُ تَأْوِيلَهُ، وَفَهِمُوا مَعْنَاهُ وَتَفْسِيرَهُ؛ وَالْمُتَشَابِهُ: مَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ إِلَى عِلْمِهِ سَبِيلٌ مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ دُونَ خَلْقِهِ، وَذَلِكَ نَحْوُ الْخَبَرِ عَنْ وَقْتِ مَخْرَجِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﷺ، وَوَقْتِ طُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَقِيَامِ السَّاعَةِ، وَفَنَاءِ الدُّنْيَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الخامسُ: المُحكمُ: ما استقلَّ بنفسِهِ، ولم يحتجْ إلى بيانٍ، والمتشابِهُ: ما احتاجَ إلى بيانٍ.

إلى آخرِ ما ذكروا من الأقوالِ والتفصيلِ؛ فمنْ شاءَ فليراجعْها في مظانِّها المذكورة آنفًا.

---

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٢/٦).

(٢) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٥٣-٥٤). بتصرفٍ وحذفٍ يسيرين.

(٣) انظر: الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن (ج٦/١٧٤-١٨٢).

(٤) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج١/ ٢٥٨-٢٥٩).

وجديرٌ بالذكرِ أن منْ نظرَ في كلامِ السلفِ في ذلك علم أنَّهمْ – وهم أفضلُ الأمةِ وأفقهُها– لمْ يُدْخِلوا في المتشابهِ معانيَ أسماءِ الله وصفاتِهِ، وكفى بذلك ردًا على منْ أدخلَ من المتكلمين والمتأخرين الأسماءَ والصفاتِ في المتشابهِ الذيْ لا يعلمُ معناها إلا الله.

وقدْ بيَّنَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ – رحمَهُ اللهُ– أنَّ سلفَ الأمةِ وأئمتَهَا لمْ يجعلوا أسماءَ اللهِ وصفاتِهِ منَ المتشابهِ الذي لا يَعلمُ تأويلَهُ إلا اللهُ، ونفوا أنْ يعلمَ أحدٌ معناها. بلْ نقلَ اتفاقَ الأئمةِ على أنَّهمْ يعلمونَ معنى ذلكَ [1]؛ " وَأَنَّهُ لَا يُسْكَتُ عَنْ بَيَانِهِ وَتَفْسِيرِهِ، بَلْ يُبَيَّنُ وَيُفَسَّرُ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ لَهُ عَنْ مَوَاضِعِهِ، أَوْ إلْحَادٍ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَآيَاتِهِ...

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمُتَشَابِهٍ لَا يُعْلَمُ مَعْنَاهُ أَنْ نَقُولَ: لَا رَيْبَ أَنَّ اللَّهَ سَمَّى نَفْسَهُ فِي الْقُرْآنِ بِأَسْمَاءٍ مِثْلِ الرَّحْمَنِ، وَالْوَدُودِ، وَالْعَزِيزِ، وَالْجَبَّارِ، وَالْعَلِيمِ، وَالْقَدِيرِ، والرَّؤوفِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَوَصَفَ نَفْسَهُ بِصِفَاتِ مِثْلِ: " سُورَةِ الْإِخْلَاصِ "، و" آيَةِ الْكُرْسِيِّ "، وَأَوَّلِ " الْحَدِيدِ "، وَآخِرِ "الْحَشْرِ "، وَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥]، و: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠]، وَأَنَّهُ: ﴿يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة: ٤]، و ﴿الْمُقْسِطِينَ﴾ [المائدة: ٤٢]، و ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وَأَنَّهُ يَرْضَى عَنْ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ..... فَإِنَّا نَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ مَعْنًى، وَنَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ مَعْنًى لَيْسَ هُوَ الْأَوَّلَ، وَنَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] مَعْنًى، وَنَفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧] مَعْنًى، وَصِبْيَانُ الْمُسْلِمِينَ بَلْ وَكُلُّ عَاقِلٍ يَفْهَمُ هَذَا...." [2] إلى آخر تقريره – رحمه الله –.

وأخيرًا: فلا بدَّ منْ حملِ المتشابهِ والمُشْكِلِ في كتاب الله ﷻ على المحكمِ الواضحِ؛ ليزولَ الالتباسُ عن الناسِ، ويُتَيَقَّنَ أنَّ كلامَ اللهِ متفقٌ مؤتلفٌ، ليسَ بمتعارضٍ ولا مختلفٍ، واللهُ أعلمُ.

---

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١٣/٢٩٤-٢٩٥).

(٢) المرجع السابق (ج١٣/ ٢٩٥-٢٩٧)، بحذف.

المَطْلَبُ الثاني

مُوهِمُ التعارضِ والمُشْكِلِ في القُرْآنِ

أولًا: تعريفُ المُتعارِضِ لغةً واصطلاحًا:

لغةً: (تَعَارَضَ) فعلٌ ماضٍ، أصْلُهُ (عَرَضَ)، و" الْعَيْنُ وَالرَّاءُ وَالضَّادُ بِنَاءٌ تَكْثُرُ فُرُوعُهُ، وَهِيَ مَعَ كَثْرَتِهَا تَرْجِعُ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْعَرْضُ الَّذِي يُخَالِفُ الطُّولَ.... وَتَقُولُ: عَارَضْتُ فُلَانًا فِي السَّيْرِ، إِذَا سِرْتَ حِيَالَهُ؛ وَعَارَضْتُهُ مِثْلَ مَا صَنَعَ، إِذَا أَتَيْتَ إِلَيْهِ مِثْلَ مَا أَتَى إِلَيْكَ، وَمِنْهُ اشْتُقَّتِ الْمُعَارَضَةُ؛ وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ، كَأَنَّ عَرْضَ الشَّيْءِ الَّذِي يَفْعَلُهُ مِثْلُ عَرْضِ الشَّيْءِ الَّذِي أَتَاهُ " [(١)]؛ وَ" المُعَارَضَةُ: هِيَ فِي اللُّغَة عبارَة عَن الْمُقَابلَة على سَبِيلِ الممانعةِ والمدافعةِ. يُقَالُ: لفُلَان ابْن يُعَارضهُ أَي: يُقَابله بِالدفع وَالْمَنْع " [(٢)]؛ و(تَعَارَضَ) على وزن (تَفَاعَلَ)، " وبابُ (تفاعل) يكونُ للمشاركةِ بينَ اثنينِ: كتسابقَ الرجلانِ. أو أكثرَ: كتصالحَ القومُ " [(٣)].

فإطلاقُ التعارضِ أو المتعارضِ في هذا المقامِ؛ لأنَّ كلا النصينِ يُتَوَهَّمُ في معنيَيْهِمَا وقوعُ التعارضِ؛ فكأنَّ مدلولَ أحدِهِما يدفعُ مدلولَ الآخرِ، وإنْ كانَ هذا لا يُوجدُ حقيقةً.

في الاصطلاحِ: قالَ الخطيبُ البغداديُّ، أبو بكرٍ – رحمه الله تعالى – في بيانِ مُوهِمِ التعارضِ: " مَعْنَى التَّعَارُضِ بَيْنَ الْخَبَرَيْنِ وَالْقُرْآنِ مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، أَنْ يَكُونَ مُوجبُ أَحَدِهِمَا مُنَافِيًا لِمُوجبِ الْآخَرِ " [(٤)].

ويُلْحظُ منَ التعريفِ السابقِ أنَّهُ شاملٌ لنصوصِ الوحيينِ، الكتابِ والسنَّةِ.

أمّا مُوهِمُ التعارضِ في القرآنِ– خصوصًا– فهو: " أنْ تتقابلَ آيتانِ، بحيثُ يمنعُ مدلولُ إحداهُمَا مدلولَ الأخرى، مثلُ أنْ تكونَ إحداهُمَا مثبتةً لشيءٍ، والأخرى نافيةً له " [(٥)].

سواءٌ في ذلكَ النصوصُ في بابِ الأخبارِ، والنصوصُ في بابِ الأحكامِ؛ فكل نصٍ أفادَ معنى يبدو منافيًا لمعنى نصٍ آخر فهوَ منْ قبيلِ النصوصِ التي يُتوهمُ أنَّها متعارضةٌ.

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٤/٢٦٩ و ٢٧٢).

(٢) الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (ص٨٥٠).

(٣) الغلايينى، جامع الدروس العربية (ج١/٢٢٠).

(٤) البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص٤٣٣).

(٥) ابن عثيمين، أصول في التفسير (ص٤٦).

وليس ثمةَ تعارضٌ حقيقيٌّ من جميعِ الوجوهِ بينَ نصوصِ القرآنِ – تعالى اللهُ عن ذلك–؛ فهو ممتنعٌ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لا ينطقُ عن الهوى، والقرآنُ كلامُ اللهِ ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (٨٢)﴾ [النساء: ٨٢]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧].

فإذا تُوُهِّمَ وجودُ هذا التعارضِ وجبَ الاجتهادُ في حَمْلِ كلُّ نصٍ على معناه الصحيحِ، وحالِهِ المرادِ؛ ليظهر بذلك ائتلافُ القرآنِ، فمنْ لمْ يستطعْ فليكلْ علمَهُ إلى منْ يعلمُهُ.

قال أبو بكرٍ الخطيبُ البغداديُّ – رحمه الله – بعدَ أنْ بينَ معنى التعارضِ: "وَذَلِكَ يُبْطِلُ التَّكْلِيفَ إِنْ كَانَا أَمْرًا وَنَهْيًا وَإِبَاحَةً وَحَظْرًا، أَوْ يُوجِبُ كَوْنَ أَحَدِهِمَا صِدْقًا وَالْآخَرِ كَذِبًا إِنْ كَانَا خَبَرَيْنِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ أَجْمَعَ، وَمَعْصُومٌ مِنْهُ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ وَكُلِّ مُثْبِتٍ لِلنُّبُوَّةِ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَجَبَ مَتَى عُلِمَ أَنَّ قَوْلَيْنِ ظَاهِرُهُمَا التَّعَارُضُ، وَنَفَى أَحَدُهُمَا لِمُوجِبِ الْآخَرِ، أَنْ يُحْمَلَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتُ عَلَى أَنَّهُمَا فِي زَمَانَيْنِ، أَوْ فَرِيقَيْنِ، أَوْ عَلَى شَخْصَيْنِ، أَوْ عَلَى صِفَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، هَذَا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ مَعَ الْعِلْمِ بِإِحَالَةِ مُنَاقَضَتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي شَيْءٍ مِنْ تَقْرِيرِ الشَّرْعِ وَالْبَلَاغِ " (١).

ثانيًا: تعريفُ المُشْكِلِ لغةً واصطلاحًا:

في اللغةِ: (المُشْكِلُ) اسمُ فاعلٍ منَ الفِعْلِ (أشكلَ)، وأصله (شكل)، و" الشِّينُ وَالْكَافُ وَاللَّامُ مُعْظَمُ بَابِهِ الْمُمَاثَلَةُ؛ تَقُولُ: هَذَا شَكْلُ هَذَا، أَيْ مِثْلُهُ. وَمِنْ ذَلِكَ يُقَالُ أَمْرٌ مُشْكِلٌ، كَمَا يُقَالُ أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ، أَيْ هَذَا شَابَهَ هَذَا، وَهَذَا دَخَلَ فِي شِكْلِ هَذَا " (٢)، " وأشكلَ الأمرُ، أي التبسَ " (٣).

في الاصطلاحِ: قالَ ابنُ قُتَيْبَةَ الدينَوَري – رحمه الله – : " ومثْلُ المُتَشَابِهِ (المُشْكِلُ)، وسُمِّيَ مشكلًا: لأنَّهُ أشكلَ، أيْ دَخلَ في شكْلِ غيرِهِ فأشبهه وشاكله؛ ثم قَدْ يُقالُ لما غَمُضَ– وإنْ لمْ يكنْ غموضُهُ منْ هذه الجهةِ–: مشْكِلٌ " (٤).

ومنه؛ فإنَّ المشكلَ ما كانَ غامضًا، سواءٌ أكانَ غموضُهُ منْ جهةِ أنَّهُ يشبهُ غيرَهُ، أو لأي سببٍ آخر.

---

(١) البغدادي، الكفاية في علم الرواية (ص٤٣٣).

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٣/٢٠٤).

(٣) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج٥/١٧٣٧).

(٤) ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن (ص٦٨).

وهذا هو الذي سارَ عليه المفسرون؛ فإنهم أطلقوا المشكلَ على اللبسِ الذي قدْ يطرأُ على الآيةِ، سواءٌ كانَ في اللفظِ أم في المعنى، أم توهمَ تعارض، أم في الإعرابِ، أم في القراءاتِ[1].

فمشكل القرآن : " هو الآياتُ القرآنيةُ التي يُوهِمُ ظاهرُها معارضةَ نصٍ آخر؛ من آيةٍ قرآنيةٍ، أو حديثٍ نبويٍّ ثابتٍ، أو يُوهِمُ ظاهرُها معارضةَ مُعْتَبَرٍ مِنْ: إجماعٍ، أو قياسٍ، أو قاعدةٍ شرعيةٍ كليةٍ ثابتةٍ، أو أصلٍ لغويٍّ، أو حقيقةٍ علميةٍ، أو حِسٍ، أو معقولٍ" [2].

وبناءً على ما سبقَ فإنَّ المتعارضَ جزءٌ من المشكلِ؛ فهو فردٌ من أفرادِهِ، والمشكلُ ليسَ محصورًا فيهِ، بلْ هو أعمُّ منه، فإذا أُطْلِقَ المشكلُ دخلَ فيه المتعارضُ دخولًا أوليًا، وليسَ العكسُ.

ولا يخفى أنَّ التعارضَ هو أخطرُ أنواعِ المشكلِ؛ لأنَّهُ البابُ الذي دخلَ منْهُ المحاربون للإسلامِ، المشككون فيْهِ.

ثالثًا: جهودُ العلماءِ في بيانِ ما أشكلَ في القرآن:

عُنِيَ المسلمون بما أشكلَ منَ الآياتِ منذ عصرِ النبوةِ؛ فقد أخرجَ البخاريُّ ومسلمٌ من حديثِ ابنِ مسعودٍ ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذَلِكَ عَلَى المُسْلِمِينَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّنَا لاَ يَظْلِمُ نَفْسَهُ؟ قَالَ:« لَيْسَ ذَلِكَ؛ إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾» [لقمان: ١٣][3].

وكذلك شأنُ منْ بعدهم من التابعين؛ فعن سعيدِ بنِ جبيرٍ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنِّي أَجِدُ فِي القُرْآنِ أَشْيَاءَ تَخْتَلِفُ عَلَيَّ... الحديث؛ فذكر هذا الرجلُ الآياتِ التي أشْكَلتْ عليه، وأجاب عليها حبرُ الأمةِ وترجمانُ القرآنِ ابنُ عباسٍ ﷺ[4].

---

(١) انظر: المنصور، مشكل القرآن الكريم (ص٥٤).

(٢) القُصَيِّر، الأحاديث المشكلة الواردة في تفسير القرآن الكريم (ص٢٥-٢٦).

(٣) [البخاري: صحيح البخاري، أَحَادِيثِ الأَنْبِيَاءِ/ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ﴾، ١٦٣/٤: رقم٣٤٢٩] [مسلم: صحيح مسلم، الْإِيمَان/صِدْق الْإِيمَانِ وَإِخْلَاصه، ١١٤/١: رقم١٢٤].

(٤) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، تَفْسِيرِ القُرْآنِ/ قَوْلِهِ: ﴿ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾، ١٢٧/٦-١٢٨].

وقدْ تطورتْ العنايةُ بما أشكلَ من القرآن؛ حتى أُفْرِدَ هذا العلمُ في مصنفاتٍ مستقلةٍ، ولعلَ الدافعَ لذلك موجةٌ من الزندقةِ والتشكيكِ في أخبارِ القرآنِ، ونظمِهِ، قامَ بها الملحدون والصادون عن سبيلِ اللهِ، فعارضوا الآيةَ بالآيةِ، وزعموا أن القرآنَ متناقضٌ(1).

فانبرى كثيرٌ من العلماءِ لردِّ هذه الشبهاتِ، وكشفِ زيفِها، وبيانِ سلامةِ القرآنِ مما نسبوا إليهِ كذبًا وبهتانًا، ومما كُتِبَ في ذلك -تمثيلًا لا حصرًا-:

١- **تأويل مشكل القرآن.** تأليف: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:٢٧٦هـ).
٢- **باهر البرهان فى معانى مشكلات القرآن.** تأليف: محمود بن أبي الحسن (علي) بن الحسين النيسابورىّ، أبو القاسم، الشهير بـ (بيان الحق) (ت: بعد ٥٥٣هـ).
٣- **مشكل إعراب القرآن.** المؤلف: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: ٤٣٧هـ).
٤- **فوائد في مشكل القرآن.** تأليف: عز الدين عبدالعزيز بن عبدالسلام (ت: ٦٦٠هـ).
٥- **تفسير آيات أشكلت.** تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية (ت:٧٢٨هـ).
٦- **فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن.** تأليف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: ٩٢٦هـ).
٧- **مشكلات القرآن.** تأليف: أنور شاه الكشميري (ت:١٣٥٢هـ).

ومن الكتب المعاصرة:

٨- **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب.** تأليف: محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي (ت:١٣٩٣هـ).
٩- **رد البهتان عن إعراب آيات من القرآن الكريم.** تأليف: د يوسف بن خلف بن العيساوي.
١٠- **القرآن ونقض مطاعن الرهبان.** تأليف: د صلاح عبد الفتاح الخالدي.

فهذه المؤلفات- وجميعُها مطبوعٌ- غيضٌ من فيضٍ من جهود علمائِنا في بيانِ ما أشكلَ في كتابِ اللهِ ﷻ، سنتناول بالتعريفِ الموجزِ- فقط- الكتابَ الذي عُنِيْنَا بدراستِهِ، وهو:" **دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب**"، لمحمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله – .

---

(١) انظر: الطيار، أنواع التَّصنيف المتعلِّقة بتَفسير القُرآن الكريم (ص٧١-٧٣).

المَطْلَبُ الثَّالِثُ

التعريفُ بكتابِ : " دفعِ إيهامِ الاضطرابِ عنْ آياتِ الكتابِ " *

أولًا: موضوعُهُ، والغرضُ منْهُ :

جمعُ الآياتِ التي قد يُتَوهمُ فيها تعارضٌ، أو إشكالٌ، ثم التوفيقُ بينها، وبيانُ ائتلافِ القرآنِ، وأنهُ منزهٌ عن التعارضِ والاضطرابِ والاختلافِ.

ثانيًا: سببُ التأليفِ:

يقولُ الشيخُ عطيةُ سالم– رحمه الله –: " وقد كانَ سببَهُ سؤالٌ عندَ الدرسِ عنْ مدى التوفيقِ بينَ قولِهِ تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ * مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ﴾ [الصافات: ٢٤-٢٥]، مع قولِهِ تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، فأجابَ– رحمَهُ اللهُ– باستفاضةٍ**، وذكرَ لها أمثلةً عديدةً. فسألتُهُ عن تأليفٍ فيها، فقالَ: لا أعلمُهُ؛ فكانَ رجائي منْهُ أنْ يؤلفَ فيه لنفعِ المسلمين، فوعدَ خيرًا ثم فعلَ، وقد تتبعَ هذا النوعَ في القرآنِ من أولِهِ إلى آخِرِهِ" (١).

ثالثًا: مدةُ التأليفِ:

كَتَبَهُ الشيخ– رحمه الله – في خمسَ عشرةَ ليلةً، وهي إجازةُ الامتحاناتِ عامَ (١٣٧٣هـ)(٢).

---

* الطبعة المعتمدة في البحث: أشرف عليها: بكر بن عبدالله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع– مكة المكرمة، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٣هـ، والكتاب يقع في: (٣٨٧ صفحة) دون الفهرس.

** أجابَ الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله – منْ ثلاثةَ أوجهٍ عنْ هذِهِ المسألةِ، وهيَ:

الأولُ: أنَّ السؤالَ قسمانِ: سؤالُ توبيخٍ وتقريعٍ، وسؤالُ استخبارٍ واستعلامٍ ، فالمثبتُ هو سؤالُ التوبيخِ والتقريعِ، والمنفيُّ هو سؤالُ الاستخبارِ والاستعلامِ. وهذا أوجَهُ الأجوبةِ الثلاثةِ عندَ الشنقيطيِّ – رحمه الله–.

الثاني: أنَّ في القيامةِ مواقفَ متعددةً، ففي بعضِها يُسألونَ، وفي بعضِها لا يُسْألونَ.

الثالثُ: أنَّ إثباتَ السؤالِ محمولٌ على السؤالِ عنِ التوحيدِ وتصديقِ الرُّسلِ، وعدمَ السؤالِ محمولٌ على ما يستلزمُهُ الإقرارُ بالنبواتِ منْ شرائعِ الدينِ وفروعِهِ. الشنقيطيُّ، دفعُ إيهامِ الاضطرابِ عنْ آياتِ الكتابِ (ص١٤٣-١٤٤). باختصارٍ وحذفٍ.

(١) سالم، تتمة أضواء البيان لمحمد الأمين للشنقيطي (ج٩/٦٩٥-٦٩٦). وهي مطبوعة مع أضواء البيان في جزأين كاملين: الجزء الثامن والجزء التاسع منه.

(٢) الشنقيطي، العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير (ج١/٥١).

رابعًا: منهجُهُ في كتابِهِ-إجمالًا-:

١- رتبَ الآياتِ التي وفقَ بينها، وأزالَ إشكالها حسبَ ترتيبِ السورِ، ذكرَ ذلك في مقدمةِ كتابِهِ [1].

قال الباحث: وبعدَ المرورِ على الكتابِ أكثرَ منْ مرةٍ فقد خرجتُ بالآتي:

٢- يذكر الجمعَ غالبًا بين الآيتينِ في موضعِ الأولى منهما، وربما جمعَ بين الآيتينِ عندَ موضعِ الأخرى منهما، وهذا قليلٌ جدًا.

٣- تارةً يذكرُ إجابةً واحدةً في دفعِ الإشكالِ الذي يُتَوهمُ وجودُهُ، وأخرى يذكرُ فيها أوجهًا مختلفةً من الجمعِ بين الآياتِ، مع بيانِ ما تَرَجَّحَ عندهُ – رحمه الله – منْ هذِهِ الوجوهِ.

٤- تناولَ في الكتابِ الآياتِ التي يُوهمُ ظاهرُهَا التعارضُ- بالمعنى الذي بينتُهُ سابقًا-، كما تناولَ إشكالاتٍ أخرى ليستْ من قبيلِ المتعارضِ، لا سيما الإشكالاتِ اللغويةِ.

٥- مسائلُ الكتابِ مسائلُ متنوعةٌ لم تقتصرْ على نوعٍ معينٍ من العلومِ، فمنها العقديةُ، وأخرى فقهيةٌ، وثالثةٌ لغويةٌ، وغيرها.

٦- لهُ نفَسُهُ الخاصُّ في كثرةِ الاستشهادِ بالآياتِ القرآنيةِ، لدفعِ ما قدْ يُتوهمُ من اللبسِ في فهمِها؛ وهو بذلك يُعدُ أنموذجًا قيِّمًا في جمعِ الآياتِ في المسألةِ نفسِهَا؛ الأمرُ الذي يعينُ على الوصولِ إلى المرادِ من الآيةِ.

٧- الاستشهادُ بأشعارِ العربِ للدلالةِ على وجوهِ فهمِ الآياتِ عندِ طوائفِ العلماءِ؛ أو ليُتيقَّنَ بها عدمُ خروجِ القرآنِ عن لغةِ العربِ وأساليبِهِم.

٨- تظهرُ عقيدةُ الشيخِ – رحمه الله – السلفيةُ بوضوحٍ في تناولِهِ لمسائلِ العقيدةِ في هذا الكتابِ.

---

(١) انظر: الشنقيطي، دفع إيهامِ الاضطرابِ (ص٥).

الفَصْلُ الأَوَّلُ

المَسَائِلُ الوَارِدَةُ في الإلهيِّاتِ

المَبْحَثُ الأوَّلُ

المسائِلُ الواردةُ في صفاتِ اللهِ

مَدْخلٌ تعريفُ الصفةِ لغةً واصطلاح

أولًا: التعريف بالصفة لغةً:

(الصفةُ) مصدرٌ من الفعلِ **(وَصَفَ)**، و" الْوَاوُ وَالصَّادُ وَالْفَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ، هُوَ تَحْلِيَةُ الشَّيْءِ... وَالصِّفَةُ: الْأَمَارَةُ اللَّازِمَةُ لِلشَّيْءِ "[1]، تقول:" وصفتُ الشيءَ وصفًا وصفةً، والهاء عوض من الواو... والصِفَةُ كالعِلْم والسَوادِ"[2]، وَ"وَصَفْتُهُ وَصْفًا مِنْ بَابِ وَعَدَ، نَعَتُّهُ بِمَا فِيهِ"[3]، و" الصفةُ هِيَ مَا وَقع الْوَصْفُ مشتقًا مِنْهَا وَهُوَ دَالٌّ عَلَيْهَا، وَذَلِكَ مثلُ الْعلمِ وَالْقُدْرَةِ وَنَحْوه "[4].

وعليه؛ فالعلمُ صفةٌ، ويقع الوصفُ مشتقًا منها كـ(العَالِم)، وهو دالٌّ عليها، وكذلك القدرةُ صفةٌ، ويقعُ الوصفُ مشتقًا منها كـ(القَادِر)، وهو دالٌّ عليها [5].

ثانيًا: تعريفها في الاصطلاح- باعتبار إضافتها إلى الله تعالى-:

فـ" هي ما قام بالذات الإلهية مما يميزها عن غيرها، ووردت به نصوص الكتاب والسنة"[6]. وهذا هو تعريف الصفات الثبوتية.

أما الصفات السلبية فهي: "ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ. وكلها صفات نقص في حقه، كالموت، والنوم، والجهل، والنسيان، والعجز، والتعب؛ فيجب نفيها عن الله تعالى لما سبق مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل" [7] .

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٦/ ١١٥).

(٢) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج٤/ ١٤٣٨-١٤٣٩).

(٣) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ج٢/ ٦٦١).

(٤) الكفوي، الكليات (ص ٥٤٦).

(٥) انظر: السَّقاف، صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة (ص ٢٠).

(٦) التميمي، الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها (ص ١٢).

(٧) العثيمين، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص ٢٣).

وقد كانتْ طريقةُ السلفِ في صفاتِ اللهِ ﷻ وسطًا بين فريقين:

الأول: معطلٌ لصفات الله كلِّها أو بعضِها.

والآخر: مشبه لله بخلقه – تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا –.

أما السلفُ فإنَّهمْ أثبتوا الصفاتِ الواردةِ في نصوصِ الكتابِ والسنَّةِ إثباتًا يليقُ بجلالِهِ، منْ غيرِ تحريفٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تكييفٍ، ولا تمثيلٍ.

بذلك صحَّ توحيدهم لله – عزوجل–، وكَمُلَ إيمانُهُم بِهِ – تباركَ وتعالى –.

المطلبُ الأولُ

نسبةُ الخلقِ إلى بعضِ الخلقِ، كعيسى بنِ مريم ﷺ

الخالقُ اسمٌ من أسماءِ اللهِ، والخلق صفة ثابتة له ﷻ، وقدْ تواترت النصوصُ في وصفِ اللهِ بها؛ منْ ذلك:

- قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢].
- قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [فاطر: ٣].
- وقول الله ﷻ: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١].
- وقوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ومعتقدُ أهلِ السنَّةِ والجماعةِ أنَّ اللهَ ﷻ متفردٌ بالخلقِ، والخلقُ صفةٌ منْ صفاتِهِ، إلّا أنّهُ وَرَدَ في بعضِ الآياتِ وصفُ بعضِ المخلوقين بأنّهُ يَخْلُقُ.

وفي ذلك يقولُ الإمامُ الشَّنْقِيطيُّ – رحمه الله – : " قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، هَذِهِ الْآيَةُ يُوهِمُ ظَاهِرُهَا أَنَّ بَعْضَ الْمَخْلُوقِينَ رُبَّمَا خَلَقَ بَعْضَهُمْ، وَنَظِيرُهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧] الْآيَةَ.

وَقَدْ جَاءَتْ آيَاتٌ أُخَرُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] ، وَقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢]، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ " [(١)].

وعليْهِ فالإشكالُ – الذي قدْ يَخْطُرُ في النَّفَسِ – واضحٌ؛ لأنَّ اللهُ ﷻ وحْدَهُ هو الخالقُ، خَلَقَ كَلَّ شَيْءٍ، غيرَ أَنَّهُ وَرَدَ في بعضِ الآياتِ أنّ بعضَ المخلوقين ربّما خَلَقَ بَعْضَهم.

قبلَ بيانِ إجابةِ العلماءِ على ذلكَ، لا بُدَّ منَ الوقوفِ مع معنى الخلقِ لغةً وشرعًا؛ حتى يتيسرَ بيانُ المعنى الذي يُناسبُ سياقَ الآيةِ.

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٥٥-٥٦).

أولًا: معنى الخَلْقِ في اللغة:

(خَلَقَ): " الْخاءُ وَاللَّامُ وَالقافُ أصلانِ: أحدهمَا تقديرُ الشَّيءِ، وَالآخرُ مَلاسةُ الشَّيءِ "(١).
فـ " الخلقُ: التقديرُ؛ يقال: خلقْتُ الأديمَ*، إذا قَدَّرْتهُ قبل القطعِ... وخَلَقَ الإفْكَ واخْتَلَقَهُ وتَخَلَّقَهُ، أي افْتَرَاهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]. ويقال: هذه قصيدة مخلوقَةٌ، أي منْحُولةٌ إلى غيرِ قائلِها " (٢). " والْخلقُ في كلامِ العربِ: ابتداعُ الشَّيءِ على مثالٍ لم يُسْبَقُ إليهِ. وَقَالَ أَبُو بَكْرِ بنُ الأنْبَارِيِّ** : الْخَلْقُ فِي كَلَام الْعَرَب على ضَرْبَيْنِ، أَحدهمَا: الْإِنْشَاء على مثالٍ أبدعه، وَالْآخر: التَّقْدِير.

وَقَالَ فِي قَول الله جلّ وَعز: ﴿فَتَبَارَكَ الله أحسن الْخَالِقِينَ﴾ [الْمُؤْمِنُونَ: ١٤] مَعْنَاهُ: أحسنُ المُقَدِّرين، وَكَذَلِكَ قَوْلُه: ﴿وتخلقون إفكا﴾ [العنكبوت: ١٧] أي: تُقَدِّرون كَذبًا " (٣).

و" خَلق اللَّهُ الشَّيْءَ يَخلُقه خَلْقًا أَحدثه بَعْدَ أَن لَمْ يَكُنْ، والخَلْقُ يَكُونُ الْمَصْدَرَ، وَيَكُونُ المَخْلُوقَ " (٤).

ومن ثمَّ فإنَّ الخَلْقَ في اللُّغةِ يأْتِي بِمَعْنَى: التَّقْدِير، والابْتِدَاع، والاخْتِرَاع على غيرِ مثالٍ سَبَقَ، والإنْشَاء على مثالٍ أبْدَعهُ، والصُّنْع، والافْتِرَاء، والخَلْقُ يكونُ المَصْدَرَ، وَيكونُ المَخْلوقَ.

ثانيًا: بيان معنى الخلق كصفة من صفاتِ اللهِ:

" الخالِقُ : هُوَ المبدِعُ للْخلقِ، والمُخْترِعُ لَهُ عَلَى غَيْر مِثالٍ سَبَقَ؛ قَال– سُبحَانَهُ – : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣] " (٥) ، " والخلق يتضمن الحدوث والتقدير؛ ففيه معنى الإبداع

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٢/٢١٣).

* الْأَدِيمُ: الْجِلْدُ الْمَدْبُوغُ وَالْجَمْعُ أُدُمٌ بِفَتْحَتَيْنِ وَبِضَمَّتَيْنِ أَيْضًا. الفيومي، المصباح المنير (ج١/ ٩).

(٢) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (ج٤/١٤٧٠-١٤٧١).

** أبو بكر بن الأنباري:(٢٧١-٣٢٨هـ) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري: من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظا للشعر والأخبار... ولد في الأنبار (على الفرات)، وتوفي ببغداد. انظر: الزركلي، الأعلام (ج٦/٣٣٤).

(٣) الأزهري، تهذيب اللغة (ج٧/١٦).

(٤) ابن منظور، لسان العرب (ج١٠/٨٥).

(٥) الخطابي، شأن الدعاء (ص٤٩).

والتقدير " [1]، و" هُوَ إِبْدَاعُ الْكَائِنَاتِ مِنْ الْعَدَمِ " [2]، " وَإِذَا كَانَ الْخَلْقُ فِعْلَهُ، وَالْمَخْلُوقُ مَفْعُولَهُ، وَقَدْ خَلَقَ الْخَلْقَ بِمَشِيئَتِهِ؛ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْخَلْقَ فِعْلٌ يَحْصُلُ بِمَشِيئَتِهِ وَيَمْتَنِعُ قِيَامُهُ بِغَيْرِهِ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ مَعَ كَوْنِهَا حَاصِلَةً بِمَشِيئَتِهِ وَقُدْرَتِهِ " [3].

ف" الخلقُ في الشرعِ هو صفةٌ فعليةٌ قائمةٌ بذاتِ اللهِ – تعالى– متعلقةٌ بقدرتِهِ ومشيئتِهِ، وتعني إبداعَ الكائناتِ وإنشاءها من العدمِ، وفقَ تقديرِ اللهِ– تعالى– لها. كما قد يُطلقُ الخلقُ على المخلوقِ كما في قولِهِ – تعالى–: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان– ١١]" [4].

وبناءً على ما تقدّمَ من المعاني اللُّغويةِ للخلقِ، وشرحِ أهلِ العلمِ له – كصفةٍ من صفاتِ اللهِ – يمكنُ إعادةُ ترتيبِ تعريفِ هذه الصفةِ؛ فيكونُ:

صفةٌ فعليةٌ قائمةٌ بذاتِ اللهِ ﷻ ، معناها إبداعُ المخلوقاتِ بعدِ أنْ لم تكن، وفقَ تقديرِ اللهِ ﷻ بمشيئتِهِ وقدرتِهِ.

وهذا البيان الذي تقدم (لغةً– شرعًا)، يعتبرُ هو المفتاحُ لكلِّ الآياتِ التي وَرَدَ فيها لفظُ الخلقِ أو ما يرجعُ إلى هذا الأصلِ، فيُفَسَّرُ تفسيرًا يُناسبُ المقامَ الذي ذُكِرَ فيه.

ثالثًا: كيفَ أجابَ العلماءُ على هذا الإشكالِ:

قال الشيخُ محمدُ الأمينُ الشِّنْقيطيُّ – رحمه الله تعالى – : " وَالْجَوَابُ ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَنَّ مَعْنَى خَلْقِ عِيسَى كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ مِنَ الطِّينِ هُوَ: أَخْذُهُ شَيْئًا مِنَ الطِّينِ وَجَعْلُهُ إِيَّاهُ عَلَى هَيْئَةِ– أَيْ صُورَةِ – الطَّيْرِ؛ وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْخَلْقَ الْحَقِيقِيَّ لِأَنَّ اللَّهَ مُتَفَرِّدٌ بِهِ جَلَّ وَعَلَا " [5] .

قالَ الباحثُ: والمراد بالخلق الحقيقي– الحقيقة العرفية – ما تعارفَ عليه العلماءُ، والمسلمونُ أيضًا؛ فإنّ هذا صفة انفرد الله ﷻ بها.

وليس فعل عيسى ﷺ هو نفس صفة الخلق الثابتة لله؛ بل فعله ﷺ هو أن يأخذ الطين فيقدِّرُهُ، ثم يصنعه ويصوره حتى يكون على هيئة الطائر.

---

(١) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج٣/١١٤).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج٦/٣٥٧).

(٣) المرجع السابق، (ج٦/٢٣٠).

(٤) العمرو، الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية (ص١٧٣).

(٥) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٥٦).

وبنحو جوابِهِ – رحمه الله – فسره الإمام ابن قتيبة[١]، والإمام البغوي[٢]، وابن كثير[٣]، والشوكاني[٤]، والقرطبي[٥]، وفخر الدين الرازي[٦]، والزمخشري[٧]، وغيرهم.

وذهب أبو منصور الماتريدي* إلى أن هذه الآية على المجاز، وليست على الحقيقة فقال: " قوله: (أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ) هو على المجاز، لا على التخليق والتكوين؛ لأن الخلق ليس هو من فعل المخلوق، وإنَّمَا هو من فعل اللَّه ﷻ لأن التخليق: هو الإخراج من العدم إلى الوجود، وذلك فعل اللَّه – تعالى– لا يقدر المخلوق على ذلك؛ فهو على المجاز " [٨].

ويرى الباحثُ: أنه لا يَسْلَمُ حملُ هذِهِ الآيةِ وتخريجُهَا على أنَّها منْ بابِ المجازِ على فرض التسليم بوقوعه في القرآن **.

ويُرَدّ على ما قاله أبو منصور الماتريدي – رحمه الله – من وجهين:

الأول: لو كان الخلقُ في الحقيقةِ اللغويةِ هو الإخراجَ من العدمِ إلى الوجودِ لاحتملَ وصفُ عيسى بِهِ أن يكونَ مجازًا، وليسَ كذلك؛ فهو في اللغةِ التقديرُ، ومنه تفرعتْ سائرُ المعاني الأخرى كالابْتِدَاعِ، والإنْشَاءِ، والصُّنْعِ، والافْتِرَاءِ.

الثاني: القيدُ الواردُ في الآية: ﴿فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]، يدلُّ دلالةً واضحةً على أن خلقَ عيسى هو التقديرُ والتصويرُ؛ ولذا لا يكونُ طيرًا حقيقيًا إلا بقيدِ (إذنِ اللهِ)، فالطيرُ الحقيقيُّ المتصفُ بالحياةِ إنما هو من خلقِ اللهِ تعالى، وليس من فعل عيسى ﷺ.

---

(١) انظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن (ص٢٧٣).

(٢) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج١/٤٤١).

(٣) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (ج٢/٤٤).

(٤) انظر: الشوكاني، فتح القدير (ج١/٣٩٢).

(٥) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج٤/٩٣).

(٦) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب (ج٨/٢٢٧).

(٧) انظر: الزمخشري، الكشاف (ج١/٣٦٤).

* أبو منصور المَاتُريدي: هو محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي: من أئمة علماء الكلام. نسبته إلى ما تريد (محلة بسمرقند)؛ ومات بسمرقند سنة ٣٣٣هـ. انظر: الزركلي، الأعلام (ج٧/١٩)، وله تنتسب الطائفة الماتريدية.

(٨) الماتريدي، تفسير الماتريدي (ج٢/٣٧٦).

** يُشارُ إلى أنَّ: مذهبَ الجماهيرِ منِ أهلِ العلمِ هو وقوعُ المجازِ في القرآنِ. انظر: الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ج١/١٥٢).

وعليه: فالصوابُ – إنْ شاءَ اللهُ– أنْ يُسْنَدُ الخلقُ إلى اللهِ باعتبارِ أنَّهُ صفةٌ فعليةٌ، والله– سبحانَهُ وتعالى– منفردٌ بها على وجهِ الكمالِ، وقدْ تمَّ شرحُهُ آنفًا.

وقدْ يُسْنَدُ الخلقُ إلى بعضِ المخلوقينَ، ليسَ بالاعتبارِ نفسِهِ الذي أضيفَ إلى الله ﷻ، بل يكونُ باعتبارٍ آخرَ يعينُهُ السيَاقُ، وتسوِّغُهُ اللغةُ؛ فمثلًا: قول الله ﷻ : ﴿وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًاۚ﴾ [العنكبوت:١٧]، يكونُ معنى الخلقِ هنا الافتراءَ، والكذبَ [١]، وهكذا... .

ومعلوم أنَّ الاتفاقَ في مبنى الاسمِ لا يوجب التماثل في المُسمّى[٢]؛ فالخلقُ الذي يوصفُ به الإنسانُ، ليسَ كالذي هو وصفٌ لله ﷻ – وحده –.

فلا يبقى مع هذا إشكالٌ في فهمِ الآياتِ الواردةِ في ذلك، واللهُ تعالى أعلمُ.

تنبيه[٣]:

ذهبَ كثيرٌ من المتكلمين إلى أن الخَلْقَ ليسَ صفةً اتصفَ اللهُ بها، بل الخلقُ عندهم هو المخلوقُ، وفي ذلك يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ: " الوجهُ الحادي عشر: أنَّ الناسَ تنازعوا في نفسِ الخلقِ والإحداثِ والتكوينِ هل هو منْ صفاتِ اللهِ تعالى أم لا؟ وهذا المؤسِّسُ* وأصحابُهُ مع المعتزلةِ يقولون إنّ الخلقَ هو المخلوقُ، ليس ذلك صفةً للهِ بحالٍ؛ فإذا كانَ نفسُ التكوينِ ليسَ من صفاتِهِ عندهم فكيف يكونُ المخلوقُ المُكَوَّنُ من صفاتِهِ " [٤].

وقال أيضًا– في حديثِهِ عن قيامِ الفعلِ باللهِ ﷻ –: فَيَكُونُ خَلْقُهُ لِلسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فِعْلًا فَعَلَهُ غَيْرُ الْمَخْلُوقِ، أَوْ أَنَّ فِعْلَهُ هُوَ الْمَفْعُولُ وَالْخَلْقَ هُوَ الْمَخْلُوقُ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ مَعْرُوفَيْنِ:

والْأَوَّلُ: ... وهُوَ قَوْلُ السَّلَفِ قَاطِبَةً، وَجَمَاهِيرُ الطَّوَائِفِ...

---

(١) انظر: الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٥٦).

(٢) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (٣/١٠).

(٣) للمزيد انظر: العمرو، الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية (ص١٧٦–١٧٧).

* هو أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي الذي ألف كتاب: تأسيس التقديس، وردَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب سماه: بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية.

(٤) ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (ج٧/١٠٤–١٠٥).

والثاني: ذَهَبَ آخَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْجَهْمِيَّة وَأَكْثَرِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ إلَى أَنَّ الْخَلْقَ هُوَ نَفْسُ الْمَخْلُوقِ، وَلَيْسَ لِلَّهِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ صُنْعٌ، وَلَا فِعْلٌ، وَلَا خَلْقٌ، وَلَا إبْدَاعٌ إلَّا الْمَخْلُوقَاتِ أَنْفُسَهَا...(١).

وقد بوّب الإمام أبو عبد الله البخاري– رحمه الله – في صحيحِهِ بابًا قرّرَ فيْهِ الحقَّ في ذلكَ فقالَ:" بَابُ مَا جَاءَ فِي تَخْلِيقِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَغَيْرِهَا مِنَ الخَلاَئِقِ:« وَهُوَ فِعْلُ الرَّبِّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَأَمْرُهُ، فَالرَّبُّ بِصِفَاتِهِ وَفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَكَلاَمِهِ، وَهُوَ الخَالِقُ المُكَوِّنُ، غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَا كَانَ بِفِعْلِهِ وَأَمْرِهِ وَتَخْلِيقِهِ وَتَكْوِينِهِ، فَهُوَ مَفْعُولٌ مَخْلُوقٌ مُكَوَّنٌ »(٢).

بهذا يظهر الفرق بين قول أهل السنة– ومن وافقهم في ذلك من غيرهم– القائل: بأن الخلق فعل الله ﷻ وأمره، وهو صفة قائمة بذاته تعالى، وما كان بفعله وأمره، وتخليقه، فهو مفعول مخلوق؛ وبين قول الآخرين: (مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ الْجَهْمِيَّة وَأَكْثَرِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وطَائِفَةٍ مِنْ الْفَلَاسِفَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ) أَنَّ الْخَلْقَ هُوَ نَفْسُ الْمَخْلُوقِ، وَلَيْسَ لِلَّهِ عِنْدَهم صُنْعٌ، وَلَا فِعْلٌ، وَلَا خَلْقٌ، وَلَا إبْدَاعٌ إلَّا الْمَخْلُوقَاتِ أَنْفُسَهَا– سبحانه وتعالى عما يقولون علوًا كبيرًا–. والله أعلم.

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج٥/٥٢٨–٥٢٩)، بحذف، وتصرف يسير.

(٢) البخاري : صحيح البخاري، كتاب التوحيد (٩/١٣٤–١٣٥).

المطلبُ الثاني

رؤيةُ المؤمنينِ لربِّهمْ ﷻ في الآخرةِ

رؤيةُ المؤمنينَ للهِ ﷻ في الآخرة ثابتةٌ بالقرآنِ، والسنةِ المتواترةِ*، والإجماعِ، مِنْ ذلك:

قولُهُ الله ﷻ : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣]، أي: أنها تنظر إلى الخالق ﷻ[١]، كما هو منطوق الآية.

وقولُهُ- في شأن الكفار-: ﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾ [المطففين: ١٥]، قَالَ الإمام الشافعي – رحمه الله – : "فيهَا دَلَالَةٌ على أَنَّ أولياءَ اللَّهِ يرونَ ربَّهمْ يومَ القيامةِ " [٢]؛ فإنَّ اللهَ لما عاقبَ الكفارَ – لكفرهم- بالحجبِ والحرمانِ منْ النظرِ إليهِ ﷻ، دلتْ الآيةُ- بمفهومها- على أنَّ النظرَ إلى وجهِهِ الكريمِ يكونُ جزاءً للمؤمنينَ؛ لإيمانهم.

وفي الصحيحينِ منْ حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ : أَنَّ النَّاسَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : "هَلْ تُضَارُّونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؟ "، قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: " فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ، لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ "، قَالُوا: لاَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: " فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ..." الحديث[٣].

والأدلةُ من الكتابِ والسنةِ متوافرةٌ متضافرةٌ على إثباتِها؛ لذلكَ انعقد إجماعُ السلفِ عليها، نقلَهُ أبو الحسن الأشعريُّ [٤]، وشيخ الإسلام ابن تيمية [٥]، وغيرهم- رحمهم الله تعالى-.

إِلَّا أَنَّ الْجهمِيَّةَ وَالمعتزِلَةَ وَمَنْ تبِعَهُمْ مِنَ الخوارِجِ وَالإماميَّةِ قدْ خالفوا أهلَ السنةِ في ذلك[٦].

---

* نصَّ على تواترها كثيرٌ من العلماء والحفاظ منهم: ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل (ج٣/٣). ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج٧/٣٠). ابن حجر، فتح الباري (ج٨/٣٠٢). الكتاني، نظم المتناثر (ص٢٣٨)، وغيرهم.

(١) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢٤/٧٣). ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٨/٢٧٩).

(٢) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ج٣/٥١٨-٥١٩).

(٣) [البخاري: صحيح البخاري، التوحيدِ/ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾، ٩/١٢٨: رقم الحديث ٧٤٣٧] [مسلم: صحيح مسلم، الإيمان/مَعْرِفَةِ طَرِيقِ الرُّؤْيَةِ، ١/١٦٣-١٦٤: رقم الحديث١٨٢].

(٤) انظر: الأشعري، رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب (ص١٣٤).

(٥) انظر: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل (ج٧/٢٣٩).

(٦) انظر: ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية (ج١/٢٠٧).

وثمةَ آياتٌ يستدلُّ بها المخالفُ؛ قدْ يُفْهمُ منْ ظاهرِها ما يتنافى معَ ما سبقَ تقْريرُهُ منْ رؤيةِ المؤمنين لربهم.

قالَ الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله تعالى – : " قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ. . . ﴾ الآيَةَ [الأنعام: ١٠٣]، هذِهِ الآيةُ الكريمةُ تُوهِمُ أَنَّ اللَّهَ تعالَى لَا يُرَى بِالأَبصارِ. وَقدْ جاءتْ آياتٌ أُخَرُ تدلُّ على أنَّهُ يُرَى بِالأَبصارِ، كقولِهِ تعالَى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] ..." [(١)]. إلى آخرِ الآياتِ التي ذكرَها – رحمه الله – مستدلًا بها على إثباتِ الرؤيةِ.

بذلكَ الوهمِ فسَّر الزمخشريُّ قول الله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ الآيَةَ [الأنعام: ١٠٣]؛ منتصرًا لمذهبِهِ – المعتزلي – في استحالةِ الرؤية، فقالَ: "المعنى أنَّ الأبصارَ لا تتعلقُ بِهِ ولا تُدْرِكُهُ؛ لأنَّهُ متعالٍ أنْ يكونَ مُبْصَرًا في ذاتِهِ؛ لأنَّ الأبصارَ إنَّما تتعلقُ بما كانَ في جهةٍ أصلًا أو تابعًا: كالأجسامِ والهيئاتِ... وَهُوَ اللَّطِيفُ يلطف عن أن تدركه الأبصار "[(٢)].

أمّا المثبتونَ للرؤيةِ فأجابوا على المستدلينَ بالآيةِ في نفيِهَا بأجوبةٍ عديدةٍ، ذكرَ منها الشِّنْقيطيُّ ثلاثةً؛ قال – رحمه الله – : "وَالْجَوَابُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمَعْنَى لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ أَيْ فِي الدُّنْيَا؛ فَلَا يُنَافِي الرُّؤْيَةَ فِي الْآخِرَةِ " [(٣)].

قال الباحث: ويدل على هذا الجواب ما جاء في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: " تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَمُوتَ " [(٤)].

وروى البخاري في الصحيح: "عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا أُمَّتَاهْ هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ ﷺ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ قَفَّ شَعَرِي مِمَّا قُلْتَ، أَيْنَ أَنْتَ مِنْ ثَلاَثٍ، مَنْ حَدَّثَكَهُنَّ فَقَدْ كَذَبَ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ رَأَى رَبَّهُ فَقَدْ كَذَبَ، ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]... الحديث[(٥)].

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص ١٣٠-١٣١).

(٢) الزمخشري، الكشاف (ج٢/ ٥٤).

(٣) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص ١٣١).

(٤) [مسلم: صحيح مسلم، الْفِتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ/ذِكْرِ ابْنِ صَيَّادٍ، ٢٢٤٥/٤: رقم الحديث ٢٩٣١]

(٥) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/قَوْلِهِ: ﴿ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الغُرُوبِ ﴾ [ق: ٣٩]، ١٤٠/٦-١٤١: رقم الحديث ٤٨٥٥].

فواضحٌ أنَّ عائشةَ رضي الله عنها استدلت بهذه الآية على نفي رؤية النبي ﷺ لربه في الدنيا، وهذا يتفقُ مع الحديث الذي سبقه؛ حيث نصّ أنهُ لن يرى أحدٌ ربَّه حتى يموت.

فالإدراكُ – في هذا الجوابِ– بمعنى الرؤيةِ، وهي ليستْ واقعةً في الدنيا لأحدٍ من الناسِ.

قال ابن كثيرٍ – رحمه الله – : " ولهذا كانتْ أُمُّ الْمُؤمنينَ عائشةُ رضيَ اللَّهُ عَنْهَا تُثْبِتُ الرؤيةَ في الدَّارِ الْآخرةِ وَتنفيهَا فِي الدنيَا، وَتحتجُّ بهذِهِ الْآيَةِ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾؛ فالَّذي نَفَتْهُ الْإِدْرَاكَ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى رُؤْيَةِ الْعَظَمَةِ وَالْجَلَالِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مُمْكِنٍ لِلْبَشَرِ، وَلَا لِلْمَلَائِكَةِ وَلَا لِشَيْءٍ " (١).

الوجهُ الثاني: " أَنَّهُ عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِرُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ. وَهَذَا قَرِيبٌ فِي الْمَعْنَى مِنَ الْأَوَّلِ " (٢).

قالَ الباحثُ: وهذا – أيضًا– مبنيّ على تقدير أن الإدراك في الآية هو الرؤية، ومعلوم أن تخصيص العام بدليل مسلك من مسالك الجمع بين الأدلة التي تبدو متعارضة، فتكون الآية من العام المخصوص، فهي إنما نفت عموم الرؤية، لا خصوصها لمن أذن الله له بذلك ومكنه منها؛ لا سيما إذا تواترت الأدلة من الكتاب والسنة على إثباتها.

قال الشوكانيُّ – رحمه الله – : "قَدْ تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْبَيَانِ وَالْمِيزَانِ أَنَّ رَفْعَ الْإِيجَابِ الْكُلِّيِّ سَلْبٌ جُزْئِيٌّ، فَالْمَعْنَى لَا تُدْرِكُهُ بَعْضُ الْأَبْصَارِ وَهِيَ أَبْصَارُ الْكُفَّارِ، هَذَا عَلَى تَسْلِيمِ أَنَّ نَفْيَ الْإِدْرَاكِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الرُّؤْيَةِ، فَالْمُرَادُ بِهِ هَذِهِ الرُّؤْيَةُ الْخَاصَّةُ، وَالْآيَةُ مِنْ سَلْبِ الْعُمُومِ لَا مِنْ عُمُومِ السَّلْبِ، وَالْأَوَّلُ تَخْلُفُهُ الْجُزْئِيَّةُ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا تُدْرِكُهُ كُلُّ الْأَبْصَارِ بَلْ بَعْضُهَا، وَهِيَ أَبْصَارُ الْمُؤْمِنِينَ " (٣).

الوجهُ الثالثُ: التفريقُ بينَ الإدراكِ والرؤيةِ؛ وهذا الجوابُ هو الذي رجَّحَهُ الشِّنقيطي واختارَهُ، قالَ – رحمه الله – : " وَهوَ الْحقُّ، أَنَّ الْمَنفيَّ فِي هذهِ الآيةِ الْإدراكُ الْمشعِرُ بِالإحاطَةِ بِالكنهِ، أَمَّا مُطلقُ الرُّؤيةِ فَلَا تَدُلُّ الْآيَةُ عَلَى نَفْيِهِ بَلْ هُوَ ثَابِتٌ بِهَذِهِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى ذَلِكَ.

---

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٣/٣١١).

(٢) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص١٣١).

(٣) الشوكاني، فتح القدير (ج٢/١٦٩).

وَحَاصِلُ هَذَا الْجَوَابِ: أَنَّ الْإِدْرَاكَ أَخَصُّ مِنْ مُطْلَقِ الرُّؤْيَةِ؛ لِأَنَّ الْإِدْرَاكَ الْمُرَادُ بِهِ الْإِحَاطَةُ... وَقَدِ اتَّفَقَ الْعُقَلَاءُ عَلَى أَنَّ نَفْيَ الْأَخَصِّ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْأَعَمِّ، فَانْتِفَاءُ الْإِدْرَاكِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ انْتِفَاءُ مُطْلَقِ الرُّؤْيَةِ، مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُدْرِكُ كُنْهَهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ" [١].

وقدْ دلَّتْ نصوصُ القرآنِ على أنَّ الإدراكَ يأتي بمعنى غيرِ معنى الرؤيةِ؛ منها قولُ اللهِ تباركَ وتعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ﴾ [يونس: ٩٠]، فأخبرَ اللهُ ﷻ أنَّ الغرقَ أدركَ فرعونَ، ولا شكَّ أنّ الغرقَ لا يجوزُ وصفُهُ بأنَّه يرى شيئًا.

والشيءُ قدْ يُدْرِكُ الشيءَ ولا يراهُ، وقدْ يراهُ ولا يدركُهُ؛ يُدلُّ عليْهِ ما أخبرَ بِهِ اللهُ في كتابِهِ عنْ موسى وأصحابِهِ: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ﴾ [سورة الشعراء: ٦١]؛ لأنَّ اللهَ قدْ كانَ وعدَ نبيَهُ موسى ﷺ أنَّهمْ لا يُدْرَكون، لقولِهِ: ﴿وَلَقَدۡ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنۡ أَسۡرِ بِعِبَادِي فَٱضۡرِبۡ لَهُمۡ طَرِيقٗا فِي ٱلۡبَحۡرِ يَبَسٗا لَّا تَخَٰفُ دَرَكٗا وَلَا تَخۡشَىٰ﴾ [سورة طه: ٧٧] .

ونظيرُ جوازِ وصفِهِ بأنَّهُ يُرَى ولا يُدْرَك، جوازُ وصفِهِ بأنَّهُ يُعلمُ بِهِ، ولا يُحاطُ بِهِ علمًا، فالمؤمنُ يَعرفُ رَبَّهُ ويَعْلمُ بِهِ، لكنْ لا يُحيطُ به علمًا، كما قالَ جلَّ ثناؤه: ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٠]، ولمْ يكنْ في نفيِهِ عنْ خلقِهِ الإحاطةَ بِهِ علمًا، نَفْيٌ أنْ يعلموهُ؛ فكما جازَ أنْ يَعلمَ الخلقُ أشياءَ ولا يُحيطونَ بها علمًا، كذلك جائزٌ أنْ يروا ربَّهم بأبصارِهِم ولا يُدركوهُ بأبصارِهِم[٢].

وليسَ معنى ذلك أنَّ الإدراكَ لا يقعُ بمعنى الرؤيةِ في اللغةِ، بلْ هو أمرٌ سائغٌ وواقعٌ؛ إنما المقصودُ أنَّ التفريقَ بينَ الإدراكِ والرؤيةِ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] أمرٌ دلَّتْ عليه وألجأتْ إليهِ النصوصُ المتواترةُ من الكتابِ والسنةِ.

من ثَمَّ كانَ تفسيرُ كثيرٍ من السَّلفِ لهذهِ الآيةِ: أنَّ الإدراكَ المنفيَ هو الإحاطةُ، أيْ: لا تحيطُ بِهِ الأبصارُ[٣]، وهو قولُ جمهورِ العلماءِ كما قالَ شيخُ الإسلامِ ابنِ تيمية[٤].

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص١٣١-١٣٢).

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان (ج١٢/١٤-١٥). البغوي، معالم التنزيل (ج٢/١٤٨-١٤٩).

(٣) انظر: الطبري، جامع البيان (ج١٢/١٣-١٤). ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم (ج٤/١٣٦٣). البغوي، معالم التنزيل (ج٢/١٤٩).

(٤) انظر: ابن تيمية، الصفدية (ج١/٩١).

وذهبَ بعضُ منْ قالَ بالتفريقِ بينَ الإدراكِ والرؤيةِ إلى أنَّ الْإِدرَاكَ الْمنفِيَّ هو مَعْرِفةُ الْحقيقَةِ، فَإِنَّ هذا لَا يعلمُهُ إِلَّا اللهُ ﷻ وَإِنْ رَآهُ الْمُؤمنونَ، كَمَا أَنَّ مَنْ رَأَى القمرَ فإِنَّهُ لَا يُدْرِكُ حَقيقتهُ وَكُنهَهُ وَمَاهِيَّتهُ، فَالْعظيمُ أَوْلَى بِذلكَ وَلهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى(١).

قالَ الباحثُ: فالحاصلُ من الأقوالِ الثلاثةِ اثنانِ:

الأولُ: أنَّ نفيَ الإدراكِ يستلزمُ نفيَ الرؤيةِ، ويُجَابُ عنهُ: بأنَّ الرؤيةَ المنفيةَ هي رؤيةُ المؤمنينَ للهِ في الحياةِ الدنيا، أوْ رؤيةُ الكفارِ للهِ ربِّ العالمينَ دونَ المؤمنينَ في كِلَا الدَّارَيْنِ، أما الرؤيةُ في الآخرةِ لأهلِ الجنةِ فهي ثابتةٌ يقينًا.

الثاني: نفيُ الإدراكِ لا يلزمُ منهُ نفيُ الرؤيةِ؛ فلا تعارضَ بينَ النصينِ، وهو قولُ الجمهورِ.

بل استدلَّ بعضُ العلماءِ منْ نفسِ قولِهِ ﷻ :﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، على جوازِ الرؤيةِ، كأبي منصور الماتُريدي(٢)، والفخرِ الرازي(٣)، وشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ – رحمهم اللهُ –؛ قالَ شيخُ الإسلامِ: " إنما نفى الإدراكَ الذي هو الإحاطةُ؛ كما قالَهُ أكثرُ العلماءِ، ولمْ ينفِ مجردَ الرؤيةِ؛ لأنَّ المعدومَ لا يُرَى، وليسَ في كونِهِ لا يُرَى مدحٌ؛ إذ لوْ كانَ كذلكَ لكانَ المعدومُ ممدوحًا، وإنَّما المدحُ في كونِهِ لا يُحاطُ بِهِ وإنْ رُئِيَ؛ كما أنَّهُ لا يُحاطُ بِهِ وإنْ عُلِمَ، فكما أنَّهُ إذا عُلِمَ لا يُحاطُ بِهِ عِلمًا: فكذلكَ إذا رُئِيَ لا يُحاطُ بِهِ رؤيةً.

فكانَ في نفيِ الإدراكِ من إثباتِ عظمتِهِ ما يكونُ مدحًا وصفةَ كمالٍ، وكانَ ذلكَ دليلًا على إثباتِ الرؤيةِ لا على نفيِهَا، لكنَّهُ دليلٌ على إثباتِ الرؤيةِ معَ عدمِ الإحاطةِ، وهذا هو الحقُّ الذي اتفقَ عليهِ سلفُ الأمةِ وأئمتُهَا "(٤).

قالَ الباحثُ: ويُؤَكِّدُ جوازَ الرؤيةِ– لولا وجودُ حجابٍ يمنعُ منها– قولُ النَّبيِ ﷺ: " إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ

---

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٣/٣١٠)، بتصرف يسير.

(٢) انظر: الماتريدي، تفسير الماتريدي (ج٤/١٩٦–١٩٩).

(٣) الرازي، مفاتيح الغيب (ج١٣/٩٧–٩٨).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج٣/٣٦–٣٧).

وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنَجِّنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ عَزَّ وَجَلَّ " [1].

ولْيُعْلَمْ أنَّ لأهلِ السنَّةِ أجوبةً أخرى في هذِهِ المسألةِ، وأدلةً كثيرةً على رؤيةِ المؤمنينَ لربِّهِمْ تزيلُ كلَّ إشكالٍ قدْ يردُ، غيرَ أنَّ المقامَ لا يَسِعُ إيعابَهَا؛ فهو جوابٌ على آيةٍ، وفيما ذُكِرَ غنيةٌ وكفايةٌ. واللهُ أعلم.

---

(١) [مسلم: صحيح مسلم، الإيمان/إِثْبَاتِ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْآخِرَةِ رَبَّهُمْ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ١/١٦٣: رقم الحديث ١٨١].

المطلبُ الثالثُ

وصفُ اللهِ ﷻ بالنسيانِ – بمعنى التركِ –

نفتْ نصوصٌ من القرآنِ النسيانَ عن اللهِ ﷻ، لكنْ جاءتْ نصوصٌ أخرى تصفُ اللهَ ﷻ بالنسيانِ لا بالمعنى الذي هو ضدُ الذكرِ.

وفي ذلكَ يقولُ الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله تعالى – ذاكرًا لهَا، ومجيبًا عنْها: " قولُهُ تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ﴾ الآية [الأعراف: ٥١]، وأمثالُهَا من الآياتِ كقولِهِ: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقولِهِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٦]، وقولِهِ: ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ﴾ الآية [الجاثية: ٣٤]، لا يُعارِضُ قولَهُ تعالى: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]؛ لأن معنى: فاليومَ ننْساهُمْ ونحوِهِ، أيْ: نتركُهُمْ في العذابِ محرومينَ منْ كلِّ خيرٍ، واللهُ تعالى أعلمُ "[1].

وذلكَ لأنَّ النِّسيانَ– بكسرِ النونِ– في اللغةِ لهُ أصلانِ:

الأولُ: التركُ. **والثاني**: ضِدُّ الذِّكْرِ والحفظِ، وهو الغفلةُ والسَّهوُ[2].

فأما الأصل الأول فهو الذي تجوزُ إضافتُهُ إلى اللهِ على وجهِ الكمالِ؛ وأمَّا الأصلُ الثاني فهو نقصٌ؛ يجبُ أنْ نُنَزِّهَ اللهَ ﷻ عنْه.

قال ابنُ عبدِ البرِ المالكي – رحمه الله تعالى – : " والنسيانُ في لسانِ العربِ يكونُ التركَ عمدًا ويكونُ ضدَ الذِّكرِ، قال اللهُ تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، أيْ: تركوا طاعةَ اللهِ تعالى والإيمانَ بما جاءَ بِهِ رسولُهُ فتركَهُمُ اللهُ منْ رحمتِهِ. وهذا مما لا خلافَ فيْهِ ولا يجهلُهُ منْ لهُ أقلُّ علمٍ بتأويلِ القرآنِ "[3].

بذلكَ يُعْلَمُ أنَّ النسيانَ ليسَ عيبًا ونقصًا منْ جميعِ الوجوهِ، بلْ قدْ يكونُ عنْ علمٍ وعمدٍ منَ الفاعلِ، فإذا نشأَ عنْ إحكامِ أمرٍ، وحسنِ تدبيرٍ فهو كمالٌ ممدوحٌ.

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص١٤٦).

(٢) انظر: ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٥/٤٢١). الجوهري، الصحاح (ج٦/٢٥٠٨).

(٣) ابن عبد البر، الاستذكار (ج١/٧٦).

وقدْ نُقِلَ تفسيرُ النسيانِ– الذي أضافَهُ اللهُ ﷻ إلى نفسِهِ– بالتركِ عنِ ابنِ عباسٍ[1]، ومجاهدٍ* [2].

وبِهِ قالَ كثيرٌ منَ المفسرينَ كابنِ جريرٍ الطبريِّ[3]، وأبي إسحاقَ الزجاجِ** [4]، والبغويِّ[5]، وغيرِهِم، وهذا القولُ نسبَهُ الفخرُ الرازي للأكثرين[6].

بهذا المعنى– التركُ بعلمٍ وإرادةٍ – قرَّرَ أهلُ السنةِ صفةَ النسيانِ للهِ ﷻ؛ فهوَ صفةٌ فعليّةٌ ثابتةٌ للهِ ﷻ بنص الكتاب، قال ربنا ﷻ : ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة: ١٧]، وقال :﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ. . .﴾ [النحل: ٦١]، وقال: ﴿وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ [الصافات: ٧٨] ... إلى آخرِ الآياتِ الدلةِ على ذلك [7].

وثمة قول آخر لبعض المفسرين[8] في توجيه الآية؛ كابنِ كثيرٍ في تفسيرِ قولِ الله ﷻ : ﴿فَالْيَوْمَ نَنْسَاهُمْ كَمَا نَسُوا لِقَاءَ يَوْمِهِمْ هَذَا﴾ [الأعراف: ٥١]، حيث قال – رحمه الله –: " أي: نعاملهم معاملة من نسيهم؛ لأنه تعالى لا يشذ عن علمه شيء ولا ينساه، كما قال تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢]؛ وإنما قال تعالى هذا من باب المقابلة، كما قال: ﴿نَسُوا اللَّهَ

(١) انظر: الطبري، جامع البيان (ج١٢/٤٧٦).

* مجاهد: هوَ مجاهدُ بنُ جبرٍ، بفتحِ الجيمِ، وسكونِ الموحدةِ، أبو الحجاجِ المخزوميُّ مولاهم المكيُّ، ثقةٌ إمامٌ في التفسيرِ وفي العلمِ، ماتَ سنةَ إحدى أو اثنتينِ أو ثلاثٍ أو أربعٍ ومائةٍ، ولَهُ ثلاثٌ وثمانونَ. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص٥٢٠). بحذف يسير.

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان (ج١٢/٤٧٥).

(٣) انظر: المرجع السابق (ج١٢/٤٧٥).

** الزجاج: هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج، البغدادي، أحد علماء اللغة، ونحوي زمانه، له تآليف جمة منها (معاني القرآن)، توفي سنة (٣١١ هـ)، وقيل (٣١٠ هـ). انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج١٤/٣٦٠). الزركلي، الأعلام (ج١/٤٠).

(٤) انظر: الزجاج، معاني القرآن (ج٢/٣٤١).

(٥) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٢/١٩٦).

(٦) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب (ج١٤/٢٥٣).

(٧) انظر: العثيمين، مجموع فتاوى ورسائل (ج١/١٧١-١٧٤).

(٨) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب (ج١٤/٢٥٣).

﴿فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقال: ﴿كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى﴾ [طه: ١٢٦]، وقال تعالى: ﴿وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الجاثية: ٣٤] " [(١)].

والقولُ الأولُ الذي سارَ عليْهِ الشيخُ الشِّنْقيطيُّ – رحمه الله – هو الموافقُ لطريقةِ أهلِ السنةِ في صفاتِ الباري ﷻ؛ لأنَّ تأويلَ الوصفِ– الذي جاءَ في حقِ اللهِ– لا بدَّ لهُ من قرينةٍ صحيحةٍ تدلُّ عليْهِ، فإنْ لمْ توجدْ حُمِلَ النصُ على حقيقتِهِ، ثم إنَّ النسيانَ لا يكونُ عيبًا منْ كلِّ الوجوهِ – كما بيَّنْتُهُ سلفًا –.

وليُعْلمْ أنَّ هذِهِ الصفةِ وأمثالَهَا لا تجوزُ إضافتُهَا إلى اللهِ ﷻ بإطلاقٍ، فلا تُذكرُ إلا مقيدةً على سبيلِ الجزاءِ، لما في إطلاقِهَا منْ إيهامِ معنى فاسدٍ يتنزهُ اللهُ عنهُ.

قال الشيخُ حافظُ الحكمي* – رحمه الله – : " واعلمْ أنَّهُ قدْ وردَ في القرآنِ أفعالٌ أطلقها اللهُ عزَّ وجلَّ على نفسِهِ على سبيلِ الجزاءِ العدلِ والمقابلةِ، وهي فيما سيقتْ فيه مدحٌ وكمالٌ، لكنْ لا يجوزُ أنْ يشتقَ لهُ تعالى منهما أسماءٌ، ولا تطلقُ عليه في غيرِ ما سيقتْ فيه من الآياتِ، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢]، وقولِهِ: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤]، وقولِهِ تعالى: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧] ... فلا يجوزُ أنْ يُطلقَ على اللهِ تعالى مخادعٌ ماكرٌ ناسٍ مستهزئٌ ونحوُ ذلك مما يتعالى اللهُ عنْهُ، ولا يُقالُ: اللهُ يستهزئُ ويخادعُ ويمكرُ وينسى على سبيلِ الإطلاقِ– تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا– " [(٢)].

وخلاصةُ ما قُرِّرَ أنَّ صفةَ النسيانِ– أي: التركِ بعلمٍ– ثابتةٌ للهِ ﷻ بالنصِ، فإذا أُضيفَ هذا الفعلُ إلى اللهِ في سياقِهِ الذي جاءَ فيهِ سَلِمَ من الاحتمالاتِ الفاسدةِ، والله أعلم.

---

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٣/٤٢٤).

* حافظ الحكمي: هو حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (١٣٤٢– ١٣٧٧هـ): عالم فقيه أديب، من (جيزان) بين الحجاز واليمن. نشأ بدويا يرعى الغنم ثم قرأ القرآن، ولما بلغ السادسة عشرة بدأ يطلب العلم وهو يواصل رعي غنمه، ثم تفرغ للدراسة فظهر فضله كما ترك آثارًا علميةً جليلةً. انظر: الزركلي، الأعلام (ج٢/١٥٩) مختصرًا.

(٢) الحكمي، معارج القبول بشرح سلم الوصول (ج١/١١٨).

المطلبُ الرابعُ

معيةُ اللهِ ﷻ لخلقِهِ، واستواؤُهُ على عرْشِهِ.

وصفَ اللهُ ﷻ نفسَهُ بأنَّه استوى على العرشِ، فهو عالٍ على خلقِهِ جميعًا، ووصفَ نفْسَهَ بأنَّهُ معَنَا أيْنما كُنَّا، فرُبَّما توهمَ مُتَوَهِّمٌ أنَّ هذينِ الوصفينِ لا يتوافقانِ.

وفي ذلك يقولُ الشيخُ الشِّنْقيطيُّ– رحمه الله تعالى – موردًا لهُ ومجيبًا عنه– قائلًا قولَ السلفِ–: " قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، يدلُّ على أنَّهُ تعالى مستوٍ على عرشِهِ عالٍ على جميعِ خلقِهِ.

وقولُهُ تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، يُوهِمُ خلافَ ذلك.

والجوابُ: أنَّهُ تعالى مستوٍ على عرشِهِ كما قالَ، بلا كيفَ ولا تشبيهَ، استواءً لائقًا بكمالِهِ وجلالِهِ، وجميعُ الخلائقِ في يدِهِ أصغرُ منْ حبةِ خردلٍ، فهو معَ جميعِهِمْ بالإحاطةِ الكاملةِ، والعلمِ التامِ، ونفوذِ القدرةِ – سبحانهُ وتعالى علوًا كبيرًا–، فلا منافاةَ بينَ علوِّهِ على عرشِهِ ومعيتِهِ لجميعِ الخلائقِ" (١) .

وكلتا الصفتين (الاستواء – المعية) جاءتْ في نصوصٍ قطعيةٍ:

أما صفةُ الاستواءِ: فهي صفةٌ ثابتةٌ للهِ ﷻ عندَ أهلِ السُّنَّةِ؛ فأدلتُها أشهرُ منْ أنْ تذكرَ، في سبعِ آياتٍ منْ كتابِ اللهِ؛ قالَ تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقدْ جاءتْ نصًا في سورةِ [يونس: ٣]، و [الرعد: ٢]، و[الفرقان: ٥٩]، و[السجدة: ٤]، و[الحديد: ٤]، فهذه ستُ آياتٍ؛ أما السابعةُ فهي قولُهُ تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥].

قالَ الشيخُ الشِّنْقيطيُّ – رحمه الله – في أضواءِ البيانِ: " فإذا حقَّقتَ كلَّ ذلك علمتَ أنَّهُ جلَّ وعلا وصفَ نفسَهُ بالاستواءِ على العرشِ، ووصفَ غيرَهُ بالاستواءِ على بعضِ المخلوقاتِ، فتمدَّحَ جلَّ وعلا في سبعِ آياتٍ من كتابِهِ باستوائِهِ على عرشِهِ، ولمْ يذكرْ صفةَ الاستواءِ إلا مقرونةً بغيرِها منْ صفاتِ الكمالِ، والجلالِ؛ القاضيةُ بعظمتِهِ وجلالِهِ جلَّ وعلا، وأنَّه الرُّبُ وحدَهُ، المستحقُ لأنْ يعبدَ وحدَهُ " (٢).

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٣٠٧).

(٢) الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (ج٢/٣٧٣).

قال الباحث: وقدْ فسَّرَ السَّلفُ الاستواءَ بالعلوِ والارتفاعِ[1]؛ ونصَّ عليهِ منْ سارَ سيرهم، واقتفى أثرهم؛ قال الطبريُّ: – رحمه الله –: " وقوله ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ يقول تعالى ذكره: الرحمن على عرشه ارتفع وعلا " [2]؛ وقال الإمامُ ابنُ عبدِ البرِّ – رحمه الله –: " والاستواءُ معلومٌ في اللغةِ ومفهوم، وهو العلوُ والارتفاعُ على الشيْءِ والاستقرارُ والتمكنُ فيهِ... قال أبو عمر: الاستواءُ الاستقرارُ في العلوِ، وبهذا خاطبَنَا اللهُ ﷻ وقال: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقال: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: ٤٤].... " [3].

وأما صفةُ المعيةِ: فهي أيضًا صفةٌ ثابتةٌ بالنصوصِ القاطعةِ، ولها نوعانِ:

الأولُ: معيةٌ تعمُّ الخلقَ كلّهُ؛ فاللهُ مع خلقِهِ بعلمِهِ التامِّ بهم، وقدرتِهِ النافذةِ فيهم.

الثاني: معيةٌ خاصةٌ بالمؤمنين؛ وهي توفيقُهُ لهم، وإعانتُهُ، وعنايتُهُ بهم.

قالَ الشيخُ محمد الأمين – رحمه الله – في تفسيرِ قوله ﷻ : ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل: ١٢٨] : " وهذه المعيةُ خاصةٌ بعبادِهِ المؤمنين، وهي بالإعانةِ والنصرِ والتوفيقِ. وكرَّرَ هذا المعنى في مواضعَ أخر، كقولِهِ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ [طه: ٤٦]، وقولِهِ: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ ﴾ [الأنفال: ١٢]، وقولِهِ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: ٤٠]، وقولِهِ: ﴿قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]، إلى غيرِ ذلك منَ الآيات.

وأما المعيةُ العامةُ لجميعِ الخلقِ فهي بالإحاطةِ التامةِ، والعلمِ، ونفوذِ القدرةِ... وهذه هي المذكورةُ أيضًا في آياتٍ كثيرةٍ؛ كقولِهِ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ . . . ﴾ الآية [المجادلة: ٧]، وقولِهِ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ الآية [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿فلنقصن عليهم بعلم وما كنا غائبين﴾ [الأعراف:٧] .... " [4] .

(١) انظر:[البخاري: صحيح البخاري، التوحيد/{وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاءِ}،{وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ}، ١٢٤/٩].
الطبري، جامع البيان (ج٤٢٩/١–٤٣٠). ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم (ج١٩٢٥/٦).

(٢) الطبري، جامع البيان (ج١٨/ ٢٧٠).

(٣) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ج١٣١/٧).

(٤) الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (ج٣ /٤٦٥).

وبنحوِ هذا جاءَ تفسيرُ المعيةِ عن السلفِ بإجماعٍ، ونقلَهُ غيرُ واحدٍ منْ المحققينَ[1].

وليسَ ثمةَ إشكالٌ ولا تناقضٌ بينَ المعيَّتَيْنِ البتةَ؛ " فلفظُ (مع) لا تقتضي في لغةِ العربِ أنْ يكونُ أحدُ الشيئينِ مختلطًا بالآخرِ، كقولِهِ تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وقولِهِ تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩] ...." [2]، ونحو ذلك.

ففي الآيةِ الأولى: يأمرُ اللهُ المؤمنينَ أنْ يكونوا معَ أهلِ الصدقِ بالتزامهمْ الصدقَ؛ فيصدقوا؛ حتى يجعلَ اللهُ لهمْ فرجًا ومخرجًا [3]. وفي الآيةِ الثانيةِ: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ ممنْ صحبهُ منَ المهاجرينَ والأنصارِ وغيرهِمْ [4]، وقدْ آمنَ بِهِ، ونصرَهُ، كما هو ظاهرٌ.

وقدْ ذكرَ شيخُ الإسلامِ – رحمَهُ اللهُ – في تقريرِ هذِهِ المسألةِ: أنَّ لفظُ (مع) جاءتْ في القرآنِ عامةً وخاصةً: فـ" العامةُ " كالتي في آيةِ المجادلةِ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٧]، فافتتحَ الكلامَ بالعلمِ وختمَهُ بالعلمِ؛ ولهذا قالَ ابنُ عباس، والضحاك*، وسفيان الثوري**، وأحمد بن حنبل: هو معهم بعلمِهِ. وأما الخاصةُ: ففي مثلِ قولِهِ تعالى لموسى: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، يعني النبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ ﷺ. فهو مع موسى وهارونَ دونَ فرعونَ، ومع محمدٍ وصاحبِهِ دونَ أبي جهلٍ وغيرِهِ منْ أعدائِهِ.

فلو كانَ معنى (المعيةِ) أنَّهُ بذاتِهِ في كلِ مكانٍ تناقضَ الخبرُ الخاصُ والخبرُ العامُ؛ بلِ المعنى أنَّهُ معَ هؤلاءِ بنصرِهِ وتأييدِهِ دونَ أولئك [5].

---

(١) انظر: التميمي، الآثار المروية في صفة المعية (ص٦٥).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١١/٢٤٩).

(٣) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٤/٢٣٠).

(٤) انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان (ص٧٩٥).

* الضحاك: هو الضحاك بن مزاحم البلخي الخراساني، أبو القاسم: مفسر، كان يؤدب الأطفال، له كتاب في (التفسير) توفي بخراسان سنة ١٠٥هـ. انظر: الزركلي، الأعلام (ج٣/٢١٥).

** سفيان: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله، أمير المؤمنين في الحديث، كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى. مات في البصرة سنة ١٦١ هـ . انظر: الزركلي، الأعلام (ج٣/١٠٤).

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١١/٢٤٩-٢٥٠) بتصرف، وحذف.

ففي ما سبقَ دفعٌ للإيهامِ الذي قدْ يردُ في فهمِ النصوصِ في هذا البابِ، فاللهُ ﷻ مستوٍ على عرشِهِ حقيقةً، بائنٌ عنْ خلقِهِ، وهو معَ ذلك معنا على الحقيقةِ؛ بعلمِهِ وإحاطتِهِ، ونفوذِ قدرتِهِ، ومعَ الذينَ اتقوا بتوفيقِهِ وتأييدِهِ.

واللهُ – تباركَ وتعالى– جمعَ بينَ الوصفينِ (العلو– المعية) في آيةٍ واحدةٍ، فقال: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤].

و(مع) إذا أطلقتْ– في اللغةِ– فلا تدلُّ بِظاهِرِها إلا على إلا المقارنةَ المطلقةَ، فلا توجبُ مماسةً أو محاذاةً؛ ولذا يُقالُ: ما زلنا والقمرَ معنا، ومعلومٌ أنَّه فوقنا[١].

ومنَ المعلومِ أنَّ المتكلمينَ منَ المعتزلةِ ومقرري مذهبِ الأشاعرةِ منَ المتأخرينَ لا يثبتونَ للهِ صفةَ الاستواءِ أو العلوِ، وهيَ منْ أظهرِ الصفاتِ، فكيفَ بإثباتِ صفةٍ كالمعيةِ ؟! وإنْ كانوا يوفقونَ أهلَ السنَّةِ أنَّ اللهَ يعلمُ كلَّ شيءٍ؛ فليسَ ثمةَ ما يدعو إلى دراسةِ هذهِ المسألةِ عندهم في هذا المقامِ.

---

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج٥/١٠٣).

المبحثُ الثَّاني

بابُ القَدَرِ، وما يتعلَّقُ منْهُ بصفاتِ اللهِ ﷻ

تمهيدٌ في معنى القَدَرِ لغةً وشرعًا

الإيمانُ بالقدرِ هو الركنُ السادسُ منْ أركانِ الإيمانِ، فهو أصلٌ منْ أصولِهِ، ومنْ ثَمَّ فينبغي التعرفُ على معناه قبلَ الولوجِ في مسائلِهِ.

القدرُ لغةً: فِعْلُهُ (قَدَرَ)، " والقافُ والدالُ والراءُ أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على مبلغِ الشيءِ وكنهِهِ ونهايتِهِ.... والقدَرُ: قضاءُ اللهِ تعالى الأشياءَ على مبالغِهَا، ونهاياتِهَا، التي أرادها لها" [١]، "وهو مصدرٌ: قَدَرَ يقدر قدرًا. وقدْ تسكنُ دالُهُ " [٢]. وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: " والقدرُ مصدرٌ تقولُ: قدرْتُ الشيءَ بتخفيفِ الدالِ وفتحِها أَقْدِرُهُ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ قَدْرًا وَقَدَرًا إذا أحطتُ بمقدارِهِ " [٣] .

القدرُ في الشرعِ: هو " ما سبقَ بِهِ العلمُ [علمُ اللهِ]، وجرى بِهِ القلمُ ممَّا هو كائنٌ إِلَى الْأَبَدِ " [٤]، ثمَّ مشيئةُ الله لَهُ أنْ يقعَ وِفْقَ تقديرِهِ ﷻ ، وخلقُهُ لَهُ [٥] .

واختلفَ العلماءُ في القضاءِ والقدرِ، هل هما بمعنى واحدٍ ؟ أمْ لكلِّ واحدٍ معنى يخصُّهُ؟ ثمَّ اختلفَ القائلون بالتفريقِ في تحديدِ الفرقِ بينهما على أقوالٍ عدةٍ؛ إلا أنَّهُ لا ينبني على هذا الخلافِ كبيرُ فائدةٍ، لا سيما أنَّ أحدَهُما يشملُ الآخرَ عند الإطلاقِ؛ بلْ وقعَ الاتفاقُ على أنَّ أحدَهما يُطْلَقُ على الآخرِ [٦]؛ ولذلك أعرضَ الباحثُ عنْ هذِهِ التفاصيلِ؛ كي لا تخرجَ الدراسةُ عنْ مقصودِهَا.

ومما عُلِمَ بالتتبعِ لنصوصِ الوحيينِ أنَّ للقدرِ أربعَ مراتبَ: **أولاها:** علمُ اللهِ الذي أحاطَ بكلِّ شيءٍ. **وثانيها:** كتابةُ مقاديرِ الخلائقِ. **وثالثُها:** المشيئةُ: فما شاءَ اللهَ كانَ، وما لمْ يشأْ لمْ يكنْ. **ورابعُها:** الخلقُ؛ فاللهُ خالقُ كلِّ شيءٍ[٧]. يظهرُ ذلك– أيضًا– منَ التعريفِ المذكور آنفًا.

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٥/٦٢).

(٢) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج٤/٢٢).

(٣) ابن حجر، فتح الباري (ج١/١١٨).

(٤) السفاريني، لوامع الأنوار البهية (ج١/٣٤٨). بتصرف يسير.

(٥) انظر: المحمود، القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة (ص٣٩).

(٦) انظر ذلك مفصلًا: المرجع السبق (ص٤٠-٤٤).

(٧) انظر: المرجع السابق نفسه (ص٤٠ و ٥٤-٨٣).

المَطْلبُ الأوَّلُ

في أنواعِ الهدايةِ

أخبَرَ اللهُ ﷻ في كتابِهِ أنَّ هذا القرآنَ هدى للمتقين، قال ربُّنا ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وجاءَ في آيةٍ أخرى أنَّهُ هدى لجميعِ النَّاسِ : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٨٥] ، فالآيةُ الأولى تَخُصُّ هدايةَ القرآنِ بأهلِ التقوى، والآيةُ الأخرى تجعلُ هدايتَهُ عامةً لكلِّ الناسِ؛ فقدْ يُتَوَهَّمُ أنَّ بينَ الآيتينِ تناقضًا.

قال الشيخُ محمد الأمينُ – رحمه الله ﷻ – مجيبًا : " ووجْهُ الجمعِ بينهما: أنَّ الهدى يُسْتعملُ في القرآنِ استعمالينِ: أحدُهما عامٌ، والثاني خاصٌ.

أمَّا الهدى العام: فمعناه إبانةُ طريقِ الحقِ، وإيضاحُ المحجةِ، سواءٌ سلكها المُبَيَّنُ لَهُ أمْ لا؛ ومنه بهذا المعنى قولُهُ تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، أي: بينا لهم طريقَ الحقِ على لسانِ نبيِّنا صالحٍ– عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام– مع أنَّهم لمْ يسلكوها، بدليلِ قولِهِ ﷻ: ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧]، ومنه أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣]، أيْ بينا لُهُ طريقَ الخيرِ والشرِ، بدليلِ قولِهِ: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣].

وأما الهدى الخاص: فهو تفضُّلُ اللهِ بالتوفيقِ على العبدِ؛ ومنه بهذا المعنى قولُهُ تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقولُهُ: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فإذا علمتَ ذلك، فاعلمْ أنَّ الهدى الخاصَّ بالمتقين هو الهدى الخاصُّ، وهو التفضُّلُ بالتوفيقِ عليهم، والهدى العامَّ للناسِ هو الهدى العامُّ، وهو إبانةُ الطريقِ وإيضاحُ المحجةِ" [1] .

وعليْهِ؛ فالناسُ على قسمينِ:

الأول: قومٌ آمنوا واتقوا، فانتفعوا بالقرآنِ واهتدوا بنورِهِ، فخُصَّ الهدى بِهم لانتفاعِهم بِهِ كما في قولِهِ تعالى:" ﴿إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَاهَا ﴾ [النازعات: ٤٥] [2].

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٩–١٠).

(٢) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٢٧/١). ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج١٦٣/١).

الثاني: قومٌ كفروا بالقرآنِ، وإنْ كانَ القرآنُ في نفسِ الأمرِ هدايةً لكلِّ الناسِ، لكنهم لم ينتفعوا به.

فالقرآنُ كتابُ هدايةٍ وبيانٍ للحقِ، لكلِّ المكلفينَ منَ الخلقِ، لكنْ لا يهتدي بِهِ فعلًا والتزامًا إلا منْ آمنَ واتقى، فصحَّ إضافتُهُ للناسِ جميعًا باعتبارٍ، وللمتقينَ باعتبارٍ آخر.

ومثلُ هذا ما جاءَ في آياتٍ أخرى:

كقولِهِ ﷻ : ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦] التي نزلتْ في أبي طالبٍ – عمِّ النبيِّ ﷺ – حينَ حضرتْهُ الوفاةُ، وأحبَّ النبيُّ ﷺ لَهُ الهدايةَ [١] فماتَ على الكفرِ.

معَ قولِهِ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

فليسَ بينَ الآيتينِ تعارضٌ.

قالَ الشيخُ الشِّنْقيطي– رحمه الله –: " لأنَّ الهدى المنفيَّ عنه ﷺ هو الهدى الخاصُ، لأنَّ التوفيقَ بيدِ اللهِ وحدَهُ: ﴿وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [المائدة: ٤١]، والهدى المثبتَ لَهُ هو الهدى العامُّ الذي هو إبانةُ الطريقِ، وقدْ بينها ﷺ حتى تركَهَا محجةً بيضاءَ ليلُهَا كنهارِها " [٢].

وقالَ الفخرُ الرازي: " ولا تنافيَ بينهما؛ فإنَّ الذي أثبتَهُ وأضافَهُ إليْهِ الدعوةُ والبيانُ، والذي نفى عنه هدايةُ التوفيقِ، وشرحِ الصدرِ؛ وهو نورٌ يُقْذَفُ في القلبِ فيحيا بِهِ القلبُ، كما قالَ سبحانه: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا﴾ [الأنعام: ١٢٢] الآية " [٣] .

وقال القرطبي: " الهُدَى هُدَيَانِ: هُدَى دلالةٍ، وَهوَ الذي تَقْدِرُ عليهِ الرسُلُ وَأتباعُهُمْ.... وَتفرَّدَ هُوَ سُبْحانهُ بِالهدَى الذِي مَعناهُ التأْيِيدُ وَالتوفيقُ.... " [٤] .

وأختمُ هذا المطلبَ بما ذكرَهُ ابنُ القيمِ – رحمه الله – أنَّ مراتبَ الهدى في القرآنِ أربعةً:

" **إحداها:** الهدى العامُّ: وهو هدايةُ كلِّ نفسٍ إلى مصالحِ معاشِها وما يقيمُها، وهذا أعمُّ مراتبِهِ.

---

(١) انظر: [البخاري: صحيح البخاري، باب قَوْلِهِ:{ إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ... الآية، ١١٢/٦: رقم٤٧٧٢].

(٢) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص١٠–١١).

(٣) الرازي، مفاتيح الغيب (ج٢٥/٥).

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج١/١٦٠).

المرتبةُ الثانيةُ: الهدى بمعنى البيانِ، والدلالةِ، والتعليم، والدعوةِ إلى مصالحِ العبدِ في معادِهِ؛ وهذا خاصٌّ بالمكلفين، وهذِهِ المرتبةُ أخصُّ منَ المرتبةِ الأولى، وأعم من الثالثة.

المرتبةُ الثالثةُ: الهدايةُ المستلزمةُ للاهتداءِ، وهي هدايةُ التوفيقِ، ومشيئةُ اللهِ لعبدِهِ الهداية، وخلقُهُ دواعيَ الهدى وإرادته والقدرة عليه للعبد، وهذِهِ الهدايةُ التي لا يقَدِرُ عليها إلَّا اللهُ ﷻ .

المرتبةُ الرابعةُ: الهدايةُ يومَ المعادِ إلى طريقِ الجنةِ والنارِ " [1]. واللهُ أعلمُ.

(١) ابن القيم، شفاء العليل (ص٦٥).

المَطْلَبُ الثاني

الختمُ على قلوبِ الكفَّارِ، وعِلاقَتُهُ بالجبرِ والاختيارِ

مما هو معلومٌ – في عقيدةِ أهلِ السُّنَّةِ– أنَّ الإنسانَ مخيرٌ في بابِ الطاعةِ والمعصيةِ: إمَّا أنْ يختارَ الإيمانَ، وإمَّا أنْ يختارَ الكفرَ، يدلُّ على ذلك قولُهُ ﷻ: ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقولُهُ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]، وعلى ذلك يكونُ الثوابُ أو العقابُ يومَ القيامةِ.

لكنْ جاءتْ نصوصٌ أخرى قدْ يُتَوَهَّمُ منْها أنَّ الكفارَ مجْبُورونَ على الكفرِ، ليسوا مختارينَ لَهُ، كقولِهِ: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٧]، فاللهَ قدْ ختمَ على قلوبِهم فلنْ يؤمنوا.

قالَ الشِّنْقيطي – رحمه الله – مجيبًا على هذا الإشكالِ: " والجوابُ: أنَّ الختمَ والطبعَ والغشاوةَ المجعولةَ على أسماعِهِم وأبصارِهِم وقلوبِهِم، كلّ ذلك عقابٌ منَ اللهِ لهُمْ؛ على مبادرتِهِم للكفرِ وتكذيبِ الرسلِ باختيارِهِم ومشيئتِهِم، فعاقبَهُم اللهُ بعدمِ التوفيقِ جزاءً وفاقًا، كما بَيَّنَهُ تعالى بقولِهِ: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وقولِهِ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا فَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [المنافقون: ٣]، وبقولِهِ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وقولِهِ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقولِهِ: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]، وقولِهِ: ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] ، إلى غيرِ ذلك منَ الآياتِ " (١).

وقال أيضًا – رحمه الله – في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُوا يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠]: " في هذه الآيةِ الكريمةِ للعلماءِ أوجُهٌ، بعضُها يشهدُ لهُ القرآنُ:

الأولُ: وهو اختيارُ ابنِ جريرٍ الطبري في تفسيرِهِ، ونقلَهُ عن ابنِ عباسٍ، وقتادة * : أنَّ معنى : ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ الآية: أنَّهم لا يستطيعونَ أنْ يسمعوا الحقَ سماعَ منتفعٍ، ولا

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص١٢).

* هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري: مفسر، أحفظُ أهلِ البصرة. كان رأسا في العربية وأيام العرب والنسب. مات بواسط في الطاعون سنة (١١٨ هـ). انظر: الزركلي، الأعلام (ج٥/١٨٩).

أنْ يبصروه إبصارَ مهتدٍ؛ لاشتغالِهم بالكفرِ الذي كانُوا عليه مقيمينَ عنِ استعمالِ جوارحِهم في طاعةِ اللهِ تعالى، وقدْ كانتْ لهمْ أسماعٌ وأبصارٌ.

ويدلُّ لهذا قولُهُ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] الآية.

الثاني: - وهو أظهرُهَا عندي -: أنَّ عدمَ الاستطاعةِ المذكورَ في الآيةِ إنَّما هو للختمِ الذي ختمَ اللهُ على قلوبِهم وأسماعِهم، والغشاوةِ التي جعلَ على أبصارِهِم. ويشهدُ لهذا القولِ قولُهُ تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الإسراء: ٤٦]، ونحوُ ذلك منَ الآياتِ.

وذلك الختمُ والأكنَّةُ على القلوبِ جزاءً منَ اللهِ تعالى لهمْ على مبادرتِهِم إلى الكفرِ، وتكذيبِ الرسلِ باختيارِهِم ومشيئتِهِم كما دلتْ عليْهِ آياتٌ كثيرةٌ..." [1] إلى آخرِ الأوجهِ الستةِ التي ذكرَهَا.

ويرى الباحثُ أنَّ القولَ الثاني الذي استظهَرَهُ الشيخُ الشِّنْقيطيُّ لا يتناقضُ معَ اختيارِ ابنِ جريرٍ الطبريِّ- رحمهما الله -، بلْ هما قولانِ متكاملانِ؛ فالاختلافُ منْ قبيلِ التنوعِ لا التضادِ.

وابنُ جريرٍ نفسُهُ - رحمه الله ﷺ - لمَّا بينَ أوجهَ التفسيرِ في قولِ اللهِ ﷻ : ﴿مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾، ذكرَ الختمَ على الأسماعِ والأبصارِ في الوجهِ الأولِ منْها [2]، وهو نفسُهُ الذي اختارَهُ ابنُ جريرٍ بعدَ ذكرِهِ باقي الأوجهِ في الآيةِ، وإنْ صاغَهُ بعبارةٍ مختلفةٍ عنِ الأولى [3].

وعليْهِ، فالأخذُ بكلا القولينِ الذينِ ذكرهُمَا الشنقيطيُّ - رحمهُ اللهُ - معًا قدْ يكونُ أولى منْ ترجيحِ أحدِهِما على الآخرِ، والله أعلم.

قال الباحثُ: وقد جاءَ في سنةِ النبيِّ ﷺ ما يُوافقُ هذا المعانيَ، منها ما رواه الترمذي من حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال: " إِنَّ العَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ سُقِلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ عَادَ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبَهُ، وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ". هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ [4] .

---

(١) الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (ج٣/٢٠).

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان (٢٨٦/١٥).

(٣) انظر: المرجع السابق (٢٨٧/١٥).

(٤) [الترمذي: سنن الترمذي، تفسير القرآن/وَمِنْ سُورَةِ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ، ٢٩١/٥: رقم الحديث٣٣٣٤].

قالَ ابنُ جريرٍ الطبريُّ في تفسيرِهِ: " فأخبرَ ﷺ أنَّ الذنوبَ إذا تتابعتْ على القلوبِ أغلقتها، وإذا أغلفتها أتاها حينئذٍ الخَتْمُ منْ قِبَلِ اللهِ ﷻ والطبعُ، فلا يكونُ للإيمانِ إليها مَسْلكٌ، ولا للكفرِ منها مَخْلَصٌ، فذلك هو الطَّبعُ.

والختمُ الذي ذكرَهُ اللهُ تباركَ وتعالى في قولِهِ: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ نظيرُ الطبعِ والختمِ على ما تدركُهُ الأبصارُ منَ الأوعيةِ والظروفِ، التي لا يُوصَلُ إلى ما فيها إلا بفضِّ ذلك عنها ثم حلِّها؛ فكذلك لا يصلُ الإيمانُ إلى قلوبِ منْ وَصَفَ اللهُ أنَّه ختمَ على قلوبِهِم، إلا بعدَ فضِّهِ خَاتمَهُ وحَلِّهِ رباطَه عنْها " [١] .

خلاصةُ ما تقدمَ: أنْ لا تناقضَ بينَ الآياتِ، فإنَّ الإنسانَ إذا شاءَ آمنَ، وإذا شاءَ كفرَ، لكنَّهُ إذا اختارَ طريقَ الكفرِ، ووطَّنَ نفسَهُ في سلوكِهِ، ورضيَهُ، جازاهُ اللهُ بالختمِ على قلبِهِ، فلا ينتفعُ ببلاغٍ، ولا بيانٍ، ولا قرآنٍ، ولا برهان.

قال الباحث: لكنَّ المعتزلةَ لهمْ قولٌ آخر في هذِهِ المسألةِ ألجأتْهُم إليْهِ أصولُهُم الفاسدةُ: أنَّ الأنسانَ هو الذي يخلقُ فعلَهُ، فهذا الزمخشريُّ يقولُ في تفسيرِ الآيةِ: " فإنْ قلتَ: ما معنى الختمِ على القلوبِ والأسماعِ وتغشيةِ الأبصارِ؟

قُلتُ: لا ختمَ ولا تغشيةَ ثَمَّ على الحقيقةِ، وإنَّما هو منْ بابِ المجازِ....

فإنْ قلتَ: فلمَ أُسْنِدَ الختمُ إلى اللَّهِ تعالى ؟ وإسنادُهُ إليْهِ يدلُّ على المنعِ منْ قبولِ الحقَّ والتوصلِ إليْهِ بطرقِهِ، وهو قبيحٌ؛ واللَّه تَعالى عنْ فعلِ القبيحِ علوًا كبيرًا ....

قُلتُ: القصدُ إلى صفةِ القلوبِ بأنَّها كالمختومِ عليها؛ وأمَّا إسنادُ الختمِ إلى اللَّهِ ﷻ، فلِيُنَبِّهُ على أنَّ هذه الصفةَ في فرطِ تمكُّنِها وثباتِ قدمِها كالشيْءِ الخَلْقي غيرِ العرضي " [٢] .

ويُمْكِنُ الرَّدُ – إجمالًا– على ما ادَّعاهُ الزمخشريُّ بما هو آتٍ:

أولًا: أنَّ هذا القولَ مبنيٌّ على أنَّ الإنسانَ هو الذي يخْلُقُ فعلَهُ، وأنَّهُ لا يجوزُ نسبةُ القبيحِ إلى اللهِ حقيقةً – ولو خلقًا أو مشيئةً –؛ وكلاهما باطلٌ مخالفٌ للنصوصِ القاطعةِ.

ثانيًا: ما قاله ابن كثير – رحمه الله – : " لو فَهِمَ [أي الزمخشري] قولَهَ تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقوله :﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ

---

(١) الطبري، جامع البيان (ج١/٢٦١).

(٢) الزمخشري، الكشاف (ج١/٤٨–٥٠).

﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]، وما أشبَهَ ذلكَ منَ الآياتِ الدالةِ على أنَّهُ تعالى إنما ختمَ على قلوبِهِم وحالَ بينَهم وبينَ الهدى جزاءً وفاقًا على تماديهم في الباطل، وتركِهِم الحقَ، وهذا عدلٌ منْهُ تعالى حسنٌ وليسَ بقبيحٍ، فلو أحاطَ علمًا بهذا لما قالَ ما قالَ، والله أعلم" [١] .

ثالثًا: في هذا القولِ مخالفةٌ واضحةٌ لظواهرِ القرآنِ، ونفيٌ للحقيقةِ التي دَلَّ عليها النصُّ، وادعاءٌ للمجازِ دونَ مسوِّغٍ صحيحٍ، ولوْ أنَّ المعتزلةَ التزمتْ نصوصَ الوحيينِ في هذا البابِ لسلمتْ منْ هذِهِ الإشكالاتِ.

رابعًا: أنَّ هذا فيه مخالفةٌ لطريقةِ السَّلفِ، وهمْ أعلمُ باللغةِ، ودلالاتِها، وأقربُ الناسِ منْ وقتِ التنزيلِ، وقدْ زكاهم اللهُ ﷻ على لسانِ نبيِّهِ؛ وفيه خرقٌ للإجماعِ على أنَّ اللهَ وصفَ نفسَهُ بالختمِ والطبعِ.

قالَ القرْطُبيُّ – رحمه الله –: " ولأنَّ الأمةَ مجمعةٌ على أنَّ اللهَ تعالى قدْ وصفَ نفسَهُ بالختمِ والطبعِ على قلوبِ الكافرينَ مجازاةً لكفرِهِم، كما قال تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وأجمعتِ الأمةُ على أنَّ الطبعَ والختمَ على قلوبِهِم منْ جهةِ النبيِّ – عليه السلام– والملائكةِ والمؤمنين ممتنعٌ .... وإنما هو معنى يخلقُهُ اللهُ في القلبِ يمنعُ منَ الإيمانِ بِهِ، دليلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ نَسْلُكُهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ (١٢) لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [الحجر: ١٢، ١٣]، وقالَ: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، أي لئلا يفقهوه، وما كان مثله " [٢] .

فصحَّ بمَ تقدَّمَ أنَّ الختمَ فعلُ اللهِ يختمُ على قلوبِ الكفارِ جزاءً وفاقًا؛ حتى لا يكونَ للإيمانِ مسلكٌ إليها، ولا للكفرِ مخلصٌ منها، وإنْ كانَ للكافرِ مشيئةٌ واختيارٌ. والله أعلم.

---

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج١/١٧٤).

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج١/١٨٧).

المَطْلبُ الثالثُ

احتجاجُ الكفارِ بالقدَرِ على الشّركِ

معلومٌ أنَّ الإنسانَ لا يشاء شيئًا ولا يفعلُ فعلًا إلا بقدرِ اللهِ وإذنِهِ، قالَ اللهُ ﷻ : ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [يوسف: ٧٦] ، وقالَ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الإنسان: ٣٠]، فكلُّ طاعةٍ أو معصيةٍ – ولو كبرتْ– فإنَّها واقعةٌ بمشيئتِهِ ﷻ.

وكذلك الهدايةُ والكفرُ تابعانِ لمشيئتِهِ، قالَ تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وقالَ: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا﴾ [الأنعام: ١٠٧].

ومعَ ذلكَ فإنَّ اللهَ ردَّ على الكفارِ احتجاجَهُم بمشيئتِهِ ﷻ على شركِهِم بِهِ، وأخبرَ أنَّ هذا منهمْ قولٌ بلا علمٍ، بنوه على الظنِّ والخرصِ، قالَ تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّى ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٨] .

والكلامُ الذي قالوه بالنظرِ إلى ذاتِهِ كلامُ صدقٍ لا شكَّ فيه؛ لأنَّ اللهَ لو شاءَ لم يشركوا بهِ شيئًا، ولم يحرِّموا شيئًا مما لم يحرِّمْهُ، وإذا كانَ هذا الكلامُ حقًا فما وجْهُ تكذيبِهِ تعالى لهمْ؟ (١).

قالَ الشيخُ الشّنقيطيُّ – رحمه الله – مجيبًا : "والجوابُ أنَّ هذا الكلامَ الذي قالَهُ الكفارُ كلامُ حقٍ أُريدَ بِهِ باطلٌ؛ فتكذيبُ اللهِ لهمْ واقعٌ على باطلِهِم الذي قصدوه بهذا الكلام الحقِ.

وإيضَاحُهُ: أنَّ مرادَهم: أنَّهم لما كانَ كفرهم وعصيانهم بمشيئةِ اللهِ، وأنَّهُ لو شاءَ لمنعهم من ذلك، فعدمُ منعِهِ لهمْ دليلٌ على رضاه بفعلِهِم، فكذَّبَهُم اللهُ في ذلك مبينًا أنَّهُ لا يرضى بكفرهِم، كما نصَّ عليه بقولِهِ: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧] ، فالكفارُ زعموا أنَّ الإرادةَ الكونيةَ يلزمُها الرضا، وهو زعمٌ باطلٌ، بل اللهُ يُريدُ بإرادتِهِ الكونيةِ ما لا يرضاه، بدليلِ قولِهِ: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] ، معَ قولِهِ: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾، والذي يُلازمُ الرضى حقًا إنَّما هو الإرادةُ الشرعيةُ، والعلم عند الله تعالى " (٢) .

---

(١) انظر: الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص١٣٩).

(٢) المرجع السابق (ص١٤٠).

فاحتجاجُ الكفارِ باطلٌ وإنْ كانَ ما قالوه حقًا في نفسهِ؛ لأنَّ اللهَ لوشاءَ لحالَ بينهم وبين الشركِ، ولحالَ بينهم وبينَ ما حرموا مما لمْ يحرِّمْهُ اللهُ، وهو على كلِّ شيءٍ قديرٌ، فهذا حقٌ، وقدْ تقدمتْ النصوصُ الدالةُ على ذلك.

أما احتجاجُهم: أنَّ اللهَ يرضى منهم الشركَ، ويرضى منهم تحريمَ ما لمْ يحرِّمْهُ عليهم؛ لكونِ ذلك بمشيئتِهِ فهذا احتجاجٌ باطلٌ، وكذبٌ على اللهِ ﷻ.

وبمثلِ ذلك قالَ الطبريُّ [(١)]، والبغويُّ [(٢)]، وبنحوِهِ قالَ الفخرُ الرازي [(٣)]، وغيرُهُم.

ويُمْكنُ بيانُ فسادِ احتجاجِ الكفارِ بمشيئةِ اللهِ على كفرِهِمْ وكذبِهِمْ منْ عدةِ وجوهٍ:

الأولُ: ما ذكرَ اللهُ: أنَّهُ أذاقهمْ بأسَهُ؛ فلوْ كانتْ حجتُهُمْ صحيحةً لدفعتْ عنهم العذابْ.

الثاني: أنَّ حُجَّتَهُمْ قامتْ على مجردِ الظنِّ والخرصِ، وكلاهما لا يغني من الحقِّ شيئًا؛ لأنَّ الاستدلالَ الصحيحُ لا بدَّ أنْ يستندَ إلى العلمِ: ﴿ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ﴾.

الثالثُ: أنَّ اللهَ لهُ الحجةُ البالغةُ؛ فلم يَبْقَ لأحدٍ بعدها عذرٌ، وقدْ اتفقَ عليها الأنبياءُ، والكتبُ المنزلةُ، والعقلُ الصحيحُ، والفطرةُ؛ ومنْ ثمَّ فكُلَّ ما خالفَ هذِهِ البراهينِ باطلٌ قطعًا.

الرابعُ: أنَّ اللهَ أعطى كلَّ إنسانٍ إرادةً، وقدرةً يتمكنُ بها منْ فعلِ ما كُلِفَ بِهِ، وكلَّفَهُ ما يُطيقُ أنْ يقومَ بهِ، لا ما يعجزُ عنْهُ، وإنْ كانَتْ جميعُ أفعالِ العبادِ داخلةً في تقديرِ اللهِ.

الخامس: أنَّ اللهَ لمْ يجبرِ الناسَ على أفعالِهِم، بلْ جعلَها تبعًا لاختيارِهِم، فإنْ شاءَ العبدُ فعلَ، وإنْ شاءَ تركَ، وهذا مشاهدٌ يُقِرُّ بِهِ كلُّ عاقلٍ سويٍّ، ولا يُنْكِرُهُ إلا مكابرٌ.

السادس: أنَّ المستدلينَ بالقدرِ على المعصيةِ لوْ أساءَ إليهمْ أحدٌ فأسخطَهُم، ثمَّ احتجَ هوَ بالقدرِ فلنْ يقْبَلوا منْهُ ذلك أبدًا، ولأنْفذوا فيه العقابَ الذي يسكنَ نفوسهم ؛ فكيفَ سوَّغوا الاحتجاجَ بالقدرِ على ما يُسْخِطُ اللهَ ؟!! وهو خالقُ الخلقِ و ربُّ العالمينَ [(٤)].

أمَّا الزمخشريُّ فلَهُ قولٌ آخر في الآيةِ؛ فهي عندَهُ دليلٌ واضحٌ على أنَّ القبائحَ لا تدخلُ في المشيئةِ، قالَ في تفسيرِهِ الكشَّافِ : " يعنونَ بكفرِهِم وتمردِهِم أنَّ شركَهُم وشركَ آبائِهِم،

---

(١) انظر: الطبري، جامع البيان (ج١٢/٢١٠).

(٢) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٢/١٦٨ –١٦٩).

(٣) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب (ج١٣/١٧٤).

(٤) انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن (ص٢٧٨–٢٧٩).

وتحريمَهُم ما أحلَّ اللهُ بمشيئةِ اللهِ وإرادتِهِ؛ ولولا مشيئتُهُ لمْ يكنْ شيءٌ منْ ذلك، كمذهبِ المجبرةِ بعينِهِ. ﴿ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ ﴾ أيْ: جاءوا بالتكذيبِ المطلقِ، لأنَّ اللهَ عزّ وجلّ ركَّبَ في العقولِ وأنزلَ في الكتبِ ما دَلَّ على غناه وبراءتِهِ منْ مشيئةِ القبائحِ وإرادتِهَا، والرسلَ أخبروا بذلك؛ فمنْ علَّقَ وجودَ القبائحِ منَ الكفرِ والمعاصي بمشيئةِ اللهِ وإرادتِهِ فقدْ كذَّبَ التكذيبَ كلَّهُ، وهو تكذيبُ اللهِ وكتبِهِ ورسلهِ، ونبذَ أدلةَ العقلِ والسمعِ وراءَ ظهرِهِ " [(١)] .

وهذا الاستدلالُ منَ المعتزلةِ بالآيةِ على أنَّ منْ علَّقَ وجودَ القبائحِ بالمشيئةِ فقدْ كذَّبَ التكذيبَ كلَّهُ، هو استدلال فاسدٌ؛ نشأَ عنْ فهمٍ فاسدٍ.

والدليلُ على سوءِ فهمِهِمْ ما جاء صريحًا في النصوصِ الأخرى، كقولِهِ ﷻ : ﴿ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ (١٠٦) وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْ ﴾ [الأنعام: ١٠٦، ١٠٧]، وقولِهِ: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [التكوير: ٢٩]، وقولِهِ: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰ ﴾ [الأنعام: ٣٥]، وغيرِ ذلك منَ النصوصِ الكثيرةِ الدالةِ على فسادِ مذهبِهِم؛ فالمتعينُ في فهمِ الآيةِ ما قرَّرَهُ أهلُ السنةِ، لا ما قالَهُ الزمخشريُّ؛ فإنَّهُ على مذهبِهِ يضربُ القرآنَ ببعضَه ببعضٍ.

ومما يدلُّ أيضًا على فسادِ فهمِ المعتزلةِ للآيةِ ما قالَهُ البغويُّ – رحمه الله – : " ويَستدلُّ أهلُ القدرِ بهذِهِ الآيةِ، يقولونَ: إنَّهمْ لمَّا قالوا لو شاءَ اللهُ ما أشركْنَا كذَّبَهم اللهُ وردَّ عليهم، فقالَ: كذلك كذَّبَ الذين منْ قبلِهِم.

قُلْنَا: التكذيبُ ليسَ في قولِهِمْ لو شاءَ اللهُ ما أشركْنَا، بلْ ذلك القولُ صدقٌ، ولكنْ في قولِهِم: إنَّ اللهَ تعالى أَمَرَنَا بها ورضيَ بما نحنُ عليْهِ كما أخبرَ عنْهم في سورةِ الأعرافِ: ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدۡنَا عَلَيۡهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴾ [الأعراف: ٢٨] ، فالرَّدُّ عليْهِمْ في هذا كما قالَ تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأۡمُرُ بِٱلۡفَحۡشَآءِ ﴾ [الأعراف: ٢٨]، والدليلُ على أنْ التكذيبَ وردَ فيما قُلْنا لا في قولِهِم: لو شاءَ اللهُ ما أشركْنَا، قولُهُ: كذلك **كَذَّبَ** الذينَ منْ قبلِهِم، بالتشديدِ ولوَ كانَ ذلك خبرًا منَ اللهِ عز وجل عن **كذِبِهِم** في قولِهِم: لو شاءَ اللهُ ما أشركْنَا، لقالَ: كذلك **كَذَبَ** الذين من قبلهم بالتخفيفِ فكانَ نسبهم إلى الكذبِ لا إلى التكذيبِ " [(٢)] . والله أعلم.

---

(١) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ج٢/٧٦-٧٧).

(٢) البغوي، معالم التنزيل (ج٢/١٦٩).

المَطْلَبُ الرَّابِعُ

في كونِ اللهِ لا يأمُرُ بالفحشاءِ، وأمره المُتْرِفِينَ الذين فسقوا

حرَّمَ اللهُ على عبادِهِ الفواحشَ ما ظهرَ منها وما بطنَ، قالَ جلَّ شأنُهُ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ. . . ﴾ الآية[الأعراف: ٣٣]، وبينَ ﷺ كذبَ المشركينَ إذْ زعموا أنَّه أمرَهم بالفحشاءِ، كما قال: ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٨]؛ فاللهُ ﷻ لمْ يبحِ الفحشاءَ، فكيفَ سيأمرُ بها؟!! تعالى اللهُ عمَّا يقولُ المجرمونَ علوًا كبيرًا.

فقولُ الكفارِ على اللهِ قولٌ بلا علمٍ، وكفى بذلك دليلًا على بطلانِهِ.

لكنْ ثمةَ آيةٌ أخرى قدْ يُتَوَهَّمُ منها خلافُ هذه الآيةِ، وهي قولُهُ: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا ﴾ [الإسراء: ١٦] .

ذكرَ الشيخُ محمدُ الأمينُ الشنقيطيُّ – رحمه الله تعالى – أوجهًا ثلاثةً في الإجابةِ على ذلك فقالَ : " والجوابُ عنْ ذلكَ منْ ثلاثةِ أوجهٍ:

الأولُ: وهو أظهرُهَا أنَّ معنى قولِهِ: ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ أيْ: بطاعةِ اللهِ وتصديقِ الرسلِ. ﴿فَفَسَقُوا ﴾ أيْ: بتكذيبِ الرسلِ ومعصيةِ اللهِ تعالى، فلا إشكالَ في الآيةِ أصلًا " [(١)].

ونسبَ – رحمه الله – هذا القولَ إلى جمهورِ العلماءِ، واختارَه، واستدلَّ لَهُ، فقالَ: " **الأولُ:** وهو الصوابُ الذي يشهدُ لَهُ القرآنُ، وعليْهِ جمهورُ العلماءِ أنَّ الأمرَ في قولِهِ:﴿أَمَرْنَا ﴾ هو الأمرُ الذي هو ضدُ النهيِ، وأنَّ متعلقَ الأمرِ محذوفٌ لظهورِهِ، والمعنى: أمرنا مترفيها بطاعةِ اللهِ وتوحيدِهِ، وتصديقِ رسلِهِ واتباعِهم فيما جاءوا به: ففسقوا.... وهذا القولُ الذي هو الحقُّ في هذه الآيةِ تشهدُ لَهُ آياتٌ كثيرةٌ ؛ كقولِهِ: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ. . . ﴾ الآية [الأعراف: ٢٨]، فتصريحُهُ جلَّ وعلا بأنَّهُ لا يأمرُ بالفحشاءِ دليلٌ واضحٌ على أنَّ قولَهُ: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا﴾ [الإسراء: ١٦]، أيْ: أمرناهم بالطاعةِ فعصوا، وليسَ المعنى أمرناهم بالفسقِ ففسقوا؛ لأنَّ اللهَ لا يأمرُ بالفحشاءِ.... والآياتُ بمثلِ ذلك كثيرةٌ.... وهذا

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص١٤٥).

القولُ الصحيحُ في الآيةِ جارٍ على الأسلوبِ العربي المألوفِ، منْ قولِهِم: أمرتُهُ فعصاني، أيْ أمرتُهُ بالطاعةِ فعصى. وليسَ المعنى: أمرتُهُ بالعصيانِ كما لا يخفى" [١].

فالأمرُ في الآيةِ أمرُ بالطاعةِ لا بالفسقِ، وهذا القولُ منقولٌ عنِ ابنِ عباسٍ، وسعيدِ بن جبيرٍ*، نقلَهُ عنهم ابنُ جريرٍ الطبري [٢]، واختارَهُ.

قالَ ابنُ جريرٍ: "وأولى القراءاتِ في ذلكَ عندي بالصوابِ قراءةُ منْ قرأَ: (أَمَرْنا مُتْرَفِيها) بقصرِ الألفِ منْ أَمَرْنا وتخفيفِ الميمِ منْها، لإجماعِ الحجةِ منَ القرّاءِ على تصويبِها دونَ غيرِها. وإذا كانَ ذلك هو الأولى بالصوابِ بالقراءةِ، فأولى التأويلاتِ بِهِ تأويلُ منْ تأوّلَهُ: أمَرْنا أهلَها بالطاعةِ فعصوا وفسقوا فيها، فحقَّ عليهمُ القولُ، لأنَّ الأغلبَ منْ معنى أمرنا: الأمرُ، الذي هو خلافُ النهيِ دونَ غيرِهِ، وتوجيهُ معاني كلامِ اللهِ جلَّ ثناؤُهُ إلى الأشهرِ الأعرفِ منْ معانيهِ، أولى ما وُجِدَ إليْهِ سبيلٌ منْ غيرِهِ " [٣] .

الوجهُ الثاني: " أنَّ الأمرَ في قولِهِ: ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ أمرٌ كونيٌّ قدريٌّ لا أمرٌ شرعيٌّ، أي: قدَّرْنا عليهم الفسقَ بمشيئتِنَا، والأمرُ الكونيُّ القدريُّ كقولِهِ تعالى: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [البقرة: ٦٥]، ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢]، والأمرُ في قولِهِ: ﴿ قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ [الأعراف: ٢٨] أمرٌ شرعيٌّ دينيٌّ فظهرَ أنَّ الأمرَ المنفيَ غيرُ الأمرِ المثبتِ" [٤].

وهو الذي مالَ إليْهِ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ [٥]، ورجَّحَهُ تلميذُهُ ابنُ القيِّمِ من وجوهٍ عديدةٍ في كتابِهِ شفاء العليل [٦].

---

(١) الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (ج٣/٥٧٣-٥٧٥).

* سعيد بن جبير: هو سعيد بن جبير، الكوفي، أبو عبد الله: تابعيّ، كان أعلمهم على الإطلاق، أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر؛ وقتله الحجاج بواسط سنة (٩٥ هـ). قال الإمام أحمد بن حنبل: قتل الحجاج سعيدًا وما على وجه الأرض أحدٌ إلا وهو مفتقرٌ إلى علمِهِ. انظر: الزركلي، الأعلام (ج٣/٩٣).

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان (ج١٧/٤٠٣).

(٣) المرجع السابق (ج١٧/٤٠٦).

(٤) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص١٤٥-١٤٦).

(٥) انظر: ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (ج١/١٥١).

(٦) انظر: ابن القيم، شفاء العليل (ص٢٨١).

الوجهُ الثالثُ : "أنَّ معنى ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ أيْ: كثَّرْناهم حتى بَطِروا النعمةَ ففسقوا؛ ويدلُّ لهذا المعنى الحديثُ الذي أخرجَهُ الإمامُ أحمدُ مرفوعًا منْ حديثِ سُوَيْدِ بْنِ هُبَيْرَةَ ﷺ : " خَيْرُ مَالِ الْمَرْءِ لَهُ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ، أَوْ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ * " [١]. فقولُهُ: (مأمورة) أيْ كثيرةُ النسلِ، وهي محَلُّ الشاهدِ " [٢]، والحديثُ إسنادُهُ ضعيفٌ [٣].

وتفسيرُ الآيةِ بهذا الوجهِ (أكثرْنا عدَدَهُم)، رواهُ ابنُ جريرٍ الطبريُّ عنْ كثيرٍ منَ السلفِ، كابنِ عباسٍ، وقتادةَ، وعكرمةَ مولى ابنِ عباسٍ** ، والضحاكِ، وغيرِهِم [٤] .

وقدْ اقتصرَ الشِّنقيطيُّ– رحمه الله – على الأوجهِ الثلاثةِ – التي نقلْتُهَا– في كتابِهِ (دفعُ إيهامِ الاضطرابِ)، لكنْ ثَمَّ وجهٌ آخرُ، يمكنُ اعتبارُهُ الوجهَ الرابعَ في تفسيرِ الآيةِ، وهو:

الوجهُ الرابعُ: ما قالَهَ ابنُ جريرٍ: " وقدْ يُحتملُ أيضًا إذا قُرِئَ كذلكَ أنْ يكونَ معناه: جعلناهم أمراءَ ففسقوا فيها " [٥].

وهذا الوجْهُ جليٌّ في قراءةِ منْ قرأَ: ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ متقلةً، (أَمَّرْنَا) بتشديدِ الميمِ، وهي قراءةٌ آحاديةٌ ليستْ متواترةً [٦]، وقدْ روى الإمامُ الطبريُّ هذا المعنى عنْ بعضِ السَّلفِ كابنِ عباسٍ، وأبي العاليةِ***، وغيرِهِم[٧].

---

* قولُهُ : (سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ)، السِّكَّةُ : هيَ " الطَّرِيقَةُ الْمُصْطَفَّةُ مِنَ النَّخْلِ "، و مَأْبُورَةٌ : " أيْ مُلْقَحَةٌ ". الرازي، مختار الصحاح (ص١٥١).

(١) [الإمام أحمد: مسند الإمام أحمد، حَدِيثُ سُوَيدِ بْنِ هُبَيْرَةَ، ١٧٢/٢٥–١٧٣ : حديث رقم ١٥٨٤٥].

(٢) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص١٤٦).

(٣) ضعَّفَ إسنادَهُ محققو مسندِ الإمامِ أحمد [شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون]. انظر: الإمام أحمد، مسند الإمام أحمد (ج١٧٣/٢٥)، حاشية رقم (١).

** عكرمة: هو عكرمة أبو عبد الله مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير... من الثالثة مات سنة أربع ومائة وقيل بعد ذلك. ابن حجر، تقريب التهذيب (ص ٣٩٧).

(٤) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٤٠٤/١٧–٤٠٥).

(٥) المرجع السابق (ج٤٠٣/١٧).

(٦) انظر: بازمول، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (ج٥٠١/٢).

*** أبو العالِيَةِ: هو رُفَيْعُ بنُ مِهْرَانَ الرِّيَاحِيُّ البَصْرِيُّ ، الإِمامُ، المُقْرِئُ، الحافظُ، المُفَسِّرُ، أحدُ الأَعْلاَمِ. أَدْرَك زمانَ النَّبِيِّ ﷺ وهوَ شابٌّ، وأسلمَ فِي خلافةِ أبي بكرٍ الصِّدِّيْقِ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ. مات سنة (٩٠ هـ)، وقيل: مات سنة (٩٣ هـ). انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج٤/ ٢٠٧ ، ٢١٣).

(٧) الطبري، جامع البيان (ج١٧/ ٤٠٤).

قال الباحثُ: أمَّا الوجهُ الثاني الذي مالَ إليْهِ ابنُ تيميةَ، ونصرَهُ ابنُ القيمِ– رحمةُ اللهِ عليْهِمَا– وهو كونُ الأمرِ في الآيةِ أمرًا كونيًا قدريًا لا أمرًا شرعيًا، فأولُ منْ قالَ بِهِ – حسبَ بحثِ الباحثِ – هو شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ – رحمه الله –، حتى إنَّ ابنَ كثيرٍ لمَّا ذكرَ هذا الوجهَ في بيانِ معنى: ﴿ أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا ﴾ لمْ يعزُهُ إلا أحدٍ منَ السلفِ [١]، معَ العلمِ أنَّ منْ منهجِهِ في التفسيرِ اعتناؤُهُ بنقلِ تفسيرِ السلفِ[٢]، وغالبُ الظَّنِ أنَّ ابنَ كثيرٍ لو وَقَفَ على قائلٍ بِهِ منَ المفسرينَ الأوائلَ لمَّا ترددَ في ذكرِهِ، لا سيمَّا وأنَّهُ جعلَهُ أولَ الأوجهِ في شرح الآيةِ؛ فلعلَّ شيخَ الإسلامِ وقفَ على هذا القولِ في كتابٍ ليسَ قريبًا من أيدي الناسِ، وربَّما استنبطَهُ منْ بعضِ عباراتِ السلفِ، أو يكونُ اجتهادًا منْهُ؛ كلُّ ذلك محتملٌ واللهُ أعلمُ.

أما باقي الأوجهِ (الأول والثالث والرابع) فإنَّها أوجهٌ محتملةٌ قريبةٌ ليسَ بينها تناقضٌ، فلا يبعدُ أنْ تكونَ كلُّها صحيحةً مرادةً للهِ ﷻ، لا سيما أنَّها جاءتْ قراءاتٌ أخرى تدلُّ عليْها؛ فيكونُ مجملُ ذلك: أنَّ اللهَ ﷻ إذا أرادَ أنْ يهلكَ قريةً كثَّرَ مترفيها، ثمَّ سلطَّهُم عليْها وجعلهُمْ أمراءَ، ثمَّ أمرَهُم بطاعتِهِ ففسقوا، فاستحقوا العذابَ، فكانَ الجزاءُ أنْ دمَّرَ اللهُ هذِهِ القريةَ تدميرًا[٣].

فظهر بما تقدم أن الأمر في الآية ليس أمرًا بالفسق – تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا–.

ولَوْ سُلِّمَ بأنَّ هذا أمرٌ بالفسقِ فهو كونيٌّ قدريٌّ، وليس أمرًا شرعيًا، يدلُّ على ذلك النصوصُ الأخرى في القرآنِ، ومعلومٌ الفرقٌ بينَ الأمرِ القدريِّ، والأمرِ الشرعيِّ.

لكنْ للزمخشري قولٌ آخرُ في هذه الآيةِ، حيثَ حملَ الأمرَ فيها على المجازِ لا على الحقيقةِ – دونَ سببٍ صحيحٍ، أو قرينةٍ صالحةٍ تقتضي القول بِهِ –؛ ثمَّ ذهبَ يتكلفُ بيانَ هذا المجازَ، ويرُدُّ على قولِ جمهورِ المفسرينَ في الآيةِ [٤]؛ ولذا قال الشنقيطيُّ حاكمًا على قولِ الزمخشري المذكورِ آنفًا بأنَّهُ : " كلامٌ كُلُّهُ ظاهرُ السقوطِ والبطلانِ، وقدْ أوضحَ إبطالَهُ أبو حيان في (البحر) [٥]، والرازي في تفسيرِهِ [٦]، معَ أنَّهُ لا يشكُ منصفٌ عارفٌ في بطلانِهِ" [٧] .

---

(١) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٥/٦١).

(٢) انظر: الذهبي، التفسير والمفسرون (ج١/١٧٤).

(٣) انظر: بازمول، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (ج ٥٠٢/٢).

(٤) انظر: الزمخشري، الكشاف (ج٢/٦٥٤).

(٥) انظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير (ج٧/٢٥-٢٦).

(٦) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب (ج٢٠/٣١٤).

(٧) الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (ج٣/٥٧٤).

المبحثُ الثالثُ

مسائلُ متفرقةٌ في الإلهياتِ

المطلبُ الأولُ

وعدُ اللهِ لأنبيائهِ بالنصرِ، ومقتلُ بعضِهم.

وعدَ اللهُ أنبياءَهُ وأولياءَهُ بالنصرِ في الحياةِ الدنيا وفي الآخرةِ، قالَ جلَّ شأنُهُ: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ [غافر: ٥١]؛ ومعَ هذا فقدْ قُتِلَ بعضُ الأنبياءِ والرسلِ، قال ﷻ: ﴿ كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾ [المائدة: ٧٠].

يقولُ الشيْخُ محمدُ الأمين – رحمه الله – : " قولُهُ تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

هذِهِ الآيةُ تدلُّ على أنَّهم قتلوا بعضَ الرسلِ، ونظيرُها قولُهُ تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٣] ....

وقدْ جاءَ في آياتٍ أخر ما يدلُّ على أنَّ الرُّسلَ غالبون منصورون، كقولِهِ: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، وكقوله: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ (١٧١) إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ (١٧٢) وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧١ – ١٧٣]...

وبيَّنَ تعالى أنَّ هذا النصرَ في دارِ الدنيا أيضًا كما في هذِهِ الآيةِ الأخيرةِ، وكما في قولِهِ: ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ الآية [غافر: ٥١] " (١) .

ثُمَّ قالَ مجيبًا عنْ ذلك: "والذي يظهرُ في الجوابِ عنْ هذا أنَّ الرسلَ قسمانِ:

قسمٌ أُمِرُوا بالقتالِ في سبيلِ اللهِ، **وقسمٌ** أُمِرُوا بالصبرِ والكفِ عنْ الناسِ. فالذينَ أُمِرُوا بالقتالِ وَعَدَهم اللهُ بالنصرِ والغلبةِ في الآياتِ المذكورةِ، والذينَ أُمِرُوا بالكفِ والصبرِ همْ الذينَ قُتِلُوا ليزيدَ اللهُ رفعَ درجاتِهم العليةِ بقتلِهِم مظلومين. وهذا الجمعُ مفهومٌ منَ الآياتِ لأنَّ النصرَ

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٢٧-٢٨).

والغلبةَ فيهِ الدلالةُ بالالتزامِ على جهادٍ ومقاتلةٍ.... وأمَّا على القولِ بأنَّ غلبةَ الرُّسلِ ونصرتَهُم بالحجةِ والبرهانِ، فلا إشكالَ في الآيةِ. واللهُ أعلمُ " [١] .

فالجوابُ عندَ الشِّنْقِيطي – رحمه الله – يحتملُ أمرينِ:

الأولُ: أنَّ منَ الرسلِ مَنْ أُمِرَ بالقتالِ، فهؤلاءِ موعودونَ بالنصرِ والغلبةِ على عدوِّهِم بالسيفِ والسنانِ.

ويُسْتفادُ منَ الآياتِ أنَّهُ لنْ يُقْتَلَ نبيٌّ في قتالٍ قط؛ لأنَّ المقتولَ ليسَ بغالبٍ؛ لأنَّ القتلَ قسمٌ مقابلٌ للغلبةِ، أمَّا الرُّسل الذين جاءَ في القرآنِ أنَّهم قُتِلُوا فلمْ يكنْ قتلُهُم في جهادِ السيفِ [٢].

ومنَ الرسلِ منْ لمْ يُؤْمرْ بالقتالِ، وأُمِرَ بالكفِ والصبرِ فَقُتِلَ؛ ليزيدَ اللهُ رفعَ درجتِهِ العليةِ.

الثاني: بأنَّ غلبةَ الرسلِ ونصرتَهمْ كانتْ بالحجةِ والبرهانِ، وهي ثابتةٌ لجميعِ الرسلِ [٣].

وعليْهِ فغلبةُ الرسلِ– عليهم الصلاةُ السلامُ– على عدوِّهم عَلَى نَوعين:

الأولُ: مَنْ بُعِثَ منهم بالحربِ فهو غالبٌ في الحربِ.

الثاني: منْ بُعِثَ منهم بغيرِ حربٍ فهو غالبٌ بالحجةِ.

وهذا هو قولُ الزجاجِ [٤]، و بعدَهُ ابنُ أبي زمنين* [٥] أيضًا.

وقد ذَكرَ المفسرونَ أوجهًا كثيرةً لنصرِ اللهِ ﷻ لرسلِهِ، كابنِ جريرٍ الطبريِّ حيثُ أوردَ هذه الإشكالَ، ثمَّ أجابَ عليْهِ:

أنَّ لقولِهِ: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ وجهينِ كلاهما صحيحٌ معناه.

أحدُهُما: أنْ يكونَ معناه إنَّا لننصرُ رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا:

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٢٨–٢٩).

(٢) انظر: الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (ج٧/٨٨٤).

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج٥/١٤١).

* ابن أبي زمنين: هو محمد بن عبدالله بن عيسى المرّي، أبو عبدالله، المعروف بابن أبي زمنين. فقيهٌ مالكيٌّ، من الوعاظ الأدباء. له كتب كثيرة ، منها (أصول أهل السُّنَّة) و(تفسير القرآن) وغيرها. توفي سنة (٣٩٩هـ). انظر: الزركلي، الأعلام (ج٦/٢٢٧).

(٥) ابن أبي زمنين، تفسير القرآن العزيز (ج٤/٣٦٤).

إمَّا– بإعلائِنَاهُم على منْ كَذَّبَنَا وإظفارِنا بِهِم، حتى يقهروهم غلبةً، ويُذِلُّوهم بالظفرِ ذلةً، كالذي فُعِلَ منْ ذلك بداودَ، وسليمانَ، ومحمدٍ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهم أجمعين.

وإمَّا– بانتقامِنَا ممنْ حادَّهم وشاقَّهم بإهلاكِهِم وإنجاءِ الرُّسلِ ممنْ كذَّبهم وعاداهم، كالذي فعلَ – تعالى ذِكْرُهُ – بنوحٍ وقومِهِ(منْ تغريقِ قومِهِ وإنجائِهِ منْهم)، وموسى وفرعونَ وقومِهِ، ونحوِ ذلك.

أوْ– بانتقامِنِا في الحياةِ الدنيا منْ مكذِّبيهم بعدَ وفاةِ رسولِنا منْ بعدِ مهلكِهِم، كفعلِنَا بقتلةِ يحيى، منْ تسليطِنَا بختنصرَ عليهم، وكانتصارِنا لعيسى منْ مريدي قتلِهِ بالرومِ حتى أهلكناهُمْ بهم.....

والوجهُ الآخرُ: أنْ يكونَ هذا الكلامُ على وجهِ الخبرِ عنِ الجميعِ منَ الرسلِ والمؤمنين، والمرادُ واحدٌ، فيكون تأويلُ الكلامِ حينئذٍ: إنَّا لننصرُ رسولَنا محمدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم والذينَ آمنوا بِهِ في الحياةِ الدنيا، ويومَ يقومُ الأشهادُ، كما بيَّنا فيما مضى أنَّ العربَ تُخْرِجُ الخبرَ بلفظِ الجميعِ، والمرادُ واحدٌ إذا لمْ تَنصب للخبرِ شخصًا بعينِهِ (١).

وكذلكَ الرازي ذكرَ أوجهًا سبعةً – في تفسيرِهِ – لنصرِ اللهِ لرسلِهِ. منْ الأوجهِ التي ذَكَرَها – ولمْ يأتِ ذكْرُهَا فيما سبقَ– قولُهُ – رحمه الله – : " واعلمْ أنَّ نصرةَ اللهِ المحقينَ تحصلُ بوجوهٍ ...

وثانيها: أنَّهم منصورونَ بالمدحِ والتعظيمِ، فإنَّ الظلمةَ وإنْ قهروا شخصًا منَ المحقينَ إلا أنَّهم لا يقدرونَ على إسقاطِ مدحِهِ عنْ ألسنةِ الناسِ.

وثالثُها: أنَّهمْ منصورونَ بسببِ أنَّ بواطنَهم مملوءةٌ منْ أنوارِ الحجةِ وقوةِ اليقينِ، فإنَّهم إنَّما ينظرونَ إلى الظلمةِ والجهالِ كما تنظرُ ملائكةُ السمواتِ إلى أخسِ الأشياءِ.

ورابعُها: أنَّ المبطلينَ وإنْ كانَ يتفقُ لهمْ أنْ يحصلَ لهمْ استيلاءٌ على المحقينَ، ففي الغالبِ أنَّ ذلك لا يدومُ؛ بلْ يُكشفُ للناسِ أنَّ ذلكَ كانَ أمرًا وَقعَ على خلافِ الواجبِ ونقيضِ الحقِ.

وخامسُها: أنَّ المحقَ إنِ اتفقَ لهُ أنْ وقعَ في نوعٍ من أنواعِ المحذورِ فذلكَ يكونُ سببًا لمزيدِ ثوابِهِ وتعظيمِ درجاتِهِ.

---

(١) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢١/٤٠٠-٤٠١). باختصار وتصرف.

وسادسُها: أنَّ الظلمةَ والمبطلينَ – كما يموتونَ – تموتُ آثارُهُم ولا يبقى لهمْ في الدنيا أثرٌ ولا خبرٌ. وأمَّا المحقونَ فإنَّ آثارَهم باقيةٌ على وجهِ الدهرِ والناسُ بهمْ يقتدونَ في أعمالِ البرِ والخيرِ، ولمِحَنِهِمْ يتركون. فهذا كلُّهُ أنواعُ نصرةِ اللهِ للمحقينَ في الدنيا " [1] .

فهذه أوجهٌ كثيرةٌ – ذكرها أهلُ العلمِ– يتحقَّقُ بها نصرُ اللهِ ﷻ لأوليائِهِ منَ الرسلِ والأنبياءِ والصالحين؛ وإنْ كانَ بعضُ هذِهِ الوجوهِ قدْ لا يسلمُ منْ نقدٍ أو نقضٍ أو معارضةٍ، لكنْ المقطوعَ بِهِ أنَّ اللهَ تباركَ وتعالى لا يُخْلِفُ وَعْدَهُ لعبادِهِ المتقينَ؛ والله أعلم.

---

(١) الرازي، مفاتيح الغيب (ج٢٧/٥٢٤).

المطلبُ الثاني

نسبةُ الحسناتِ والسيئاتِ إلى اللهِ

معلومٌ أنَّ النعمةَ والمصيبةَ واقعتانِ بتقديرِ اللهِ ﷻ، وقدْ جاءَ نصُّ القرآنِ بذلك؛ لكنْ جاءَ نسبةُ المصيبةِ إلى بعضِ الخلقِ في بعضها.

قال الشِّنْقِيطيُّ – رحمه الله – : " قولُهُ تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِكَ قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٨]. لا تعارضَ بينَهُ وبينَ قولِهِ تعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] " [١] .

ثمَّ قالَ مجيبًا: "والجوابُ ظاهرٌ، وهو أنَّ معنى قولِهِ:﴿وَإِن تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾أي: مطرٌ وخصبٌ وأرزاقٌ وعافيةٌ، يقولوا: هذا أكرمَنَا اللهُ بِهِ، ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ أي: جدبٌ وقحطٌ وفقرٌ وأمراضٌ، يقولوا: هذِهِ منْ عندِك، أيْ: منْ شؤمِكَ يا محمدُ، وشؤمِ ما جئتَ بِهِ. قلْ لهم: كلُّ ذلك منْ اللهِ.

ومعلومٌ أنَّ اللهَ هو الذي يأتي بالمطرِ والرزقِ والعافيةِ، كما أنَّهُ يأتي بالجدبِ والقحطِ والفقرِ والأمراضِ والبلايا. ونظيرُ هذِهِ الآيةِ قولُ اللهِ في فرعونَ وقومِهِ معَ موسى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُ﴾ [الأعراف: ١٣١]. وقولُهُ تعالى في قومِ صالحٍ مع صالحٍ: ﴿قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَن مَّعَكَ﴾ الآية [النمل: ٤٧]، وقولُ أصحابِ القريةِ للرسلِ الذين أُرسلوا إليهم: ﴿قَالُوا إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا لَنَرْجُمَنَّكُمْ﴾ الآية [يس: ١٨] " [٢] .

وبنحوِهِ قالَ أهلُ التأويلِ، كابنِ جريرٍ الطبريّ: إنْ نالهم رخاءٌ، وظفرٌ، وفتحٌ، وأصابوا غنيمةً، قالوا: هذا منْ قبلِ اللهِ ومنْ تقديرِهِ؛ وإنْ نالهم شدةٌ منْ عيشٍ، وهزيمةٍ منْ عدوٍ، وجراحٍ، وألمٍ، قالوا: يا محمدُ: هذه منْ عندِك، بخطئِكَ التدبيرَ، معَ أنَّ كلَّ ذلك منْ عندِ اللهِ [٣] .

ثمَّ أسندَ ابنُ جريرٍ الطبريُّ هذا المعنى عنْ مفسري السَّلفِ [٤] .

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٩١).

(٢) المرجع السابق (ص٩١-٩٢).

(٣) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٨/٥٥٥-٥٥٦). بتصرف.

(٤) انظر: المرجع السابق (ج٨/٥٥٥-٥٥٧).

وكذا عندَ البغويِّ [١]، وأبي منصور الماتريدي [٢]، والزمخشري [٣] ، وغيرِهم.

فالمقصودُ أنَّ ما يُصيبُ الأنسانَ منْ نِعَمٍ أو مصائبَ أو نِقَمٍ كلُّه منْ عندِ اللهِ، كائنٌ بتقديرِهِ وقضائِهِ، وليسَ منْ عندِ النبيِّ ﷺ – كما يزعمُ الكفارُ والمنافقونَ–.

أما الآية الأخرى فقد نسبت الحسنة إلى الله ﷻ ، والسيئة إلى الناس، قال الشيخُ الشنقيطي – رحمه الله – مبينًا:" وأمَّا قولُهُ: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٧٩] أيْ: لأنَّهُ هو المتفضلُ بكلِّ نعمةٍ، ﴿وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] أيْ: منْ قِبَلِك ومنْ قِبَلِ عملِكَ أنتَ، إذ لا تصيبُ الإنسانَ سيئةٌ إلا بما كسبتْ يداه، كما قالَ تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٠] " [٤] .

وبنحوِهِ قالَ أهلُ التأويلِ كالطبريِّ [٥]، والبغويِّ [٦]، والقرطبيِّ [٧]، وغيرِهم.

ولبعضِ المفسرين للآيةِ أقوالٌ أخرى، وتفصيلاتٌ زائدةٌ، أعرضتُ عنْها لعدمِ الحاجةِ لها، وفيما ذكر كفايةٌ.

فهذا خطابٌ للنبيِّ ﷺ والمرادُ غيرُهُ منْ أمتِهِ ممنْ يقعُ في الآثمِ والمعاصي، والإنسانُ هو الذي يجلبُ على نفسِهِ المصائبَ بسببِ ما يقترفُ منَ المحرماتِ.

قالَ البغويُّ – رحمه الله – :" فإنْ قيلَ: كيفَ وجهُ الجمعِ بينَ قولِهِ: قلْ كلٌّ منْ عندِ اللهِ وبين قولِهِ فمنْ نفسِك؟

قيلَ: قولُهُ قلْ كلٌّ منْ عندِ اللهِ أيْ: الخصبُ والجدبُ، والنصرُ والهزيمةُ كلُّها منْ عندِ اللهِ، وقولُهُ: فمنْ نفسِكَ أيْ: وما أصابك منْ سيئةٍ منْ اللهِ فبذنبِ نفسِكَ عقوبةً لك... " [٨] .

---

(١) انظر: البغوي، جامع البيان (ج١/٦٦٥).

(٢) انظر: الماتريدي، تفسير الماتريدي (ج٣/٢٦٥).

(٣) انظر: الزمخشري، الكشاف (ج١/٥٣٨).

(٤) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٩٢).

(٥) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٨/٥٥٨).

(٦) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج١/٦٦٥).

(٧) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج٥/٢٨٥).

(٨) البغوي، معالم التنزيل (ج١/٦٦٥-٦٦٦).

ومنْ ثَمَّ فلمْ يبقَ في الآياتِ ما قدْ يُشْكِلُ؛ فإضافةُ الحسنةِ والسيئةِ – النعمِ أو المصائبِ – إلى اللهِ في الآيةِ الأولى لأنَّهما بتقديرِهِ وقضائِهِ وخلقِهِ، إما فضلًا وإما عدلًا.

أما إضافةُ السيئةِ إلى بعضِ خلقِهِ في الآياتِ الأخرى فلكونِهم همْ سببُها بعصيانِهم لربِهم ومخالفتِهم لأمرِهِ، وإنْ كانتْ لا تَخْرجُ أيضًا عن تقديرِ اللهِ لها.

فصحَّ إضافةُ السيئةِ إلى الناسِ باعتبارِ كونِهم سببًا، وإلى ربِنَا تباركَ وتعالى باعتبارِ تقديرِهِ لها وإيجادِه إياها عدلًا منه ﷻ .

وقدْ أوردَ البغويُّ وجهًا آخرَ في الجمعِ بينَ الآيتينِ فقالَ: " وقالَ بعضُهم: هذِهِ الآيةُ متصلةٌ بما قبلها، والقولُ فيهِ مضمرٌ تقديرُهُ: فمالِ هؤلاءِ القومِ لا يكادونَ يفقهونَ حديثًا، يقولونَ: ما أصابَكَ منْ حسنةٍ فمنَ اللهِ وما أصابَكَ منْ سيئةٍ فمنْ نفسِكَ، قلْ كلٌّ منْ عندِ اللهِ " (١) .

فيكونُ معنى الآيتينِ – على الوجهِ الآخرِ–: إنْ أصابتْهُم حسنةٌ قالوا : هذِهِ منْ عندِ اللهِ، وإنْ أصابتْهُم سيئةٌ قالوا: هذِهِ منْ عندِكَ يا محمدُ، قلْ: كلٌّ منْ عندِ اللهِ. فما لهؤلاءِ القومِ لا يفقهونَ حديثًا؛ حيثُ يقولونَ: إنْ أصابَكَ حسنةٌ فمنَ اللهِ، وإنْ أصابَكَ سيئةٌ فمنَ نفسِكَ.

ولا يخفى أنَّ الوجهَ الأولَ أرجحُ، وهو المشهورُ عندَ أهلِ التفسيرِ، فهوَ المرويُّ عنِ السلفِ، وظاهرٌ منْ سياقِ الآياتِ، كما أنَّهُ الذي يتبادرُ إليهِ الذهنُ، ولا يحتاجُ إلى تقديرٍ وتكلفٍ.

---

(١) البغوي، معالم التنزيل (ج١/٦٦٦).

المَطْلبُ الثالثُ

فعلُ العَبْدِ واقعٌ بمشيئتِهِ واختيارِه، ومخلوق لله ﷻ

منَ المقررِ في عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعةِ أنَّ للإنسانِ– مسلمًا أو كافرًا– مشيئةً واختيارًا وفعلًا على الحقيقةِ، وإنْ كانتْ مشيئتُهُ تابعةً لمشيئةِ اللهِ ﷻ، وهو وفعلُهُ مخلوقٌ للهِ ﷻ .

لكنْ في القرآنِ ما يدلُّ على أنَّ اللهَ هو الذي يجعلُ في النفسِ فجورَهَا أو تقواهَا.

قالَ الشيخُ محمدٌ الأمينُ – رحمه الله – : " قولُهُ تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٨]، يدلُّ على أنَّ اللهَ هو الذي يجعلُ الفجورَ والتقوى في القلبِ. وقدْ جاءتْ آياتٌ تدلُّ على أنَّ فجورَ العبدِ وتقواه باختيارِهِ ومشيئتِهِ، كقولِهِ تعالى: ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]، وقولِهِ تعالى: ﴿اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦]، ونحوِ ذلك " [(١)].

ثمَّ بينَ الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله – وسطيةَ أهلِ السنةِ بينَ طائفتينِ ضالتينِ في هذِا البابِ فقالَ: " وهذِهِ المسألةُ هي التي ضلَّ فيها القدريةُ والجبريةُ.

أمَّا القدريةُ: فَضَلُّوا بالتفريطِ؛ حيثُ زعموا أنَّ العبدَ يخلقُ عمَلَ نفسِهِ استقلالًا، منْ غيرِ تأثيرٍ لقدرةِ اللهِ فيْهِ.

وأمَّا الجبريةُ: فضَلُّوا بالإفراطِ؛ حيثُ زعموا أنَّ العبدَ لا عملَ لهُ أصلًا حتى يُؤاخذَ بِهِ.

وأمَّا أهلُ السنةِ والجماعةِ: فلمْ يُفَرِّطُوا ولمْ يُفْرِطُوا، فأثبتوا للعبدِ أفعالًا اختياريةً، ومنَ الضروريِّ عندَ جميعِ العقلاءِ أنَّ الحركةَ الارتعاشيةَ ليستْ كالحركةِ الاختياريةِ، وأثبتوا أنَّ اللهَ خالقُ كلِّ شيءٍ، فهو خالقُ العبدِ وخالقُ قدرتِهِ وإرادتِهِ، وتأثيرُ قدرةِ العبدِ لا يكونُ إلا بمشيئةِ اللهِ تعالى، فالعبدُ وجميعُ أفعالِهِ بمشيئةِ اللهِ تعالى؛ معَ أنَّ العبدَ يفعلُ اختيارًا بالقدرةِ والإرادةِ اللتينِ خلقَهُمَا اللهُ فيهِ فعلًا اختياريًا يُثَابُ عليْهِ ويُعَاقبُ " [(٢)] .

فأهلُ الإسلامِ انقسموا في أفعالِ العبادِ إلى ثلاثةِ مذاهبَ رئيسةٍ– طرفانِ ووسطٌ–:

الأول: الجبريةُ: وهمُ الذينَ غلوا في إثباتِ القدرِ، وزعموا أنَّ العبدَ ليسَ لهُ قدرةٌ ولا اختيارٌ، وإنما هو مسيرٌ لا مخيرٌ، كالشجرةِ في مهبِ الريحِ؛ فلمْ يُفَرِّقوا بينَ فعلِ العبدِ الواقعِ

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٣٦٤).

(٢) المرجع السابق.

باختيارِهِ، وبينَ الفعلِ الواقعِ عليْهِ بغيرِ اختيارِهِ، معَ أنَّ الفرقَ بينهما مدركٌ بالحسِ والعقلِ، فضلًا عنْ نصوصِ الشرعِ (١).

الثاني: القدريةُ: وهمُ الذينَ غَلَوا في إثباتِ قدرةِ العبدِ واختيارِهِ؛ حتى نَفَوا أنْ يكونَ للهِ تعالى مشيئةٌ أو خلقٌ لما يفعلُهُ العبدُ – تعالى اللهُ عمَّا يقولُ الظالمونَ علوًا كبيرًا –، فالعبدُ عنْدهُم مستقلٌ بعملِهِ مشيئةً وخلقًا (٢).

وبالغتْ طائفةٌ أخرى منَ القدريةِ فقالوا: إنَّ اللهَ تعالى لا يعلمُ بمَا يفعلُهُ العبادُ ألا بعدَ أنْ يقعَ منهم، فلمْ تقرَّ بعلمِ اللهِ السابقِ– تعالى اللهُ عما يقولونَ علوًا كبيرًا–. وهذِهِ الطائفةُ النافيةُ لعلمِ اللهِ السابقِ قدْ انقرضتْ وانتهتْ؛ وحكمَ الأئمةُ عليها بالكفرِ والخروجِ منَ الإسلامِ (٣).

الثالثُ: الوسطُ: وهمْ أهلُ السنَّةِ والجماعةِ؛ فقدْ كانوا وسطاً بينَ الطائفتينِ المذكورتينِ آنفًا، وبنوا مسلكَهُم على أصولٍ متينةٍ من الأدلةِ النقليةِ والعقليةِ؛ ففرَّقوا بينَ أفعالِ الإنسانِ الاختياريةِ كالطاعةِ والمعصيةِ التي يترتبُ عليها الثوابُ والعقابُ، وبينَ ما يقعُ عليْهِ منْ غيرِ اختيارٍ منْهُ كلونِهِ وطولِهِ، وكالأمراضِ والمصائبِ وغيرِها (٤) .

فأفعالُ العبادِ عندَ أهلِ السنةِ كائنةٌ باختيارِهم ومشيئتِهم، قالَ تعالى:﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وهي مسندةٌ إليهمْ حقيقةً، وإنْ كانتْ مشيئتُهُم تابعةً لمشيئةِ اللهِ، وأفعالُهُم مخلوقةً لهُ ﷻ كما في قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، فاللهُ هو الذي خلقَ الإنسانَ، وخلقَ آلاتِهِ، وجوارحَهُ، وقدرتَهُ، ومشيئتَهُ، وما يَنْتُجُ عنْها، فلإنسانُ ذاتًا وصفةً وفعلًا مخلوقٌ للهِ تباركَ وتعالى.

ثمَّ افترضَ الشنقيطيُّ– رحمه الله – مناظرةً منْ عنْدِهِ بينَ سنِّيٍّ وجبريٍّ فقالَ : "ولوْ فَرَضْنا أنَّ جبريًا ناظرَ سنيًا:

فقالَ الجبريُّ: حجَّتِي لربي أنْ أقولَ: إنِّي لستُ مستقلًا بعملٍ، وإنِّي لا بُدَّ أنْ تنفذَ في مشيئتُهُ وإرادتُهُ على وفقِ العلمِ الأزليِّ، فأنا مجبورٌ، فكيفَ يعاقبُني على أمرٍ لا قدرةَ لي أنْ أحيدَ عنْهُ؟

---

(١) ابن عثيمين، رسالة في القضاء والقدر (ص٦–٧). بتصرف.

(٢) المرجع السابق، (ص٧). بتصرف.

(٣) انظر: الأشقر، القضاء والقدر (ص٥٧).

(٤) انظر: ابن عثيمين، رسالة في القضاء والقدر (ص٧–٨).

فإنَّ السنيَّ يقولُ لَهُ: كلُّ الأسبابِ التي أعطاها للمهتدينَ أعطاها لكَ، جعلَ لكَ سمعًا تسمعُ بِهِ، وبصرًا تُبْصرُ بِهِ، وعقلًا تعقلُ بِهِ، وأرسلَ لكَ رسولًا، وجعلَ لكَ اختيارًا وقدرةً، ولمْ يبقَ بعدَ ذلكَ إلا التوفيقُ وهو ملكُهُ المحضُ، إنْ أعطاهُ ففضلٌ، وإنْ منعَهُ فعدلٌ.

كما أشارَ لَهُ تعالى بقولِهِ: ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام: ١٤٩] ، يعني أنَّ ملكَهُ للتوفيقِ حجةٌ بالغةٌ على الخلقِ، فمنْ أُعْطِيَهِ ففضلٌ، ومنْ منعَهُ فعدلٌ " [١] .

وهذِهِ المناظرةُ التي افترضَهَا الشنقيطيُّ ثمَّ أعقبَهَا: بأنَّ التوفيقَ ملكٌ للهِ يتفضلُ بِهِ على بعضٍ دون بعضٍ يتناسبُ معَ أحدِ وجوهِ تفسيرِ قولِهِ ﷻ :﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [الشمس: ٨]، وهو أنَّ المعنى: ألهمها الخيرَ والشرَ، أيْ: ألزَمَهَا فجورهَا وتقواهَا، وجعلَ فيها ذلك، يعني بتوفيقِهِ إيَّاها للتقوى، وخذلانِهِ إيَّاها للفجورِ [٢] .

وعندَ مسلمٍ عنْ أبي الْأَسْوَدِ الدِّيلِيِّ، قالَ: قالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ، أرأيْتَ مَا يعمَلُ النَّاسُ اليومَ وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أشيْءٌ قُضِيَ عليهِمْ وَمضَى علْيهِمْ مِنْ قَدَرِ مَا سَبَقَ؟ أوْ فيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَتَتِ الحُجَّةُ عليهِمْ؟ فقلْتُ: بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عليهِمْ، وَمَضَى عليهِمْ، قَالَ فقالَ: أفلَا يكونُ ظُلْمًا؟ قالَ: فَفزِعْتُ مِنْ ذَلِكَ فَزَعًا شديدًا، وَقلتُ: كُلُّ شَيْءٍ خَلْقُ اللهِ وَمِلْكُ يَدِهِ، فلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ، فقالَ لِي: يَرْحَمُكَ اللهُ إِنِّي لَمْ أُرِدْ بِمَا سَأَلْتُكَ إِلَّا لِأَحْزِرَ عَقْلَكَ، إِنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَتَيَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ، وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ مِنْ قَدَرٍ قَدْ سَبَقَ، أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَتَتِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: " لَا، بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ ﷻ :﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [الشمس: ٧، ٨] " [٣].

وبهذا السابقِ قدْ يَرِدُ الإشكالُ، وهو: أنَّ اللهَ ﷻ جعلَ في النفسِ فجورهَا وتقواهَا في أحدِ وجوهِ التفسيرِ، وقدْ دلَّ عليْهِ الحديثُ السابقُ، ومعَ ذلكَ أخبرَ النصُّ بأنَ للإنسانِ مشيئةً واختياراً.

فهلْ يُستفادُ منْ قولِهِ: ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ [الشمس: ٨] أنَّ الإنسانَ مجبرٌ على فعلِهِ ومكرهٌ عليْهِ ؟!! فليسَ لَهُ اختيارٌ ولا مشيئةٌ.

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص ٣٦٤- ٣٦٥).

(٢) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٥/ ٢٥٩). ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٨/ ٤١٢).

(٣) [مسلم: صحيح مسلم، القدر/ كيفية خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، ٢٠٤١/٤: حديث رقم٢٦٥٠].

والجوابُ: أمَّا كونُ الإنسانِ لا اختيارَ لهُ ولا مشيئةَ فالنصوصُ دالةٌ على بطلانِ ذلكَ، بلِ الحقُّ أنَّ لهُ اختيارًا ومشيئةً، ومشيئتُهُ تابعةٌ لمشيئةِ اللهِ، قالَ ﷻ :﴿ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقالَ: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان: ٣] ، وقالَ: ﴿ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ [الإنسان: ٢٩، ٣٠]، وقولُ اللهِ ﷻ : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ " لا يدلُّ على أنَّ العبدَ ليسَ بفاعلٍ لفعلِهِ الاختياريِّ، ولا أنَّهُ ليسَ بقادرٍ عليْهِ، ولا أنَّهُ ليسَ بمريدٍ؛ بلْ يدلُّ على أنَّهُ لا يشاؤُهُ إلا أنْ يشاءَ اللهُ " [١].

وأمَّا كونُ الإنسانِ مجبرًا على فعلِهِ ومكرهًا عليْهِ، كما يُكرِهُ الأبُ ابنتَهُ على الزواجِ، وكما يُكْرِهُ الحاكمُ الرجلَ المدينَ على بيعِ مالِهِ لسدادِ دينِهِ، فهو باطلٌ أيضًا؛ ولذا أنكرَ الأئمةُ هذا كالأوزاعيِّ، والثوريِّ، وأحمدَ، وغيرِهِم [٢] .

وإنما يُفْهَمُ المرادُ منَ الآيةِ في ضوءِ النصوصِ الأخرى، فمثلًا: حديثُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ شَيْئًا فَجَعَلَ يَنْكُتُ بِهِ الأَرْضَ، فَقَالَ: « مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَقْعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلاَ نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدَعُ العَمَلَ؟ قَالَ: « اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَيُيَسَّرُ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴾ [الليل: ٥،٦] الآيَةَ [٣] .

قالَ ابنُ حجرٍ – رحمه الله –: " وفيْهِ ردٌّ على الجبريةِ لأنَّ التيسيرَ ضدُ الجبرِ؛ لأنَّ الجبرَ لا يكونُ إلا عنْ كرهٍ ولا يأتي الإنسانُ الشيءَ بطريقِ التيسيرِ إلا وهوَ غيرُ كارهٍ لهُ " [٤].

فَعُلِمَ منْ هذا الحديثِ أنَّ منْ سبقَ في علمِ اللهِ أنَّهُ منْ أهلِ السعادةِ يسرَهُ اللهُ لعملِ أهلِ السعادةِ، ومنْ سبقَ في علمِ اللهِ أنَّهُ منْ أهلِ الشقاوةِ يسرَّهُ اللهُ لعملِ أهلِ الشقاوةِ، فيكونُ الإنسانُ مختارًا لأحدِ العملينِ، مريدًا لَهُ، فاعلًا منْ غيرِ إجبارٍ ولا إكراهٍ.

وبذلكَ يَسْقطُ استدلالُ الجبريِّ بهذِهِ الآيةِ، وتُفْهَمُ فهمًا سليمًا متوافقًا معَ سائرِ النصوصِ.

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج٨/٤٨٨).

(٢) انظر: المرجع السابق (ج٨/٤٦٢-٤٦٣).

(٣) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/{فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى}، ٦/١٧١: حديث رقم٤٩٤٩].

(٤) ابن حجر، فتح الباري (ج١١/ ٤٩٨).

وفي الآيةِ وجهٌ آخر، قالَ الشيخُ محمدٌ الأمينُ – رحمه الله – : " وأمَّا على قولِ منْ فسَّرَ الآيةَ الكريمةَ بأنَّ معنى: ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾: أنَّهُ بيَّنَ لها طريقَ الخيرِ وطريقَ الشرِ، فلا إشكالَ في الآيةِ، وبهذا المعنى فسَّرَها جماعةٌ منَ العلماءِ. والعلمُ عندَ اللهِ تعالى " [١]، وهو قولٌ مشهورٌ، ومنقولٌ عنِ السلفِ، قالَ ابنُ جريرٍ الطبريُّ – رحمه الله – : " وقولُهُ: ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴾ يقولُ تعالى ذكرُهُ: فبيَّنَ لها ما ينبغي لها أنْ تأتيَ أو تذرَ منْ خيرٍ، أو شرٍّ، أو طاعةٍ، أو معصيةٍ " [٢] .

ثمَّ نقلَ نحوَ هذا التفسيرِ عنْ السلفِ، كابنِ عباسٍ، ومجاهدٍ، وقتادةَ، وغيرِهم [٣] .

فهذانِ قولانِ في تفسيرِ الآيةِ:

الأولُ: أنَّ معنى ألهمَها فجورَهَا وتقواها: جعلَ في القلبِ الفجورَ أو التقوى وألقاهُ فيْهِ.

الثاني: أنَّ المعنى: بيَّنَ لها ما ينبغي أنْ تأتيَ أو تتركَ منْ خيرٍ أو شرٍ.

وقدْ استظهرَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ – رحمه الله – القولَ الأولَ في تفسيرَ الآيةِ؛ لأنَّ الإلهامَ استعمالُهُ مشهورٌ في إلهامِ القلوبِ لا في التبيينِ الظاهرِ الذي تقومُ بِهِ الحجةُ... إلخ [٤].

وكذلكَ انتصرَ ابنُ القيمِ للقولِ الأولِ، غيرَ أنَّهُ حملَ القولَ الثاني للسَّلفِ على معنى يتوافقُ مع القولِ الأولِ، فزالَ الاختلافُ بينَهُما.

قالَ ابنُ القيمِ – رحمه الله – : " فصلٌ: ومنْ ذلكَ إخبارُهُ سبحانَهُ بأنَّهُ هو الذي يلهمُ العبدَ فجورَهُ وتقواه، والإلهامُ الإلقاءُ في القلبِ، لا مجردُ البيانِ والتعليمِ، كما قالَهُ طائفةٌ منَ المفسرينَ، إذْ لا يُقَالُ لمنْ بيَّنَ لغيرِهِ شيئًا وعلَّمَهُ إيَّاهُ إنَّهُ قدْ ألهمَهُ ذلكَ؛ هذا لا يُعْرَفُ في اللغةِ البتةَ.... ومنْ فسَّرَ الآيةَ منَ السلفِ بالتعليمِ والتعريفِ، فمرادُهُ تعريفُ مستلزمٌ لحصولِ ذلكَ لا تعريفٌ مجردٌ عن الحصولِ فإنَّهُ لا يُسَمَّى إلهامًا وباللهِ التوفيقُ " [٥].

وهذا قولٌ حسنٌ يجمعُ بينَ الوجهينَ. والله أعلم.

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٣٦٦).

(٢) الطبري، جامع البيان (ج٢٤/٤٥٤).

(٣) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢٤/٤٥٤-٤٥٥).

(٤) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١٦/١٤٥).

(٥) ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص٥٥).

الفَصْلُ الثَّاني

المسَائلُ الوارِدةُ في النـّبواتِ

المبحثُ الأولُ

في التعريفِ بالنبيِّ والرسولِ وبيانُ عصمةِ الأنبياءِ

المطلبُ الأولُ

التعريفُ بالنبيِّ والرسولِ

أولًا: في اللغةِ:

النَّبِيّ: إمَّا أنْ تكونَ اللفظةُ أصلُهَا **(نَبَأَ)** بالهمزِ، أوْ أصلُهَا **(نَبَا)** بالحرفِ المعتلِ.

فإنْ كانتْ منَ الأولِ: ف" النَّبأُ، مُحَرَّكَةً: الخَبَرُ.... والنَّبِيءُ: المُخْبِرُ عن الله تعالى، وتَرْكُ الهمزِ هو المختارُ " [١] ، " يُقالُ: (نَبَأَ) وَ (نَبَّأَ) وَ (أَنْبَأَ) أَيْ: أَخْبرَ، وَمِنْهُ (النَّبِيُّ)؛ لِأَنَّهُ أَنْبَأَ عنِ اللَّهِ، وهوَ فَعِيلٌ بِمعْنَى فَاعِلٍ، تَرَكُوا هَمْزَهُ كَالذُّرِّيَّةِ وَالْبَرِيَّةِ وَالْخَابِيَةِ، إِلَّا أهْلَ مَكَّةَ فَإِنَّهُمْ يَهْمِزُونَ الأَرْبعَةَ " [٢]، وعندَ البعضِ النَّبِيءُ فَعِيلٌ بِمعْنَى مُفْعِل، وليسَ بمعنى فاعلٍ، كما في نَذِير بِمعْنَى مُنْذِر، وأَلِيمٍ بِمعْنَى مُؤْلِمٍ [٣] .

وإنْ كانَ منَ الثاني: ف" (النَّبْوَةُ) وَ(النَّبَاوَةُ) مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ، فَإِنْ جَعَلْتَ (النَّبِيَّ) مَأْخُوذًا مِنْهُ أَيْ: أَنَّهُ شَرُفَ عَلَى سَائرِ الخَلْقِ، فأصْلُهُ غَيرُ الهَمْزِ وَهوَ فَعِيلٌ بِمعْنَى مَفْعُولٍ" [٤].

ومنْ ثَمَّ: فيجوزُ أنْ يكونَ (النَّبي) مأخوذًا منَ النبأ؛ لأنَّهُ مخبرٌ عنِ اللهِ ﷻ ، ويجوزُ أنْ يكونَ مأخوذًا من النَّبَاوةِ؛ لرِفْعةِ شأنِهِ، وعلوِ منزلتِهِ على سائرِ الناسِ، فهذانِ احتمالانِ. والثالثُ: أنَّ النَّبيَّ في اللغةِ هو الطريقُ، وإنَّما سُمِّيَ النبيُّ نبيًا لبيانِ أمرِهِ، وكونِهِ الطريقَ إلى اللهِ ﷻ [٥].

الرَّسولُ: منْ (رسل) و: " الراءُ والسينُ واللامُ أصلٌ واحدٌ مطردٌ منقاسٌ، يدلُّ على الانبعاثِ، والامتدادِ" [٦]، " والرَّسولُ معناهُ في اللغةِ: الذي يتابعُ أخبارَ الذي بعثَهُ، أُخِذَ منْ قولِ

---

(١) الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ص٥٣).

(٢) الرازي، مختار الصحاح (ص٣٠٣).

(٣) انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج١/١٦٢).

(٤) الرازي، مختار الصحاح (ص٣٠٤).

(٥) انظر: ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس (ج٢/١١٢-١١٣). الخطابي، غريب الحديث (ج٣/١٩٣).

(٦) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٢/٣٩٢).

العربِ: قدْ جاءتْ الإبلُ رَسَلاً: إذا جاءتْ متتابعةً "[١]، " وَأَرْسَلْتُ رَسُولًا بَعَثْتُهُ بِرِسَالَةٍ يُؤَدِّيهَا، فهوَ فعولٌ بمعنى مفعولٍ "[٢].

ثانيًا: الفرقُ بينَ النَّبِيِّ والرسولِ في الشرعِ:

وفي ذلكَ مذهبانِ معروفانِ:

الأولُ: أنَّ النبيَّ والرسولَ مترادفانِ لا فرقَ بينَهُما، فكلُّ رسولٍ نبيٌّ، وكلُّ نبيٍّ رسولٌ[٣] .

الثاني: أنَّ هناك فرقًا بين النبيِّ والرسولِ، وهو قولُ الجمهورِ[٤].

قالَ الباحثُ: والقولُ الثاني هو المختارُ؛ لأن نصوصُ الوحيِ ترجحُهُ عنِ الأولِ، منها:

الأولُ: قولُ الله ﷻ : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ . . . ﴾ [الحج: ٥٢]، حيثُ عطفتِ الآيةُ النبيَّ على الرسولِ، والعطفُ يقتضي المغايرةَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليْهِ، فثبتَ وجودُ فرقٍ بينَهُمَا.

الثاني: قولُهُ – تباركَ وتعالى– :﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مُوسَىٰ إِنَّهُ كَانَ مُخْلَصًا وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾[مريم: ٥١].

فَجَمْعُ اللهِ لموسى ﷺ الوصفينِ: أنَّهُ رسولٌ، وأنَّهُ نبيٌّ، دالٌّ على أنَّ الرسولَ فيْهِ معنى زائدٌ على معنى النبوةِ[٥].

وممَّا يُستأنسُ بِهِ في التفريقِ بينَ النبيِّ والرسولِ، ما جاءَ في الصحيحين منْ حديثِ البراءِ بنِ عازبٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : " إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ، فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاَةِ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ، ثُمَّ قُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ، فَأَنْتَ عَلَى الفِطْرَةِ، وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ ". قَالَ: فَرَدَّدْتُهَا عَلَى

---

(١) ابن الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس (ج١/٣٤).

(٢) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (ج١/٢٢٦).

(٣) انظر: الخميس، أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة (ص٤٦٧–٤٦٨).

(٤) انظر: العثيمين، شرح العقيدة السفارينية (ج١/٥٢٧).

(٥) انظر: الأشقر، الرسل والرسالات (ص١٤).

النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ: وَرَسُولِكَ، قَالَ: «لاَ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» (١) .

فالآيةُ الأولى واضحةُ الدلالةِ على وجودِ فرقٍ بينَ الرسولِ والنبيِّ، والثانيةُ تدلُّ على أنَّ معنى الرسالةِ فيها زيادةٌ على معنى النبوةِ، وحديثُ البراءِ بنِ عازبٍ قدْ يُستفادُ منْهُ اختلافُ معنى كلٍّ منْهما، فضلًا عنِ اختلافِ معنى النبيِّ عنْ معنى الرسولِ في اللغةِ.

ولذلكَ قالَ القاضي عياضٌ* بعدَ ذكرِهِ اختلافَ العلماءِ: هلْ النبيُّ والرسولُ بمعنى أوْ بمعنيينِ: "والصحيحُ والذي عليْهِ الجمّاءُ الغفيرُ: أنَّ كلَّ رسولٍ نبيٌّ، وليسَ كلُّ نبيٍّ رسولًا" (٢).

ثمَّ اختلفَ القائلونَ بالتفريقِ بينَ النبيِّ والرسولِ في تحديدِ الفرقِ بينَهُمَا على أقوالٍ عدةٍ، لا يكادُ يسلمُ أحدُهَا منَ الاعتراضِ (٣)، غيرَ أنَّ المشهورَ منْهَا في التفريقِ بينَهُمَا أنَّ **النبيَّ:** منْ نبَّأَهُ اللهُ وأوحى إليْهِ، لكنَّهُ لمْ يُؤْمرْ بالتبليغِ. **والرسولَ:** منْ أوحى اللهُ إليْهِ، وأمرَهُ بالتبليغِ (٤) .

وهذا الحدُّ – رغمَ شهرتِهِ – يُعترضُ عليْهِ منْ وجوهٍ:

الأولُ: دلَّ القرآنُ على أنَّ كلَّ رسولٍ ونبيٍّ إنَّما هو مرسلٌ منَ اللهِ، قالَ تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج: ٥٢]، وكونُهُ مرسلًا منَ اللهِ إلى الناسِ يعني أنَّهُ مأمورٌ بالبلاغِ، قالَ الشيخُ محمدٌ الأمينُ – رحمه الله – :" وآيةُ الحجِ هذه تبينُ أنَّ ما اشتهرَ على ألسنةِ أهلِ العلمِ منْ أنَّ النبيَ هو منْ أُوحِيَ إليْهِ وحيٌ، ولمْ يُؤْمرْ بتبليغِهِ، وأنَّ الرسولَ هو النبيُّ الذي أوحيَ إليْهِ،

---

(١) [البخاري: صحيح البخاري، الوضوء/فضلِ منْ باتَ على الوضوءِ، ١/٥٨-٥٩: حديث رقم ٢٤٧] [مسلم: صحيح مسلم، الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ/ما يقولُ عندَ النومِ وأخذِ المضجعِ، ٤/٢٠٨١: حديث رقم٢٧١٠]

* القاضي عياض: هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل: عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته. كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم. ولي قضاء سبتة، ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة. وتوفي بمراكش مسموما سنة (٥٤٤ هـ). الزركلي، الأعلام (ج٥/٩٩).

(٢) اليحصبي، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ج١/٤٨٨-٤٨٩).

(٣) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب (ج٢٣/٢٣٦). الخميس، أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة (ص٤٧٠-٤٧٣).

(٤) انظر: ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية (ج١/١٥٥). السفاريني، لوامع الأنوار البهية (ج١/٤٩). الحكمي، معارج القبول بشرح سلم الوصول (ج١/٧٤).

وأُمِرَ بتبليغِ ما أوحيَ إليْهِ غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ قولَهُ تعالى:﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ... ﴾ الآية يدلُّ على أنَّ كلًا منْهُما مرسلٌ، وأنَّهُما معَ ذلكَ بينَهُمَا تغايرٌ " [1] .

الثاني: أنَّ مَا كُلِّفَ بِهِ الرسلُ والأنبياءُ، ومنْ بعدِهِم العلماءُ والمؤمنونُ، هو الالتزامُ بشرعِ اللهِ في أنفسِهِم وفي الناسِ، والبلاغُ، والدعوةُ إلى اللهِ ﷻ ، قالَ تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ﴾ [المائدة: ٤٤] . قالَ الحافظُ ابنُ كثيرٍ: " أيْ: لا يخرجونَ عنْ حُكمِهَا، ولا يبدلونَها، ولا يحرِّفونَها، ﴿ والربانيون والأحبار ﴾ أيْ: وكذلكَ الربانيونَ منْهُم وهمُ العُبَّادُ العلماءُ، والأحبارُ وهم العلماءُ ﴿ بما استحفظوا من كتاب الله ﴾ أيْ: بما اسْتُوْدِعُوا منْ كتابِ اللهِ الذي أُمِرُوا أنْ يُظْهِرُوهُ ويَعْمَلوا بِهِ " [2] .

وثبتَ في صحيحِ مسلمٍ منْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصِ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: " إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إِلَّا كَانَ حَقًّا عَلَيْهِ أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ، وَيُنْذِرَهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ... " الحديث [3].

بلْ أمرَ النبيُّ ﷺ آحادَ أمتِهِ أنْ يُبَلِّغوا فقالَ : " بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً .... " الحديث [4]، وهذا في حقِّ أفرادِ أمتِهِ ﷺ فكيفَ بمقامِ النبوةِ ؟!!

الثالثُ: أنَّ اللهَ ﷻ لعنَ الذينَ يكتمونَ العلمَ، فقالَ: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴾ [البقرة: ١٥٩] ، وهذا في حقِّ العلماءِ منْ أهلِ الكتابِ، فهلْ يسوغُ أنْ يُبِيحَ اللهُ ﷻ لبعضِ أنبيائِهِ أنْ لا يبلغَ ما أُوْحِيَ إليْهِ ؟!!!

فالرسلُ والأنبياءُ والعلماءُ منْ بعدِهِمْ مأمورونَ أنْ يبلغوا الناسَ ما آتاهم اللهُ منَ العلمِ. واللهُ أعلمُ.

---

(١) الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (ج٥/٨٠١-٨٠٢).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٣/١١٧).

(٣) [مسلم: صحيح مسلم، الإمارة /الأمر بالوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، ١٤٧٢/٣: حديث رقم ١٨٤٤].

(٤) [البخاري: صحيح البخاري، أحاديث الأنبياء/ما ذكر عن بني إسرائيل، ١٧٠/٤: حديث رقم ٣٤٦١].

ولعلَّ منْ أجودِ الأقوالِ في بيانِ الفرقِ بينَ النبيِّ والرسولِ ما حكاهُ شيْخُ الإسلامِ أبو العباس ابنُ تيميةَ – رحمه الله – حيثُ قالَ: " فالنبيُّ هوَ الذي يُنَبِّئُهُ اللهُ، وهو يُنَبِّئُ بمَا أنبأَ اللهُ بِهِ؛ فإنْ أُرسلَ معَ ذلكَ إلى منْ خالفَ أمرَ اللهِ ليبلغَهُ رسالةً منَ اللهِ إليْهِ فهو رسولٌ، وأمَّا إذا كانَ إنَّما يعملُ بالشريعةِ قبْلَهُ، ولمْ يُرسلْ هو إلى أحدٍ يُبَلِّغُهُ عنِ اللهِ رسالةً فهو نبيٌّ، وليسَ برسولٍ. قالَ تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ [الحج: ٥٢]، وقولُهُ: ﴿ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ فذكرَ إرسالاً يعمُّ النوعينِ، وقدْ خصَّ أحدَهُمَا بأنّهُ رسولٌ؛ فإنّ هذا هو الرسولُ المطلقُ الذي أمرَهُ بتبليغِ رسالتِهِ إلى منْ خالفَ اللهَ؛ كنوحٍ " (١) . والله أعلم .

(١) ابن تيمية، النبوات (ج٢/٧١٤).

المطلبُ الثاني

عِصْمةُ الأنْبياءِ

العِصْمةُ في اللغةِ :

مصدرٌ فِعْلُهُ (عَصَمَ)، و" العينُ والصادُ والميمُ أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على إمساكٍ ومنعٍ وملازمةٍ، والمعنى في ذلكَ كلِّهِ معنى واحدٌ، منْ ذلكَ العِصْمةُ: أنْ يعصمَ اللهُ تعالى عبدَهُ منْ سوءٍ يَقَعُ فيْهِ " [1] ، " يُقالُ: عَصَمَهُ الطعَامُ أَيْ: منعهُ منَ الجُوعِ. و الْعِصْمَةُ أيضًا الحِفْظُ، وقدْ عصمَهُ يَعْصِمُهُ بِالكَسْرِ عِصْمَةً فَانْعَصَمَ، واعْتَصَمَ باللَّهِ أَيِ: امْتنعَ بِلُطْفِهِ منَ المعصيةِ " [2] .

العِصْمَةُ في الشرعِ: عُرِّفَتْ العِصْمَةُ – شرعًا– بتعريفاتٍ عدةٍ [3]، منْ هذهِ التعريفاتِ:

تعريفُ الراغبِ الأصفهانيِّ: " عِصْمَةُ الأنبياءِ: حِفْظُهُ إيَّاهم أوّلًا بما خصَّهم بِهِ منِ صفاءِ الجوهرِ، ثمَّ بما أولاهُم منَ الفضائلِ الجسميّةِ، ثمّ بالنّصرةِ وبتثبّتِ أقدامِهِم، ثمّ بإنزالِ السّكينةِ عليهِمْ، وبحفظِ قلوبِهِم، وبالتّوفيق " [4] .

وقالَ: " والعصمةُ: فضلٌ إلهيٌّ يقوى بِهِ الإنسانُ على تحرِّي الخيرَ، وتجنبِ الشرِّ؛ حتى يصيرَ كمانعٍ لهُ منْ باطنِهِ، وإنْ لم يكنْ منعًا محسوسًا... " [5] .

تعريفُ الحافظُ ابنُ حجرٍ: " حِفظُهُمْ منَ النَّقَائصِ وَتخْصيصُهُمْ بالْكمالَاتِ النَّفيسَةِ والنُّصْرَةِ والثَّبَاتِ في الأُمُورِ وإِنْزالِ السَّكينَةِ " [6] .

وقيلَ: " ملكةٌ إلهيةٌ تمنعُ منْ فعلِ الْمعْصِيَةِ والميلِ إِليْهَا معَ القُدْرَةِ علَيْهِ " [7] .

وثمَّ تعريفاتٌ أخرى، تتقاربُ أحيانًا، وتختلفُ أخرى؛ لاختلافِ جوانبِ العصمةِ التي يتصفُ بها الأنبياءُ، فضلًا عن اختلافِ العلماءِ في بعضِ جوانبِها كما سيأتي.

---

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج٤/٣٣١).

(٢) الرازي، مختار الصحاح (ص٢١١).

(٣) انظر: المطرَفي، آيات عتاب المصطفى ﷺ في ضوء العصمة والاجتهاد (ص٢٩). الخميس، أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة (ص٤٨٠).

(٤) الأصفهانى، المفردات في غريب القرآن (ص٥٧٠).

(٥) الأصفهاني، الذريعة الى مكارم الشريعة (ص١٢٠).

(٦) ابن حجر، فتح الباري (ج١١/٥٠٢).

(٧) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (ج٢/٦٠٥).

ويُمكنُ أنْ يُقَالَ في تعريفِها: هي توفيقُ اللهِ ﷻ لأنبيائِهِ في تبليغِ الرسالةِ دونَ نقصٍ أو خطأٍ، وَتَخْصِيصُهُمْ بكمالاتِ النفسِ، ونصرُهُم، وحفظُهُ لهُمْ منْ كلِّ وصفٍ أو فعلٍ لا يليقُ بمقامِ النبوةِ معَ قدرتِهِم عليْهِ.

والذي يُلْجِأ إلى هذا البيانِ أنَّ الأنبياءَ وَقَاهُمُ اللهُ عدةَ أمورٍ، مِنْها:

أولًا: الخطأُ في التبليغِ:

أجمعَ أهلُ الإسلامِ على أنَّ الأنبياءَ والرسلَ معصومونَ في تبليغِ ما أمرَهُم الله بتبليغِهِ؛ لأنَّ حجةَ اللهِ على العبادِ لا تَسْتَقِيمُ إلا بذلكَ، قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ– رحمَهُ اللهُ –: " وهذِهِ العصمةُ الثابتةُ للأنبياءِ هي التي يحصُلُ بِهَا مقصودُ النبوةِ والرسالةِ؛ فإنَّ (النبيَّ) هو المنبئُ عنِ اللهِ، و(الرسولَ) هو الذي أرسلَهُ اللهُ تعالى، وكلُّ رسولٍ نبيٌّ وليسَ كلُّ نبيٍ رسولًا، والعصمةُ فيما يبلغونَهُ عنِ اللهِ ثابتةٌ؛ فلا يستقرُّ في ذلكَ خطأٌ باتفاقِ المسلمينَ " [1] .

ومنَ الأدلةِ على هذِهِ العصمةِ قولُ اللهِ ﷻ عنْ نبيِّنا محمدٍ ﷺ :﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وقولُهُ: ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾ [القيامة: ١٦ – ١٩]، وقولُهُ :﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [المائدة: ٦٧] ، وروى البخاريُّ في صحيحِهِ منْ حديثِ عَائِشَةَ رضيَ اللهُ عنْهَا، قالتْ: « مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَمَ شَيْئًا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَدْ كَذَبَ »، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [المائدة: ٦٧] الآيَةَ [2] .

وقالَ ابنُ جريرٍ الطبريُّ – رحمه الله – : " وأَعْلَمَهُ تعالى ذِكْرُهُ أَنَّهُ إنْ قصَّرَ عنْ إبلاغِ شيءٍ ممَّا أنزلَ إليْهِ إليْهِمْ، فهوَ في تركِهِ تبليغِ ذلكَ– وإنْ قلَّ ما لمْ يبلّغْ منْهُ– فهوَ في عظيمِ ما ركبَ بذلكَ منْ الذَّنبِ بمنزلتِهِ لو لمْ يبلِّغْ منْ تنزيلِهِ شيئًا " [3].

وغيرُ ذلكَ منَ أدلةِ النقلِ والعقلِ التي لا تخفى على أهلِ العلمِ.

---

(١) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى (ج٥/٢٥٦).

(٢) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/ {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ}، ٦/٥٢: رقم الحديث٤٦١٢]

(٣) الطبري، جامع البيان (ج١٠/٤٦٧).

ثانيًا: العصمةُ منَ الوقوعِ في الكفرِ، والشركِ:

لمْ يُعْهَدْ عنِ النبيِّ ﷺ – قبلَ البعثةِ– أنَّهُ فعلَ شيئًا منْ أمورِ الشركِ التي كانَ أهلُ الجاهليةِ يمارسونَها، كالسجودِ للصنمِ، واستلامِهِ، ونحوِ ذلك، بلِ النصوصُ الصحيحةُ دالةٌ على أنَّهُ ﷺ معصومٌ منْ ذلكَ حتى قبلِ النبوةِ [1]، منْ هذِهِ الأدلةِ:

ما رواه مسلمٌ منْ حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَتَاهُ جِبْرِيلُ ﷺ وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَانِ، فَأَخَذَهُ فَصَرَعَهُ، فَشَقَّ عَنْ قَلْبِهِ، فَاسْتَخْرَجَ الْقَلْبَ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ عَلَقَةً، فَقَالَ: هَذَا حَظُّ الشَّيْطَانِ مِنْكَ، ثُمَّ غَسَلَهُ فِي طَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ لَأَمَهُ، ثُمَّ أَعَادَهُ فِي مَكَانِهِ... قَالَ أَنَسٌ: « وَقَدْ كُنْتُ أَرَى أَثَرَ ذَلِكَ الْمِخْيَطِ فِي صَدْرِهِ » [2] . فاللهُ تباركَ وتعالى حفِظَهُ ورعاهُ في طفولتِهِ ﷺ؛ حتى يتهيأَ لحملِ رسالةِ عبادةِ اللهِ وحدَهُ لا شريكَ لَهُ، قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: " وكانَ هذا في زمنِ الطُّفُوليةِ فنشأَ على أكْملِ الأَحْوالِ منَ العصْمةِ منَ الشَّيْطَانِ " [3] .

وثبتَ عنْ زَيْدِ بنِ حَارِثَةَ ﷺ أنَّهُ قالَ: كَانَ صَنَمٌ مِنْ نُحَاسٍ يُقَالُ لَهُ: إِسَافٌ أَوْ نَائِلَةُ، يَتَمَسَّحُ بِهِ الْمُشْرِكُونَ إِذَا طَافُوا. فطَافَ رسول الله ﷺ، فَطُفْتُ مَعَهُ، فَلَمَّا مَرَرْتُ مَسَحْتُ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : لَا تَمَسَّهُ! فَقَالَ زَيْدٌ: فَطُفْتُ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: لَأَمَسَّنَّهُ حَتَّى أَنْظُرَ مَا يَكُونُ، فَمَسَحْتُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ، ﷺ أَلَمْ تُنْهَ؟

قال زيد: فو الذي هُوَ أَكْرَمَهُ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ مَا اسْتَلَمَ صَنَمًا حَتَّى أَكْرَمَهُ اللهُ بِالَّذِي أكرمه، وأنزل عليه . رواه البيهقي في دلائل النبوة [4]، و ذكره الألباني في صحيح السيرة [5].

فإذا كانَ هذا حالُهُ ﷺ قبلَ النبوةِ، فإنَّ عصمتَهُ بعدها منَ الكفرِ والشركِ منْ بابٍ أولى، فهو ﷺ أعظمُ موحدٍ يدعو إلى توحيدِ الله ﷻ، وأجلُّ قدوةٍ يتعينُ الاقتداءُ بِهَا، وحاشاهُ أنْ يقعَ في الكفرِ، فإجماعُ الأمةِ منعقدٌ على كونِهِ معصومًا منَ الوقوعِ في الكفرِ والشركِ [6] .

---

(١) انظر ذلك مفصلًا : التميمي، حقوق النبي ﷺ على أمته (ج١/١٣٤).

(٢) [مسلم: صحيح مسلم، الإيمان/الْإِسْرَاءِ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى السَّمَاوَاتِ، وَفَرْضِ الصَّلَوَاتِ، ١٤٧/١: رقم الحديث١٦٢].

(٣) ابن حجر، فتح الباري (ج٧/٢٠٥).

(٤) [البيهقي، دلائل النبوة، جماع أبواب ما ظهر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الآيات بعد ولادته...../ ما جاء في حفظ الله تعالى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم في شبيبته....، ٣٤/٢].

(٥) انظر: الألباني، صحيح السيرة (ص٣٢).

(٦) انظر: التميمي، حقوق النبي ﷺ على أمته في ضوء الكتاب والسنة (ج١/١٤٥-١٤٦).

ثالثًا: العصمةُ منَ الوقوعِ في كبائرِ الذنوبِ:

الكبيرةُ: ما رتَّبَ الشرعُ عليها حدًا الدنيا، أو وعيدًا خاصًا في الآخرةِ كالوعيدِ بالنارِ، أو اللعنةِ، أو الغضبِ: كالزنى، والسرقةِ، وكالفرارِ من الزحفِ، ونحوِ ذلكَ [(١)] .

فهمْ معصومونَ منها بالإجماعِ أوْ عندَ الأكثرِ؛ لأنَّ اللهَ نزَّهَهُم عنْ كلِّ ما لا يليقُ بمقامِ النبوةِ، قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ – رحمه الله تعالى – : " ففي الجملةِ كلُّ ما يقدحُ في نبوتِهِم وتبليغِهِم عنِ اللهِ فهمْ متفقونَ على تنزيهِهِم عنْهُ " [(٢)]، وقالَ: " فإنَّ القولَ بأنَّ الأنبياءَ معصومونَ عنِ الكبائرِ دونَ الصغائرِ هو قولُ أكثرِ علماءِ الإسلامِ وجميعِ الطوائفِ.... وهو أيضًا قولُ أكثرِ أهلِ التفسيرِ والحديثِ والفقهاءِ بلْ هو لم ينقلْ عنِ السَّلفِ والأئمةِ والصحابةِ والتابعينَ وتابعيهِمْ إلا ما يُوافقُ هذا القولَ " [(٣)].

وقالَ القاضي عياض – رحمه الله –: " أجمعَ المسلمونَ على عصمةِ الأنبياءِ منَ الفواحشِ والكبائرِ الموبقاتِ " [(٤)] .

أمَّا ما حصلَ منْ موسى ﷺ ، وجاءَ خبرُهُ في قولِهِ ﷻ : ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]؛ حيثُ وجدَ موسى ﷺ رجلينِ يتنازعانِ، أحدُهُمَا منْ شيعتِهِ وهوَ الإسرائيليُّ، والثاني منْ عدوِّهِ وهوَ القبطيُّ؛ فانتصرَ موسى ﷺ للذي منْ شيعتِهِ، فضربَ القبطيَّ ضربةً ماتَ منها هذا القبطيُّ[(٥)]. فإنَّ موسى ﷺ لم يكنْ يُريدُ قتْلَهُ، وإنَّما أرادَ أنْ يَدْفعَهُ؛ فقُتِلَ من غيرِ قصدٍ لذلكَ[(٦)]؛ ومنْ ثمَّ فلا ينفي هذا الحدثُ عصمةَ الأنبياءِ منَ الكبائرِ.

---

(١) انظر: شيخ الإسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١١/ ٦٥٠-٦٥١). ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية (ج٢/٥٢٥-٥٢٦).

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (ج١/٤٧٢).

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج٤/٣١٩).

(٤) القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ج٢/٣٢٧).

(٥) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٦/٢٢٥).

(٦) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (٢٦١/١٣). الطبري، جامع البيان (٥٤٠/١٩). البغوي، معالم التنزيل(٥٢٧/٣).

ولهذا قالَ الشوكانيُّ– رحمَهُ اللهُ – في شأنِ هذِهِ القصةِ : " ولا شكَّ أنَّهمْ معصومونَ منَ الكبائرِ، والقتلُ الواقعُ منْهُ لمْ يكنْ عنْ عمدٍ؛ فليسَ بكبيرةٍ؛ لأنَّ الوكزةَ في الغالبِ لا تقْتلُ " (١).

ووقوعُ الأنبياءِ في كبيرةٍ – لوْ حدثَ– قدْ يَفْتحُ بابَ احتجاجِ الكفارِ والفساقِ على أهلِ الإيمانِ والطاعةِ؛ فاللائقُ أنْ يُعْصَموا منْ ذلكَ، وقدْ كانَ. واللهُ أعلمُ.

رابعًا: العصمةُ منَ الوقوعِ في الصغائرِ، واختلافُ العلماءِ في ذلكَ:

صغائرُ الذنوبِ: هيَ التي ليسَ فيها حدٌّ في الدنيا، ولا وعيدٌ في الآخرةِ، كالوعيدِ بالنارِ، أو اللعنةِ، أو الغضبِ؛ فإنَّ الوعيدَ الخاصَّ في الآخرةِ كالعقوبةِ الخاصَّةِ المقدَّرَةِ في الدنيا (٢).

وهي " التي لا يَسلمُ منَ الوقوعِ فيها إلا منْ عصمَهُ اللهُ وحفظَهُ " (٣)، فإذا وقعَ المحسنُ فيها دونَ إصرارٍ عليْهَا فإنَّ اللهَ واسعُ المغفرةِ، كما قال ﷻ : ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ إِنَّ رَبَّكَ وَٰسِعُ ٱلۡمَغۡفِرَةِ﴾ [النجم: ٣٢]، قال السَّعديُّ – رحمهُ اللهُ –: " وهيَ الذنوبُ الصغارُ، التي لا يُصِرُّ صاحبُها عليْها، أو التي يلمُّ بِهَا العبدُ، المرةَ بعدَ المرةِ، على وجهِ الندرةِ والقلةِ، فهذِهِ ليسَ مجردُ الإقدامِ عليْهَا مخرجًا للعبدِ منْ أنْ يكونَ منَ المحسنينَ، فإنَّ هذِهِ معَ الإتيانِ بالواجباتِ وتركِ المحرماتِ، تدخلُ تحتَ مغفرةِ اللهِ التي وسعتْ كلَّ شيءٍ " (٤).

وقدْ اختلفَ أهلُ العلمِ (٥) : هلْ يجوزُ على النبيِّ أنْ يقعَ في الصغيرةِ أم يمتنعُ؟

والجوابُ على هذِهِ المسألةِ فيْهِ تفصيلٌ:

أولًا: الذنوبُ الصغيرةُ التي فيها خسةٌ، وتَحُطُّ منْ قدرِ النَّبيِّ، فهمْ معصومونَ منْها، وقدْ نُقِلَ الإجماعُ على ذلكِ (٦)، قالَ القاضي عياضٌ: " وقالَ بعضُ أئمتِنَا: « لا يجبُ على القولينِ أنْ يُخْتَلفَ أنَّهُمْ معصومونَ عنْ تكرارِ الصغائرِ وكثرتِهَا، إذْ يُلْحِقُها ذلك بالكبائرِ، ولا في صغيرةٍ أدتْ إلى إزالةِ الحشمةِ، وأسقطتْ المروءةَ وأوجبتَ الإزراءَ والخساسةَ، فهذا أيضًا مما يُعصمُ عنْهُ

---

(١) الشوكاني، فتح القدير(١٨٩/٤).

(٢) ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية (ج٥٢٦/٢). بتصرف يسير.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج١٠٦/١٧).

(٤) السعدي، تيسير الكريم الرحمن (ص٨٢١).

(٥) انظر مفصلًا: المطرَفي، آيات عتاب المصطفى ﷺ في ضوء العصمة والاجتهاد (ص٦٦-٧٧).

(٦) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج٢١١/١).

الأنبياءُ إجماعًا؛ لأنَّ مثلَ هذا يحطُّ منصبَ المتسمِ بِهِ، ويزري بصاحبِهِ، ويُنَفِّرُ القلوبَ عنْهُ، والأنبياءُ منزهونَ عنْ ذلك... " [١] .

ثانيًا: الإصرارُ على الصغيرةِ، أو الإقرارُ عليْهَا، كل ذلك غيرُ جائزٍ على الأنبياءِ بلا إشكالٍ، وقدْ تقدمَ كلامُ القاضي عياضٍ في منْ نقلَ الإجماعَ في التفصيلِ الأولِ، وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ – رحمه الله – – أيضًا–: " والجمهورُ الذينَ يقولونَ بجوازِ الصغائرِ عليهمْ يقولونَ إنَّهُم معصومونَ منَ الإقرارِ عليْهَا " [٢] .

ثالثًا: مجردُ الوقوعِ في صغيرةٍ منْ غيرِ إصرارٍ عليْهَا، وليسَ في فعلِهَا خسةٌ ولا رذالةٌ، فهذا النوعُ منَ الصغائرِ وقعَ فيها الاختلافُ على ثلاثةِ مذاهبَ:

المذهبُ الأولُ: جائزةٌ على الأنبياءِ، وبِهِ قالَ جماعةٌ منَ السلفِ، وغيرُهُم منَ الفقهاءِ والمحدثينَ والمتكلمينَ.

المذهبُ الثاني: التوقفُ؛ لأنَّهُ لمْ يأتِ في الشرعِ نصٌّ قاطعٌ بأحدِ الوجهينِ.

المذهبُ الثالثُ: أنَّهُمْ معصومونَ منَ الصغائرِ كعصمتِهِم منَ الكبائرِ، وبِهِ قالَ طائفةٌ منَ الفقهاءِ والمتكلمينَ[٣].

وقدْ استدلَّ كلٌ منَ المجيزينَ والمانعينَ بالأدلةِ التي يَحتجُّ بَها لمذهبِهِ، وأجابَ عنْ أدلةِ الفريقِ الآخرِ، والمقامُ لا يُصْلحُ لبسطِهَا، ومناقشتِهَا؛ لكيْ لا تخرجُ الدِّراسةُ عنْ المقصودِ، غيرَ أنَّ الأرجحَ في نظرِ الباحثِ منْ يُجِيزُ وقوعَ الصغيرةِ منَ النَّبيِّ منْ غيرِ إصرارٍ، ولا إقرارٍ، ولا حَطٍّ منْ قدرِ النبوةِ، والقولُ بِهِ متوافقٌ معَ نصوصِ الوحيينِ بعيدًا عنِ التأويلِ المتكلفِ، والخروجِ بالنصِ عنْ دلالتِهِ الراجحةِ؛ ولذا كانَ عليه أكثرُ أهلِ العلمِ؛ قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ– رحمه الله – : " فإنَّ القولَ بأنَّ الأنبياءَ معصومونَ عنِ الكبائرِ دونَ الصغائرِ هو قولُ أكثرِ علماءِ الإسلامِ وجميعِ الطوائفِ.... وهو أيضًا قولُ أكثرِ أهلِ التفسيرِ والحديثِ والفقهاءِ بلْ هو لم ينقلْ عنِ السَّلفِ والأئمةِ والصحابةِ والتابعينَ وتابعيهمْ إلا ما يُوافقُ هذا القولَ " [٤]. وقالَ: " والقولُ الذي عليْهِ جمهورُ الناسِ، وهو الموافقُ للآثارِ المنقولةِ عن السلفِ إثباتُ العصمةِ منْ الإقرارِ

---

(١) القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ج٢/٣٣٠).

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية (ج٢/٤٠٠).

(٣) انظر: القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ج٢/٣٢٨-٣٢٩).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج٤/٣١٩).

على الذنوبِ مطلقًا، والردُّ على منْ يقولُ إنَّهُ يجوزُ إقرارُهُم عليْها " [1]. وقالَ أيضًا : " واعلمْ أنَّ المنحرفينَ في مسألةِ العصمةِ على طرفيْ نقيضٍ، كلاهما مخالفٌ لكتابِ اللهِ منْ بعضِ الوجوهِ:

قومٌ أفرطوا في دعوى امتناعِ الذنوبِ؛ حتى حرَّفوا نصوصَ القرآنِ المخبرةَ بما وقعَ منْهُمْ منْ التوبةِ منْ الذنوبِ، ومغفرةِ اللهِ لهُمْ، ورَفعِ درجاتِهِمْ بذلكَ.

وقومٌ أفرَطوا في أنْ ذكروا عنْهمْ ما دلَّ القرآنُ على براءتِهِم منْهُ، وأضافوا إليهمْ ذنوبًا وعيوبًا نزَّهَهُم اللهُ عنها.

وهؤلاءِ مخالفونَ للقرآنِ وهؤلاءُ مخالفونَ للقرآنِ، ومنْ اتبعَ القرآنَ على ما هو عليْهِ منْ غيرِ تحريفٍ كانَ منْ الأمةِ الوسطِ، مهتديًا إلى الصراطِ المستقيمِ، صراطِ الذينَ أنعمَ اللهُ عليهمْ منَ النبيينَ والصديقينَ والشهداءِ والصالحينَ " [2] .

وقدْ أجابَ شيخُ الإسلامِ – رحمه الله – أحسنَ الجوابِ على حججِ القائلينَ بعصمةِ الأنبياءِ منَ الصغائرِ، وبينَ أنَّ التأسيَ بالأنبياءِ يكونُ فيما أُقِرُّوا عليْهِ لا ما نُهُوا عنْهُ ورجَعوا عنْهُ؛ وكذلكَ الحججُ الأخرى التي احتجُّوا بِهَا تَصِحُّ معَ البقاءِ على الذنبِ، أمَّا معَ التوبةِ فإنَّها ترفعُ صاحبَهَا عندَ اللهِ منزلةً، وتزيدُ في الخشوعِ والعملِ؛ وَلمْ يُذْكرْ في القرآنِ شيءٌ عنِ الأنبياءِ في ذلكَ إلا مقرونًا ببيانِ توبةِ النبيِّ واستغفارِهِ، فالعبرةُ بكمالِ النهايةِ لا بنقصِ البدايةِ [3].

والأنبياءُ – معَ اصطفائِهِم وعلوِ قدرهِمْ عنِ الناسِ– همْ منَ البشرِ، يُمْكِنُ أنْ يقعَ منْهُمْ بعضُ ما يقعُ منَ البشرِ ممَّا لا يَضُرُّهُم في تبليغِ رسالةٍ، ولا بانتقاصِ ديانةٍ، قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ – رحمه الله – : "وأمَّا ما لا يُنَافي الرسالةَ ولا الطاعةَ مثلُ الشكِ والظنِ، أو الوهمِ في الأمورِ الدنيويةِ، ومثلُ النسيانِ في هذِهِ الأمورِ وغيرِها، فهذا لمْ يُعْصَم منْهُ أحدٌ منَ البشرِ" [4] .

ولا يَلحقُهُمْ بذلكَ عيبٌ؛ لأنَّ هممَهُمْ متعلقةٌ بأمورِ الشريعةِ، وما أعدَّهُ اللهُ لهُمْ في الآخرةِ، وأمورُ الدنيا تضادُّها، لكنْ لا يُقالُ: إنَّهمْ لا يعلمونَ شيئًا منْ أمرِ الدنيا! فإنَّ ذلكَ يؤدي إلى الغفلةِ والبلهِ، وهمْ المنزهونَ عنْهُ [5] .

---

(١) المرجع السابق (ج١٠/٢٩٣).

(٢) المرجع نفسه (ج١٥/١٥٠).

(٣) انظر ذلك مفصلا: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١٠/٢٩٣-٢٩٩).

(٤) ابن تيمية، الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق (ص١٧).

(٥) القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (ج٢/٢٧٠) بحذف وتصرف.

والأدلةُ على ذلكَ أشهرُ منْ أنْ تُذْكرَ، منْها ما جاءَ في صحيحِ مسلمٍ منْ حديثِ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِقَوْمٍ يُلَقِّحُونَ، فَقَالَ: « لَوْ لَمْ تَفْعَلُوا لَصَلُحَ » قَالَ: فَخَرَجَ شِيصًا، فَمَرَّ بِهِمْ فَقَالَ: «مَا لِنَخْلِكُمْ؟ » قَالُوا: قُلْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: « أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ » [1] .

ونسيَ مرةً في صلاتِهِ، فقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: « وَمَا ذَاكَ»، قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَثَنَى رِجْلَيْهِ، وَاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَلَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ، قَالَ: « إِنَّهُ لَوْ حَدَثَ فِي الصَّلاَةِ شَيْءٌ لَنَبَّأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلاَتِهِ، فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ » [2] .

فهذِهِ الأمورُ التيْ لا يَسْلَمُ منْها إنسانٌ؛ لأنَّهُ مخلوقٌ ضعيفٌ، لا حولَ لهُ ولا قوةَ إلا باللهِ، غيرَ أنَّها لا تَضُرُ ببلاغٍ، ولا تَحُطُّ منْ قدرٍ، فلا تأثيرَ لها. والله أعلم.

---

(١) [مسلم: صحيح مسلم، الفضائل/وُجُوبِ امْتِثَالِ مَا قَالَهُ شَرْعًا، دُونَ مَا ذَكَرَهُ ﷺ مِنْ مَعَايِشِ الدُّنْيَا، عَلَى سَبِيلِ الرَّأْيِ، ١٨٣٦/٤: حديث رقم ٢٣٦٣].

(٢) [البخاري: صحيح البخاري، الصلاة/بَابُ التَّوَجُّهِ نَحْوَ القِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ، ٨٩/١: حديث رقم ٤٠١].

المبْحَثُ الثَّاني

المسائلُ المتعلقةُ بِعصْمةِ الأنبياءِ

المطلبُ الأولُ

أكلُ آدمَ عليه السلام هلْ هو نسيانٌ أمْ معصيةٌ؟

معلومٌ أنَّ اللهَ تباركَ وتعالى أمرَ نبيَّهُ آدمَ ﷺ بأنْ يسكنَ الجنةَ هو وزوجُهُ، وأنْ يأكلَ منْها ما عدا شجرةً بعينِهَا: نهاهُ اللهُ عنِ الأكلِ منْها، قالَ تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [البقرة: ٣٥]، فوسوسَ لهُ الشيطانُ حتى أكلَ منَ الشجرةِ التي نُهِيَ عنْ قربانِها.

فهلْ كانَ أكلُ آدمَ منْ هذِهِ الشجرةِ نسيانًا أمْ كانَ منْ قبيلِ المعصيةِ؟

قالَ الشيخُ الشِّنْقِيطيُّ – رحمه الله –: " قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ ﴾ [طه: ١١٥] . ظاهرُ هذِهِ الآيةِ أنَّ آدمَ ناسٍ للعهدِ بالنَّهيِ عنْ أكلِ الشجرةِ؛ لأنَّ الشيطانَ قاسمَهُ باللهِ أنَّهُ لَهُ ناصحٌ حتى دلَّاهُ بغرورٍ، وأنساهُ العهدَ. وعليْهِ فهوَ معذورٌ لا عاصٍ.

وقدْ جاءتْ آيةٌ أخرى تدلُّ على خلافِ ذلكَ، وهي قولُهُ تعالى: ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ [طه: ١٢١]. والجوابُ عنْ هذا منْ وجهينِ:

الأولُ: هوَ ما قدَّمْنا منْ عدمِ العذرِ بالنسيانِ لغيرِ هذِهِ الأمةِ (١).

الثاني: أنَّ نسيَ بمعنى تركَ، والعربُ ربَّما أطلقتِ النسيانَ بمعنى التركِ، ومنْه قولُهُ تعالى: ﴿ فَالْيَوْمَ نَنسَاهُمْ ﴾ الآية [الأعراف: ٥١] . والعلم عند الله تعالى " (٢) .

قالَ الباحثُ: فعلى كلا الجوابينِ المعصيةُ واقعةٌ قطعًا، وهذا نصُّ القرآنِ ﴿ وَعَصَى ﴾، إلا أنها – بناءً على الجوابِ الأوّلِ– وقعتْ منْه نسيانًا، والنسيانُ معصيةٌ لغيرِ هذِهِ الأمةِ.

أمَّا على الجوابِ الآخرِ، فإنَّ المعصيةَ واقعةٌ بتركِ الامتثالِ لأمرِ اللهِ، والاستجابةِ لمَا وسوسَ بِهِ الشيطانُ إليْهِ.

---

(١) انظر: الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٢٠٤).

(٢) المرجع السابق (ص٢١٧-٢١٨).

وقدْ بسطَ الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله تعالى – هذِهِ المسألةَ في كتابِهِ (أضواءُ البيانِ)، وزادَ فيْهِ النفسَ: فذكرَ قولَيِ العلماءِ في تفسيرِ النسيانِ، والأدلةَ التي يُسْتَنَدُ إليْها في كلِّ قولٍ، والإشكالَ الواردَ، وأجابَ عليْهِ بمَا يُشْعِرُ بميلِهِ إلى القولِ: إنَّ ما حَدَثَ منْ آدمِ كانَ منْ قبيلِ النسيانِ الذي هو ضدُ الذِّكْرِ، غيرَ أنَّ العذرَ بالنسيانِ والخطأِ والإكراهِ منْ خصائصِ هذِهِ الأمةِ، فلمْ يكنْ آدمُ معذورًا بالنسيانِ، ثمَّ ذكرَ الأدلةَ في كونِ العذرِ بالنسيانِ والخطأِ والإكراهِ خاصًا بهذِهِ الأمةِ [١] .

أمَّا الذيْ يبدوْ أكثرَ ظهورًا في بحثِ الباحثِ **فالجوابُ الثاني**، وهوَ القولُ بأنَّ النسيانَ الوارد في قوله تعالى: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥] هوَ تركُ الامتثالِ، وبِهِ لا يبقى تعارضٌ أصلًا معَ قولِهِ تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ﴾ [طه: ١٢١]. وهذا الترجيحِ لعدةُ أسبابِ:

الأولُ: أنَّهُ هوَ الأظهرُ في تفسيرِ السلفِ، فسَّرَهُ بذلكَ ابنُ جريرٍ الطبريُّ، ونقلَ هذا التفسيرَ عنِ ابنِ عباسٍ ومجاهدٍ [٢].

الثاني: لمَّا وسوسَ إبليسُ– عليْه لعنةُ اللهِ – إلى أبينا آدمَ ﷺ وزوجِهِ بالأكلِ منَ الشجرةِ واستغواهُمَا ذكَّرَهُمَا النَّهيَ فقالَ: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] [٣]، ثمَّ قَاسَمَهُما أنَّهُ ناصحٌ، فدلَّاهُمَا بغرورٍ، فذاقا الشجرةَ. فقدْ ذَكَّرَ اللعينُ أبويْنَا بالنَّهيِ الإلَهي قبلَ وقوعِ الزلةِ.

الثالث: قوله ﷻ: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]، قال ابن جرير: "وأصلُ العزمِ اعتقادُ القلبِ على الشيْءِ، يُقالُ منْهُ: عزمَ فلانٌ على كذا: إذا اعتقدَ عليْهِ ونواهُ، ومنِ اعتقادِ القلبِ: حفظُ الشيْءِ، ومنْهُ الصبرُ على الشيْءِ ... فيكونُ تأويلُهُ: ولمْ نجدْ لَهُ عزمَ قلبٍ، على الوفاءِ للهِ بعهدِهِ، ولا على حفظِ ما عهدَ إليْهِ " [٤] . فلمْ يكنْ ثَمَّ صبرٌ كافٍ يَمْنَعُ منَ الزلةِ.

رابعًا: لوْ سُلِّمَ أنَّ آدمَ ﷺ مؤاخذٌ بالنسيانِ، فإنَّ ما جاءَ في الآيةِ هوَ: ﴿وَعَصَىٰ﴾، ثمَّ تلقى منْ ربِهِ كلماتٍ وتابَ اللهُ عليْهِ، واجتباهُ، وهداهُ، فهذا مشعرٌ بأنَّ المعصيةَ كانتْ بتركِ الامتثالِ، لا بعدمِ ذِكْرِ النَّهْيِ. ولا يَضُرُّ آدمَ ﷺ ذلكَ بعدَ أنْ تابَ اللهُ عليْهِ، وأعلى درجَتَهُ. والله أعلم.

---

(١) انظر ذلك مفصلًا: الشنقيطي، أضواء البيان (ج٤/٦٤٧–٦٥٠).

(٢) الطبري، جامع البيان (ج١٨/٣٨٣).

(٣) انظر: الواحدي، التفسير البسيط (ج١٤/ ٥٤٣).

(٤) الطبري، جامع البيان (ج ١٨/٣٨٥).

تَنْبِيهٌ:

قالَ ابنُ قتيبةَ: "فنحنُ نقولُ: (عصى وغوى)، كما قالَ اللهُ تعالى. ولا نقولُ: آدمُ (عاصٍ ولا غاوٍ)؛ لأنَّ ذلكَ لمْ يكنْ عنِ اعتقادٍ متقدّمٍ ولا نيّةٍ صحيحةٍ، كما تقولُ لرجلٍ قطعَ ثوبًا وخاطَهُ: قدْ قطعَهُ وخاطَهُ، ولا تقلْ خائطٌ ولا خيّاطٌ حتى يكونَ معاودًا لذلكَ الفعلِ، معروفًا بِهِ"[1].

---

(١) ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن (ص٢٣٠)

المطلبُ الثَّاني

إلقاءُ الشيطانِ في تلاوةِ الأنبياءِ

أخبرَ اللهُ في كتابِهِ أنَّ الأنبياءَ إذا تَلَوا مَا أُنْزِلَ إليْهِمْ منْ ربِّهِمْ فإنَّ الشيطانَ يُلْقِي منْ عنْدِهِ عندَ تلاوتِهِمْ ما يُشَوِّشُ عليْهَا، قالَ ﷻ : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾ [الحج: ٥٢].

وقدْ جاءَ في آيةٍ أخرى أنَّ الشيطانَ ليسَ لهُ سلطانٌ على الذينَ آمنوا، قالَ تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَيۡسَ لَهُۥ سُلۡطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [النحل: ٩٩].

فكيفَ يُجْمعُ بينَ كونِ الشيطانِ ليسَ لهُ سلطانٌ على الذينَ آمنوا – وأعلاهم الأنبياءُ–، وبينَ إلقائِهِ في تلاوتِهِمْ ما يُشَوِّشُ عليْها؟

قبلَ ذكرِ الجوابِ على هذا ، نعرِّجُ على بعضِ النقاطِ:

أولًا: بيانُ معنى التمنِّي الورادِ في الآيةِ:

اختلفَ العلماءُ في تفسيرِ قولِهِ تعالى: ﴿ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ ﴾ على قولينِ:

أحدُهُمَا: أيْ: أحبَّ شيئًا واشتهاهُ، وحدَّثَ بِهِ نفسَهُ مما لمْ يُؤْمرْ بِهِ، ألقى الشيطانُ في أمنيِّتِهِ، يعني: مرادَهُ [١] . وذَكَرَ نحوَهُ ابنُ جريرٍ [٢] .

والآخرُ: ﴿ إِذَا تَمَنَّىٰٓ ﴾ أيْ: إذا قرأَ، وتلا، وحدَّث.

فعنْ ابنِ عباسٍ في تفسيرِ: ﴿ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ ﴾ قالَ: إذا حدَّثَ ألقى الشيطانُ في حديثِهِ . وعنْ مجاهدٍ: ﴿ إِذَا تَمَنَّىٰٓ ﴾ قالَ: إذا قالَ . وعنِ الضحاكِ: ﴿ إلا إِذَا تَمَنَّىٰٓ ﴾ يعني بالتَّمنِّي: التلاوةَ والقراءةَ . ذكرَ هذِهِ الآثارَ ابنُ جريرٍ في تفسيرِهِ مسندةً، ورَجَّحَ هذا القولَ [٣].

---

(١) البغوي، معالم التنزيل (ج٣/٣٤٧).

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان (ج١٨/٦٦٧).

(٣) انظر: المرجع السابق (ج١٨/٦٦٧–٦٦٨).

قالَ البَغَويُّ: وأكثرُ المفسرينَ قالوا: معنى قولِهِ تمنَّى يعنيْ: تلا وقرأ كتابَ اللهِ تعالى، ألقى الشيطانُ في أمنيَّتِهِ يعني في تلاوتِهِ " [١] .

بلْ عزا ابنُ القيِّمِ هذا القولَ إلى السَّلفِ كلِّهِمْ: فقالَ: ".... أنَّ اللهَ سبحانَهُ أخبرَ أنَّهُ ما أرسلَ منْ رسولٍ ولا نبيٍّ إلا إذا تمنَّى ألقى الشيطانُ فى أمنيَّتِهِ، والسلفُ كلُّهم على أنَّ المعنى: إذا تلا ألقى الشيطانُ في تلاوتِهِ"[٢].

قالَ الشيخُ محمدُ الأمينُ الشنقيطيُّ – رحمه الله – : "هذِهِ الآيةُ الكريمةُ تدلُّ على أنَّ كلَّ رسولٍ وكلَّ نبيٍّ يُلْقي الشيطانُ في أمنيَّتِهِ، أيْ: تلاوتِهِ إذا تلا.

ومنْهُ قولُ الشاعر* في عثمانَ ﷺ :

تَمَنَّى كتابَ اللهِ أولَ ليلةٍ... وآخرُهَا لاقى حِمَامَ المقادرِ**

.... وقالَ بعضُ العلماءِ: إذا تَمَنَّى أحبَّ شيئًا وأرادَهُ. فكلُّ نبيٍّ يتمَنَّى إيمانَ أمَّتِهِ، والشيطانُ يُلْقِي عليْهِمْ الوساوسَ، والشبَهَ، ليصدَّهُمْ عنْ سبيلِ اللهِ.

وعلى أنَّ تمنَّى بمعنى قرأَ وتلا، كما عليْهِ الجمهورُ، فمعنى إلقاءِ الشيطانِ في تلاوتِهِ: إلقاؤُهُ الشبَهِ والوساوسَ فيما يتلوهُ النبيُّ ليصدَ الناسَ عنِ الإيمانِ بِهِ، أو: إلقاؤُهُ في المتلوِ ما ليسَ منْهُ؛ ليظنَّ الكفارُ أنَّهُ منْهُ " [٣] .

ثانيًا : بيانُ سببِ نزولِ الآيةِ:

ذُكِرَ في سببِ نزولِ هذِهِ الآيةِ قصةٌ لها رواياتٌ عِدّة***، لكنَّها ليستْ ثابتةً، جاءَ في التفسيرِ البسيطِ: " قالَ المفسرونَ – بألفاظٍ مختلفةٍ ومعاني متفقة–: إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ حريصًا على إيمانِ قومِهِ أشدَّ الحرصِ، فجلسَ يومًا في نادٍ منْ أنديتِهِمْ، وقرأَ عليْهِمْ سورةَ النَّجمِ،

---

(١) البغوي، معالم التنزيل (ج٣/ ٣٤٧).

(٢) ابن القيم، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (ج١/ ٩٣).

* نَسَبَ هذا البيتَ إلى حسانِ بنِ ثابتٍ ﷺ الرازي في تفسيرِهِ. انظر: الرازي، مفاتيح الغيب (ج٢٣/ ٢٣٨).

** وجَاءَ بلفظِ: (تَمَنَّى كتاب الله أوّلَ ليلِهِ... وآخره لاقى حمام المقادر) . ورد بهذا اللفظ في: كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ج٨/ ٣٩٠). و الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (ج٢/١٥٠).

(٣) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص٢٢٣–٢٢٤).

*** جمعها العلامة الألباني في رسالة خاصة بعنوان:" نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق "، وبين بطلانها.

فلمَّا أتى على قولِهِ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ * وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٩، ٢٠] ألقى الشيطانُ في أمنيَّتِهِ حتى وصلَ بِهِ " تلكَ الغرانيقُ العلى، وإنَّ شفاعتَهُن لتُرْتَجي"، ثمَّ قرأَ السورةَ كلَّها حتى بلغَ آخرَهَا، فسجدَ رسولُ اللهِ ﷺ وسجدَ أصحابُهُ معَهُ، وسجدَ المشركونَ لذكرِهِ آلهتَهُمْ، وفرحوا بذلكَ، وقالوا: قدْ ذكرَ محمدٌ آلهتَنَا بأحسنِ الذكرِ.

فأتاهُ جبريلُ ، وأخبرَهُ بما جرَى منَ الغلطِ على لسانِهِ، وقالَ: معاذَ اللهِ أنْ أكونَ أقرأْتُكَ هذا؛ فاشتدَّ ذلكَ على رسولِ اللهِ ﷺ فأنزلَ اللهُ هذِهِ الآيةَ، ونسخَ ما ألقى الشيطانُ على لسانِهِ، فقالَ المشركونَ: قدْ ندمَ محمدٌ على ما ذَكرَ منْ منزلةِ آلهتِنَا عندَ اللهِ، وازدادوا شرًّا إلى ما كانوا عليْهِ، وأمَّا المؤمنونَ فقالوا: –حينَ نَسَخَ الأولى–: آمنا بما قالَ محمدٌ ﷺ " [١].

وهذِهِ القصةُ أفردَهَا العلامةُ المحدثُ الألباني– رحمه الله – برسالةٍ خاصةٍ بعنوان: (نصبُ المجانيقِ لنسفِ قصةِ الغرانيقِ)، خرَّجَ فيها رواياتِ القصةِ المتعددةِ، ثمَّ قالَ بعدَ ذلكَ: " تلكَ هيَ رواياتُ القصةِ، وهيَ كلُّها كما رأيتَ مُعَلَّةٌ بالإرسالِ والضّعفِ والجَهالةِ؛ فليسَ فيها ما يصلُحُ للاحتجاجِ بِهِ، لا سيّما في مثلِ هذا الأمرِ الخطيرِ. ثمَّ إنَّ مما يُؤكدُ ضَعفها بلْ بطلانَهَا، ما فيها منَ الاختلافِ والنّكارةِ ممَّا لا يليقُ بمقامِ النبوةِ والرسالةِ.... " [٢]. إلى آخر بيانه – رحمه الله –.

كما تعقبَ الألبانيُّ كلامَ الحافظِ ابنِ حجرِ العسقلانيّ في تقويتِهِ للقصةِ، وردَّ عليْهِ. ثم ذكرَ كلامَ جماعةٍ منَ المحققينَ يؤيدُ ما ذهبَ إليْهَ منْ نكارةِ القصةِ، وعدمِ قبولِها [٣] .

وقدْ تعرضَ الشيخُ الشنقيطيُّ – رحمه الله – لهذِهِ القصةِ بشيءٍ منَ التفصيلِ، وبينَ استحالتَهَا شرعًا، وأنَّها لمْ تثبتْ منْ طريقٍ صالحٍ للاحتجاجِ [٤]. ثمَّ قالَ بعدَ ذلكَ: " ومنْ أصرحِ الأدلةِ القرآنيةِ فيْ بطلانِها أنَّ النبيَ ﷺ قرأَ بعدَ ذلكَ في سورةِ النجمِ قولَهُ تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣] ، فلوْ فرضْنَا أنَّهُ قالَ: تلكَ الغرانيقُ العلا، ثمَّ أبطلَ ذلكَ بقولِهِ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾، فكيفَ يفرحُ المشركونَ بعدَ هذا الإبطالِ والذمِّ التامِّ لأصنامِهِمْ، بأنَّهَا أسماءٌ بلا مسمياتٍ، وهذا هو الأخير؟!.

---

(١) الواحدي، التفسير البسيط (ج١٥/٤٥٢–٤٥٣).

(٢) الألباني، نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق (ص٣٥).

(٣) انظر ذلك مفصلًا: المرجع السابق (ص٣٧–٦٧).

(٤) انظر: الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٢٢٥–٢٢٧).

وقراءتُهُ ﷺ سورةَ النجم بمكةَ، وسجودُ المشركينَ ثابتٌ في الصحيحِ [1]، ولمْ يُذْكرْ فيْهِ شيءٌ منْ قصةِ الغرانيقِ " [2] .

ويأتيْ الآنَ الجمعُ بينَ الآيةِ السابقةِ وبينَ قولِهِ ﷻ : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ [النحل: ٩٩].

يقولُ الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله –: " وهذِهِ الآيةُ لا تعارضَ بينها وبينَ الآيةِ المصرحةِ بأنَّ الشيطانَ لا سلطانَ لهُ على عبادِ اللهِ المؤمنينَ المتوكلينَ، ومعلومٌ أنَّ خيارَهُم الأنبياءُ، كقولِهِ تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ * إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴾ [النحل: ٩٩، ١٠٠] ...

ووجهُ كونِ الآياتِ لا تعارضَ بينَهَا: أنّ سلطانَ الشيطانِ المنفيَّ عنِ المؤمنينَ المتوكلينَ في معناه وجهانِ للعلماءِ:

الأولُ: أنَّ معنى السلطانِ الحجةُ الواضحةُ. وعليْهِ فلا إشكالَ؛ إذْ لا حجةَ معَ الشيطانِ البتةَ، كما اعترفَ بِهِ فيما ذَكَرَ اللهُ عنْهُ في قولِهِ: ﴿ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

الثاني: أنَّ معناهُ أنَّهُ لا تَسلُّطَ لهُ عليْهِمْ بإيقاعِهِمْ في ذنبٍ يهلكونَ بِهِ ولا يتوبونَ منْهُ. فلا ينافي هذا ما وقعَ منْ آدمَ وحواءَ وغيرِهِما، فإنَّهُ ذنبٌ مغفورٌ؛ لوقوعِ التوبةِ منْهُ.

فإلقاءُ الشيطانِ في أمنيَّةِ النبيِّ سواءً فسرناها بالقراءةِ أو التمنِّي لإيمانِ أمتِهِ– لا يتضمنُ سلطانًا للشيطانِ على النبيِّ، بلْ منْ جنسِ الوسوسةِ، وإلقاءِ الشُبَهِ لصدِّ الناسِ عنِ الحقِ كقولِهِ: ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ ﴾ الآية [النمل: ٢٤] " [3] .

ثمَّ أجابَ الشِّنْقيطيُّ عنِ الإشكالِ على فرضِ صحةِ قصةِ الغرانيقِ فقالَ: " وأمَّا على القولِ بثبوتِ القصةِ... فللعلماءِ عنْ ذلكَ أجوبةٌ كثيرةٌ، منْ أحسنِهَا وأقربِها: أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ يُرَتِّلُ السورةَ ترتيلًا تتخللُهُ سكتاتٌ، فلمَّا قرأَ: ﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾ [النجم: ٢٠] ، قالَ الشيطانُ –

---

(١) انظر:[البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/{فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا}، ١٤٢/٦: رقم٤٨٦٢ ورقم٤٨٦٣].

(٢) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٢٢٧).

(٣) المرجع السابق (ص ٢٢٤ – ٢٢٥).

لعنَهُ اللهُ – محاكيًا لصوتِهِ ﷺ : تلكَ الغرانيقُ العلا... إلخ، فظنَّ المشركونَ أنَّ الصوتَ صوتُهُ ﷺ ، وهوَ بريءٌ منْ ذلكَ براءةَ الشمسِ منَ اللمسِ.... فظهرَ أنَّهُ لا تعارضَ بينَ الآياتِ. والعلمُ عندَ اللهِ تعالى " [1] .

لكنَّ المختارَ أنَّ قصةَ الغرانيقِ ليستْ ثابتةً ، ولا تصلحُ حجةً، واللهُ أعلم.

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٢٢٨).

المطلبُ الثَّالثُ

في كونِ النبيِّ ﷺ لا ينطقُ عنِ الهوى، و إثباتِ الاجتهادِ لهُ.

لا يختلفُ اثنانِ منَ المسلمينَ في أنَّ النبيَّ ﷺ لا ينطقُ عنِ الهوى، قالَ ﷻ : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النجم: ٣]، وحاشاهُ ﷺ أنْ ينطقَ بهواه، فلا إشكالَ في هذِهِ الآيةِ.

لكنّهُمْ قدْ يختلفونَ في المرادِ منْ قولِهِ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤]؛ فقدْ دلتْ الآيةُ على أنَّ النبيَّ ﷺ لا يصدرُ في شريعةِ اللهِ إلا عنْ وحيٍ، ومعَ ذلكَ فإنَّ عدةَ حوادثَ أفادتْ حصولَ الاجتهادِ منَ النبيِّ ﷺ ، بدليلِ أنَّ اللهَ قدْ عاتَبَهُ في بعضِهَا.

وفي ذلكَ يقولُ الشِّنْقيطي– رحمه الله –: " قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣، ٤]، هذِهِ الآيةُ الكريمةُ تدلُّ بظاهرِهَا على أنَّ النبيَّ ﷺ لا يجتهدُ في شيءٍ.

وقدْ جاءتْ آياتٌ أخرُ تدلُّ على أنَّهُ ﷺ ربَّما اجتهدَ في بعضِ الأمورِ، كما دلَّ عليْهِ قولُهُ تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣] ، وقولُهُ تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ الآية [الأنفال: ٦٧] " (١) .

قالَ الإمامُ الطبريُّ – رحمه الله – في تفسيرِ قولِهِ ﷻ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ : "وهذا عتابٌ منَ اللهِ – تعالى ذكرُهُ – عاتبَ بِهِ نبيَّهُ ﷺ في إذنِهِ لمنْ أذنَ لَهُ في التخلفِ عنْهُ، حينَ شخصَ إلى تبوك لغزوِ الرومِ منَ المنافقينَ" (٢). فإذنُهُ ﷺ لهمْ حينَ اعتذروا عنِ الغزوِ، كانَ اجتهادًا منْهُ، ولو كانَ وحيًا منَ اللهِ لمْ يكنْ عتابٌ على هذا الإذنِ.

أما الآيةُ الثانيةُ وهيَ قولُهُ :﴿مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ : "إنَّمَا قالَ اللهُ جلَّ ثناؤُهُ ذلكَ لنبيِّهِ محمدٍ ﷺ ؛ يعرِّفُهُ أنَّ قتلَ المشركينَ الذينَ أسرَهُمْ ﷺ يومَ بدرٍ ثمَّ فادى بهمْ كانَ أولى بالصوابِ منْ أخذِ الفديةِ منْهُمْ وإطلاقُهُمْ" (٣) .

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص ٢٩٨).

(٢) الطبري، جامع البيان (ج١٤/ ٢٧٢).

(٣) المرجع السابق (ج١٤/ ٥٨).

قالَ الباحثُ: قولُهُ ﷺ : ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ ليسَ فيها ما يبدو مشكلًا أصلًا؛ فإنَّهُ ﷺ لا يتكلمُ منْ أجلِ هوى نفسِهِ، وإنَّما قد يردُ في قولِهِ: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ – واللهُ أعلمُ – ؛ إذْ كيفَ يُجْمَعُ بينَ كونِهِ إنْ هو إلا وحيٌ يُوحى، وبينَ اجتهادِهِ ﷺ في بعضِ المسائلِ اجتهادًا قدْ ينزلُ الوحيُ بتصويبِهِ؟

ذكرَ الشيخُ محمد الأمينُ – رحمه الله – لذلكَ جوابينِ لأهلِ العلمِ:

الأولُ: أنَّ النبيَّ ﷺ لا ينطقُ عنِ الهوى في كلِّ ما يبلغُهُ عنِ اللهِ، فكلُّ ما يبلغُهُ عنِ اللهِ هو وحيٌ منْهُ؛ لأنَّهُ لا يقولُ على الله شيئًا إلا وحيًا منْهُ، وقدْ جاءتْ الآيةُ ردًا على الكفارِ إذ زعموا إنَّ النبيَّ ﷺ افترى هذا القرءانَ منْ عندِهِ. وذكرَ الشنقيطيُّ أنَّ ابنَ جريرٍ قدْ اقتصرَ على هذا التفسيرِ (١) .

لكنْ لمَّا ذكرَ الإمامُ ابنُ جريرٍ نحوَهُ في تفسيرِ للآيةِ (٢) إنما ذَكَرَهُ لبيانِ المعنى فقطْ، دونَ التعرضِ للإشكالِ الواردِ في غيرِ القرآنِ إيجابًا أو نفيًا، كاجتهادِهِ ﷺ في بعضِ الحوادثِ.

الثاني: " أنَّهُ إنِ اجتهدَ فإنَّهُ إنَّمَا يجتهدُ بوحيٍ منَ اللهِ يأذنُ له بِهِ في ذلكَ الاجتهادَ، وعليْهِ فاجتهادُهُ بوحيٍ فلا منافاةَ.

ويدلُّ لهذا الوجهِ: أنَّ اجتهادَهُ في الإذنِ للمتخلفينِ عنْ غزوةِ تبوك أذنَ اللهُ لهُ فيْهِ، حيثُ قالَ: ﴿فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ [النور: ٦٢] ، فلمَّا أذنَ للمنافقينَ عاتبَهُ بقولِهِ: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ [التوبة: ٤٣]، فالاجتهادُ في الحقيقةِ إنَّما هوَ الإذنُ قبلَ التبيُّنِ، لا في مطلقِ الإذنِ للنصِ عليْهِ " (٣) .

فأنتْ ترى أنَّ النَّبيَّ ﷺ قدْ أذنَ اللهُ لهُ أنْ يأذنَ لمنْ شاءَ منَ المؤمنينَ بقولِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَئِكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ . . .﴾ [النور: ٦٢]، وإنَّمَا جاءَ الاستفهامُ في إذنِهِ للمنافقينَ الذينَ تظاهروا بالإيمانِ، دونَ أنْ يتبيَّنَ لهُ الذينَ صدقوا، ويعلمَ الكاذبينَ؛ ومنْ ثمَّ فإنَّ النبيَّ ﷺ لا يجتهدُ إلا لأنَّ اللهَ أباحَ لهُ ذلكَ– والله أعلم – .

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص ٢٩٨) بتصرف.

(٢) الطبري، جامع البيان (ج٢٢/ ٤٩٧ – ٤٩٨).

(٣) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص ٢٩٨ – ٢٩٩).

وبناءً على الجوابِ الثاني:

فإنَّ النبيَّ ﷺ ينطقُ بالوحيِ في القرآنِ وغيرِهِ منْ أمورِ الدينِ، وهذا الذي سارَ عليْهِ كثيرٌ منَ المفسرينَ كالبغويِّ[1] ، وابنِ كثيرٍ[2] ، والشوكانيِّ[3] ، وابنِ عاشورٍ * [4]، وغيرهِمْ.

قالَ ابنُ القيم: "... ثمَّ قالَ:﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ فأعادَ الضميرَ على المصدرِ المفهومِ منْ الفعلِ، أيْ: ما نُطْقُهُ إلا وحيٌ يوحى، وهذا أحسنُ مِنْ قولِ منْ جعلَ الضميرَ عائداً إلى القرآنِ؛ فإنَّهُ يعمُّ نطقَهُ بالقرآنِ والسنةِ، وإنَّ كليْهِمَا وحيٌ يُوحى ... " [5] .

ومسألةُ اجتهادِ النَّبيِّ ﷺ وقعَ فيها الخلافُ بينَ علماءِ الأصولِ؛ بسببِ التعارضِ الذي قدْ يُظنُّ بينَ هذِهِ الآياتِ [6]. وفي ذلكَ تفصيلٌ:

أمَّا الاجتهادُ فيما يتعلقُ بمصالحِ الدنيا، وتدبيرِ الحروبِ، ونحوِهَا– فقدْ نقلَ غيرُ واحدٍ الإجماعَ على جوازِهِ للنبيِّ ﷺ [7] .

وأمَّا اجتهادُهُ في أحكامِ الشريعةِ، وأمورِ الدينِ فالجمهورُ على جوازِهِ، ومنَعَهُ آخرونَ [8] .

والجمهورُ أولى بالصوابِ، فإنَّ اجتهادَهُ ﷺ في بعضِ المسائلِ أشهرُ منْ أنْ تُذْكَرَ [9]، وقدْ تقدَّمَ ذكرُ شيءٍ منْها [10].

ولوِ اجتهدَ النَّبيُّ ﷺ، وكانَ هذا الاجتهادُ مغايرًا لمَا أرادهُ اللهُ؛ فإنَّ وحيَ اللهِ ﷻ يُصَوِّبُ لَهُ ذلكَ، فتحصلُ العصمةُ للنبيِّ ﷺ .

---

(١) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٤/ ٣٠١).

(٢) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٧/ ٤٤٣).

(٣) انظر: الشوكاني، فتح القدير (ج٥/ ١٢٦).

* ابن عاشُور: هو محمد الطاهر بن عاشور. رئيس المفتين المالكيين بتونس، وشيخ جامع الزيتونة وفروعه بتونس. مولده ودراسته ووفاته بها. توفي سنة (١٣٩٣ هـ). انظر: الزركلي، الأعلام (ج٦/ ١٧٤).

(٤) ابن عاشور، التحرير والتنوير (ج٢٧/ ٩٤).

(٥) ابن القيم، التبيان في أقسام القرآن، (ص ٢٤٧)، تحقيق: محمد الفقي، نشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان.

(٦) انظر: الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٢٩٩).

(٧) انظر: الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (ج٢/ ٤٠٤ – ٤٠٥).

(٨) انظر: المرجع السابق (ج٢/ ٤٠٥ – ٤٠٦).

(٩) انظر: المطرَفي، آيات عتاب المصطفى ﷺ في ضوء العصمة والاجتهاد (ص ٩٧ – ١٠٤).

(١٠) انظر: (ص١٠٩) من البحث.

ثُمَّ ذكرَ الشِّنْقِيطيُّ – رحمه الله– ما حقَّقَهُ في ذلك فقالَ: " الذيْ يظهرُ أنَّ التحقيقَ في هذِهِ المسألةِ أنَّهُ ﷺ ربَّمَا فعلَ بعضَ المسائلِ منْ غيرِ وحيٍ في خصوصِهِ : كإذنِهِ للمتخلفينَ عنْ غزوةِ تبوك قبلَ أنْ يتبينَ صادقَهُمْ منْ كاذبِهِمْ، وكأسرِهِ لأسارى بدرٍ، وكأمرِهِ بتركِ تأبيرِ النخلِ (١)، وكقولِهِ:« لوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِيْ ما اسْتَدْبَرْتُ... » (٢) الحديث، إلى غيرِ ذلكَ.

وأنَّ معنى قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ [النجم: ٣] لا إشكالَ فيْهِ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ لا ينطقُ بشيءٍ منْ أجلِ الهوى، ولا يتكلمُ بالهوى.

وقولُهُ تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤] يعني: أنَّ كلَّ ما يبلغُهُ عنِ اللهِ فهوَ وحيٌ منَ اللهِ لا بهوى، ولا بكذبٍ، ولا افتراءٍ، والعلمُ عندَ اللهِ تعالى " (٣).

قالَ الباحثُ: فالظاهرُ – واللهُ أعلمُ – أنَّ الشيخَ محمدَ الأمينَ معَ الجوابِ الأولِ، وهو أنَّهُ لا ينطقُ عنِ الهوى في تبليغ أوحيَ إليْهِ، وليسَ في كلِّ ما ينطق بِهِ، لأنَّهُ قدْ نطقَ في حدثٍ لمْ ينزلْ فيْهِ وحيٌ خاصٌّ بِهِ.

وقال في أضواء البيان: " ولا منافاةَ بينَ الآياتِ؛ لأنَّ قولَهُ: (إِنْ هوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوْحَى) معناهُ أنَّ النبيَّ ﷺ لا يبلغُ عنِ اللهِ إلا شيئًا أوحى اللهُ إليْهِ أنْ يُبَلِّغَهُ، فمنْ يقولُ: إنَّهُ شعرٌ أوْ سحرٌ أوْ كهانةٌ أو أساطيرُ الأولينَ، هو أكذبُ خلقِ اللهِ وأكفرُهُمْ، ولا ينافي ذلكَ أنَّهُ أذنَ للمتخلفينَ عنْ غزوةِ تبوك... منْ غيرِ أنْ ينزلَ عليْهِ وحيٌ خاصٌ في ذلكَ " (٤) .

غيرَ أنَّهُ – في نظرِ الباحثِ– لا يلزمُ منَ القولِ بالجوابِ الأولِ نفيُ الثاني عندَ إمعانِ النظرِ؛ فكلا الجوابينِ على تقديرِ ثبوتِ الاجتهادِ لهِ، وإنْ كانَ الجوابُ الثاني أسلمَ منَ الإشكالاتِ؛ لأنَّ الآيةَ تعمُّ كلَّ منطوقٍ، فيكونُ الجميعُ منَ الوحيِ: إمَّا أنْ يكونَ جاءَ بِهِ الوحيُ خصوصًا، وهذا موافقٌ لمرادِ اللهِ قطعًا. أوْ يكونُ باجتهادٍ أذنَ فيه الوحيُ، فيُنْسبُ إليْهِ منْ هذا البابِ لا أنَّهُ نزلَ بِهِ خصوصًا، فإنْ خالفَ الاجتهادُ مرادَ اللهِ نزلَ الوحيُ مصوبًا، والله أعلم.

---

(١) انظر: [مسلم: صحيح مسلم، الْفَضَائِلِ/ وُجُوبِ امْتِثَالِ مَا قَالَهُ شَرْعًا دُونَ مَا ذَكَرَهُ ﷺ مِنْ مَعَايِشِ الدُّنْيَا عَلَى سَبِيلِ الرَّأْيِ، ٤/١٨٣٥: رقم ٢٣٦٢].

(٢) [البخاري: صحيح البخاري، التمني/قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :« لَوِ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ »، ٩/٨٣: رقم الحديث ٧٢٢٩]. من حديث عائشة – رضي الله عنها –.

(٣) انظر: الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٢٩٩).

(٤) الشنقيطي: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (ج٧/ ٧٤٧).

المَطْلبُ الرَّابعُ

الاستثناءُ الواردُ في عدمِ نسيانِ النبيِّ ﷺ للقرآنِ.

ممَّا يتفقُ عليْهِ أهلُ الإسلامِ أنَّ اللهَ ﷻ حفظَ كتابَهُ منَ التحريفِ والتغييرِ، والزيادةِ والنقصانِ، قالَ جلَّ شأنُهُ : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

إلَّا أنَّ الاستثناءَ الواردَ في قولِهِ تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى * إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى﴾ [الأعلى: ٦، ٧]، قدْ يُوهِمُ تعارضًا معَ حفظِ اللهِ لكتابِهِ.

يقولُ الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله تعالى –: " قولُهُ تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى * إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ الآية [الأعلى: ٦، ٧]. هذِهِ الآيةُ الكريمةُ تدلُّ على أنَّ النبيَّ ﷺ ينسى منَ القرءانِ ما شاءَ اللهُ أنْ ينساهُ. وقدْ جاءتْ آياتٌ كثيرةٌ تدلُّ على حفظِ القرءانِ منَ الضياعِ كقولِهِ تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٦، ١٧]، وقولِهِ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

والجوابُ: أنَّ القرءانَ وإنْ كانَ محفوظًا منَ الضياعِ، فإنَّ بعضَهُ ينسخُ بعضًا، وإنساءُ اللهِ نبيِّهِ ﷺ بعضَ القرءانِ في حكمِ النسخِ، فإذا أنساهُ آيةً فكأنَّهُ نسخَهَا، ولا بدَّ أنْ يأتيَ بخيرٍ منْهَا أوْ مثلِهَا، كما صرَّحَ بِهِ تعالى في قولِهِ: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، وقولِهِ تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ الآية [النحل: ١٠١].

وأشارَ هنَا لعلمِهِ بحكمةِ النسخِ بقولِهِ: ﴿إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى﴾ [الأعلى: ٧] " [(١)] .

فواضحٌ أنَّ الشيخَ محمدَ الأمينَ – رحمه الله – أجابَ عن الاستثناءِ بأنَّ: النسيانَ هنا يكونُ لما شاءَ اللهُ أنْ ينسخَهُ منَ القرآنِ، وقدْ جاءَ مصرحًا بِهِ كما في آيةِ سورةِ البقرةِ.

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٣٤٧).

وهذا وجهٌ مشهورٌ، نصَّ عليهِ كأحدِ الوجوهِ كثيرٌ منَ المفسرينَ[1]، واختارَهُ ابنُ جريرٍ الطبريُّ؛ لأنَّ ذلكَ أظهرُ معانيْهِ [2]، وبِهِ فسرَ الآيةَ الإمامُ البغويُّ[3].

وقدْ حكى ابنُ الجوزي في تفسيرِ: ﴿إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ [الأعلى:٧] ثلاثةَ أقوالٍ:

الأولُ: إلا ما شاءَ اللهُ أنْ ينسخَهُ فتنساهُ.

الثاني: إلا ما شاءَ اللهُ أنْ تنساهُ ثمَّ تذكرُهُ بعدُ.

الثالثُ: أنَّهُ استثناءٌ ألّا يقعُ [4].

أمَّا القولُ الأولُ فقدْ سبقَ الحديثُ عنْهُ.

وأمَّا القولُ الثاني فهوَ قولٌ وجيهٌ أيضًا، ومنْ هذا البابِ ما جاءَ في صحيحِ البخاريِّ منْ حديثَ أمِّ المؤمنينَ عائشةَ – رضيَ اللهُ عنْهَا– قالتْ: سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَقْرَأُ فِي سُورَةٍ بِاللَّيْلِ، فَقَالَ: « يَرْحَمُهُ اللَّهُ لَقَدْ أَذْكَرَنِي كَذَا وَكَذَا، آيَةً كُنْتُ أُنْسِيتُهَا مِنْ سُورَةِ كَذَا وَكَذَا » [5].

فهذا النسيانُ جائزٌ على النبيِّ ﷺ؛ لأنَّ البشرَ مفطورونَ عليْهِ، ولا يدومُ عليْهِ ﷺ .

أما القولُ الثالثُ فقدْ قالَ أبو زكريا الفراءُ * : " لمْ يشأْ أنْ ينسى شيئًا، وهو كقولِهِ: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود:١٠٧]، ولا يشاءُ.

وأنتَ قائلٌ فِي الكلامِ: لأعطينَّكَ كلَّ ما سَأَلتَ إلَّا ما شئتُ، وإلَّا أن أشاءَ أنْ أمنَعَك، والنيةُ ألا تمنَعَهُ، وعلى هَذَا مجاري الأيْمَان يستثنى فيْها، ونيةُ الحالفِ التمامُ " [6] .

---

(١) انظر مثلا: الطبري، جامع البيان (ج٢٤/ ٣٧١). البغوي، معالم التنزيل (ج٥/ ٢٤٢). ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٤/ ٤٣٢). الرازي، مفاتيح الغيب (ج٣١/ ١٣١). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج٢٠/ ١٩).

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢٤/ ٣٧١).

(٣) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٥/ ٢٤٢).

(٤) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٤/ ٤٣٢).

(٥) [البخاري: صحيح البخاري، فضائل القرآن/نِسْيَانِ الْقُرْآنِ....، ١٩٤/٦: حديث رقم٥٠٣٨].

* الفراء: هو أبو زكرياء، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، وكان مع تقدمه في اللغة فقيها متكلما، يميل إلى الاعتزال، توفي في طريق مكة سنة (٢٠٧ هـ). انظر: الزركلي، الأعلام (ج٨/ ١٤٥ – ١٤٦).

(٦) الفراء، معاني القرآن (ج٣/ ٢٥٦).

فهذِهِ ثلاثةُ أقوالٍ ذكرَهَا المفسرونَ، لكنْ عندَ التمحيصِ:

فإنَّ الأولُ والثاني كلاهما قولٌ ظاهرٌ، ولا يبعدُ أنْ يكونا مقصودينِ منَ الآيةِ؛ فهمَا منْ قبيلِ التنوعِ لا التضادِ، كما أنَّهَمَا وقعا فعلًا بوقوعِ النسخِ في القرآنِ، ونسيانِ النبيِّ ﷺ لبعضِ الآياتِ ثمَّ تذكرُهُ إيَّاها كما مرَّ معنا.

أمَّا القولُ الثالثُ فهوَ – وإنْ كانَ لا يخرجُ عنْ كونِهِ محتملًا– مخالفٌ للواقعِ، فضلًا عنْ كونِهِ تأويلًا بعيدًا. واللهُ أعلمُ.

المطلبُ الخامسُ

في كونِ إبراهيمِ ﷺ حنيفًا، معَ قولِهِ عنِ الكوكبِ: هذا ربِّي.

يقولُ الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله تعالى – : " قولُهُ تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ الآية [آل عمران: ٦٧].

هذِهِ الآيةُ الكريمةُ وأمثالُهَا في القرآنِ تدلُّ على أنَّ إبراهيمَ عليْهِ وعلى نبيِّنا الصلاةُ والسلامُ لمْ يكنْ مشركًا يومًا ما؛ لأنَّ نفيَ الكونِ الماضي في قولِهِ: ﴿ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ يدلُّ على استغراقِ النفيِ لجميعِ الزمنِ الماضي...

وقدْ جاءَ في موضعٍ آخرَ ما يُوهمُ خلافَ ذلكَ، وهو قولُهُ: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي ﴾ [الأنعام: ٧٦] ...

ومنْ ظنَّ ربوبيةَ غيرِ اللهِ فهوَ مشركٌ باللهِ كما دلَّ عليْهِ قولُهُ تعالى عنِ الكفارِ: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦] " [(١)] .

فالإشكالُ المُتوهَّمُ الذي قدْ يردُ هو: ما وجهُ قولِ إبراهيمَ ﷺ عنَ الكوكبِ والقمرِ والشمسِ هذا ربِّي؟ وظاهرُ هذِهِ الألفاظِ الشركُ، واللهُ ﷻ زكاهُ بكونِهِ حنيفًا مسلمًا ولمْ يكنْ منَ المشركينَ.

ثمَّ أجابَ الشنقيطيُّ عنْ ذلكَ فقالَ: " والجوابُ عنْ هذا منْ وجهينِ:

أحدُهُما: أنَّهُ مناظرٌ لا ناظرٌ، ومقصودُهُ التسليمُ الجدليُّ، أيْ: هذا ربي على زعمِكُمُ الباطل. والمناظرُ قدْ يُسَلِّمُ المقدمةَ الباطلةَ تسليمًا جدليًا ليفحمَ بذلكَ خصمَهُ؛ فلوْ قالَ لهمْ إبراهيمُ في أولِ الأمرِ: الكوكبُ مخلوقٌ لا يمكنُ أنْ يكونَ ربًا، لقالوا لَهُ: كذبتْ، بلِ الكوكبُ ربٌّ.

ومما يدلُّ لكونِهِ مناظرًا لا ناظرًا: قولُهُ تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ﴾ [الأنعام: ٨٠] .

وهذا الوجه هو الأظهر [(٢)] ".

وبناءً على هذا الجوابِ الذي رجَّحَهُ الشيخُ الشنقيطيُّ – رحمه الله – فإنَّ إبراهيمَ ﷺ لم يقلْ عنْ هذِهِ المخلوقاتِ (الكوكبَ والقمرَ والشمسَ) هذا ربِّي معتقدًا صحةَ ما يقولُهُ بعدَ تفكرٍ

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٥٩).

(٢) المرجع السابق (ص٥٩–٦٠).

وتدبرٍ فيها؛ وإنما قالَ هذا في مقامِ المناظرةِ منْ بابِ التسليمِ الجدليِّ للكفارِ استدراجًا منْهُ لهمْ؛ ليقيمَ الحجةَ عليهمْ، ويبطلَ كفرَهُمْ وشركَهُمْ، ويبينَ عدمَ صلاحِ هذِهِ المخلوقاتِ أنْ تكونَ إلهًا.

فإذا صحَّ هذا زالَ ما يُتَوَهَّمُ منَ التعارضِ بينَ الآياتِ.

لكنْ لا يخفى أنَّ الاستدلالَ بقولِ اللهِ ﷻ : ﴿وَحَاجَّهُۥ قَوۡمُهُۥ﴾ [الأنعام: ٨٠] على أنَّ إبراهيمَ ﷺ كانَ مناظرًا لا ناظرًا استدلالٌ لا يُسَلَّمُ بِهِ؛ لأنَّهُ لا يُعلمُ وقتُ هذِهِ المحاجةِ، ولاحتمالِ أنْ تكونَ وقعتْ بعدَ أنْ صدرَ وصفُ (الكوكبَ والقمرَ والشمسَ) بالربوبيةِ، وإنْ كانْ كذلك فلنْ تصلحَ قرينةً على أنَّ ما صدرَ عنْ إبراهيمَ ﷺ في هذِهِ المخلوقاتِ كانَ منْ بابِ المناظرةِ.

وهذا شيْخُ المفسرينَ الإمامُ الطبريُّ لَهُ قولٌ آخرُ في هذِهِ الآياتِ، فهو يرى أنَّ هذِهِ الآياتِ على ظاهرِها، وقدْ حصلَ هذا منْ إبراهيمَ ﷺ عنِ اعتقادٍ، كما يدلُّ عليْهِ كلامُهُ – رحمه الله –.

فقولُ منْ يقولُ: إنَّ هذا كانَ منْ إبراهيمَ ﷺ معارضةً في مقامِ المناظرةِ.

وقولُ منْ يقولُ: حصلَ هذا منْ إبراهيمَ ﷺ حالَ طفولتِهِ قبلَ قيامِ الحجةِ عليْهِ، إذْ لا يكونُ في تلكَ الحالِ كفرٌ ولا إيمانٌ.

وقولُ منْ يقولُ: إنَّ هذا منْ إبراهيمَ ﷺ كانَ استفهامًا على وجهِ الإنكارِ والتوبيخِ، لكنْ حُذِفَ منْهُ أداتُهُ، والمعنى: أهذا ربي؟

كلُّ هذِهِ الأقوالِ عندَ الإمامِ الطبريِّ – رحمه الله – مجانبةٌ للصوابِ، والصوابُ عندهُ أنْ يبقى الخبرُ على ظاهرِهِ [(١)].

وأكثرُ أهلِ التفسيرِ على خلافِ ما ذهبَ إليْهِ الطبريُّ في حملِهِ الكلامَ على ظاهرِهِ، وإنِ اختلفتْ تأويلاتُهُمْ وتوجيهاتُهُمْ لهذِهِ الآياتِ [(٢)].

وفي تفسيرِ هذِهِ الآياتِ أقوالٌ كثيرةٌ، لكنَّها- في نظرِ الباحثِ- لا تكادُ تخرجُ عنِ الأوجهِ الثلاثةِ التي ذكرَهَا ابنُ الجوزيِّ في تفسيرِهِ؛ فهيَ راجعةٌ إليْهَا عندَ التأملِ، وهذِهِ الأوجهُ هيَ:

الأولُ: أنَّ هذِهِ الآياتِ على ظاهرِها، وقدْ ردَّ هذا القولَ ابنُ الجوزيِّ – رحمه الله – .

---

(١) انظر: الطبري، جامع البيان (ج١١/ ٤٨١ – ٤٨٥).

(٢) انظر مثلا: الواحدي، التفسير البسيط (ج٨/ ٢٤٥). ابن عطية، المحرر الوجيز (ج٢/ ٣١٣). ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٢/ ٤٨). الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج ٢/ ٢٦٦ – ٢٦٧) . ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٣/ ٢٩٢). السعدي، تيسير الكريم الرحمن (ص ٢٦٢). وغيرها.

الثاني: أنَّهُ قالَ ذلكَ استدراجًا للحجةِ، ليظهرَ عيبَ آلهتِهِمْ.

الثالثُ: أنَّهُ منْ بابِ الاستفهامِ، والتقديرُ: أهذا ربي؟ فأُضْمِرتْ ألفُ الاستفهامِ[1].

قالَ الباحثُ: وأكثرُ المفسرينَ يرجعُ قولُهُم إلى الوجهِ الثاني أو الثالثِ، فيُأَوِّلُونَ هذِهِ الآياتِ على خلافِ الظاهرِ؛ للقرائنِ الكثيرةِ – عندهم – الدالةِ على هذا التأويلِ.

لكنْ يبقى قولُ الإمامِ ابنِ جريرٍ وجهًا محتملًا في التفسيرِ، فإنْ كانَ كذلكَ فالمقطوعُ بِهِ أنَّ هذا صدرَ منْ إبراهيمَ ﷺ قبلَ الهدايةِ للهِ – تبارك وتعالى– واللهُ أعلمُ.

أمَّا الجوابُ الثاني الذي أجابَ بِهِ الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله – فما تمَّ نقلُهُ آنفًا، وهوَ باختصارٍ: أنَّ الكلامَ في الآياتِ ليسَ خبرًا، بلْ هوَ استفهامٌ منْ إبراهيمَ ﷺ ، لكنْ حُذِفَتْ همزةُ الاستفهامِ، والمعنى: أهذا ربِّي ؟

وحذفُ همزةِ الاستفهامِ – إذا دلَّ عليْهَا المقامُ – معَ بقاءِ معناه متقررٌ في علمِ النحوِ، منْ ذلكَ قولُ الكُمَيْتِ* :

طَرِبْتُ وما شوقًا إلى البيضِ أطربُ.... ولا لعبًا منِّي وذو الشيبِ يلعبُ [2].

يعني أوَ ذو الشيبِ يلعبُ؟

وغيرُهُ منَ الشواهدِ الشعريةِ الكثيرةِ.

ونظيرُ ذلكَ منَ القرآنِ قولُهُ: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، يعني أفهمُ الخالدونَ؟

والقرينةُ الدالةُ على هذا الاستفهامِ الذي حُذِفَتْ أداتُهُ علوُّ مقامِ إبراهيمَ ﷺ عنْ ظنِّ ربوبيةِ غيرِ اللهِ، وشهادةُ القرآنِ لهُ بالبراءةِ منْ ذلكَ [3] .

لكنْ قالَ ابنُ الأنباري : "وهذا القولُ شاذٌ، لأنَّ حرفَ الاستفهامِ لا يُضْمرُ إذ كانَ فارقاً بينَ الإخبارِ والاستخبارِ " [4] .

---

(١) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٢/٤٧).

* الكُمَيْت: هو الْكُمَيْت بن زيد الأَسدي الشَّاعِر الْكُوفِي شَاعِر زَمَانه، ولد سنة سِتِّينَ وَتُوفِّي سنة سِتّ وَعشْرين وَمِائَة. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج٢٤/ ٢٧٦ – ٢٧٧).

(٢) انظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر (ص ١٥٨).

(٣) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٦٠ – ٦٢). باختصار وتصرف.

(٤) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٢/ ٤٨).

وقالَ ابنُ قيمِ الجوزيةِ – رحمه الله – في قولِ اللهِ ﷻ : ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦] : " وإلا فالآيةُ قدْ قيلَ: إنَّها على تقديرِ الاستفهامِ، أي: أهذا ربي؟ ، وليس بشيءٍ " [١] .

فالجوابُ الثاني ضعيفٌ، لضعفِ القرينةِ الدالةِ عليْهِ، والمناسبُ في مثلِ هذا المقامِ أنْ لا يُحذفَ حرفُ الاستفهامِ؛ تفريقًا بينَهُ وبينَ الخبرِ.

ولذا فإنَّ الذيْ رجَّحَهُ الشيخُ الشنقيطيُّ – وهوَ الجوابُ الأولُ– أقوى، إذا حُمِلَتِ الآيةُ على خلافِ ظاهرِهَا.

وإبراهيمُ ﷺ هو خليلُ الرحمنِ، وأبو الأنبياءِ، وصفه الله ﷻ فقال: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]. والله أعلم.

---

(١) ابن القيم، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (ج٣/ ٦٢).

المبْحثُ الثَّالثُ

مسائلُ متفرقةٌ في النبواتِ

المطلبُ الأولُ

وفاةُ عيسى ﷺ ، وإخبارُ اللهِ ﷻ أنَّهُ لمْ يُصْلبْ، ثمَّ نزولُهُ بينَ يدي الساعةِ.

أخبرَ اللهُ ﷻ في كتابِهِ أنَّهُ متوفٍ رسولَهُ عيسى عليه السلام فقالَ: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، وقالَ: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

وقدْ يُشْكِلُ هذا على البعضِ؛ لأنَّ اللهَ نجَّاهُ منَ القتلِ والصَّلبِ: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٧].

كما ثبتَ بنصوصِ القرآنِ والسنةِ أنَّ عيسى عليه السلام ينزلُ بينَ يدي الساعةِ.

منْ هذِهِ النصوصِ قولُ اللهِ ﷻ : ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٦١]، فقدْ ثبتَ عنِ ابنِ عباسٍ رضي الله عنه في تأويلِهَا أنَّهُ قالَ: " نُزولُ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مِنْ قَبْلِ يَومِ القيامة " [١].

وهذا هوَ الذي جزمَ بِهِ الحافظُ ابنُ كثيرٍ، قالَ – رحمه الله – في تفسيرِهِ الآيةَ السابقةَ مبينًا مرجعَ الضميرِ في ﴿وَإِنَّهُ﴾: " بلِ الصحيحُ أنَّهُ عائدٌ على عيسى عليه السلام ، فإنَّ السياقَ في ذكرِهِ، ثمَّ المرادُ بذلكَ نزولُهُ قبلَ يومِ القيامةِ، كما قالَ – تباركَ وتعالى–: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ [النساء: ١٥٩] أيْ: قبلَ موتِ عيسى –عليْهِ الصلاةُ والسلامُ– " [٢] .

ثمَّ عزا ابنُ كثيرٍ تفسيرَ الآيةِ بذلكَ إلى جماعةٍ من أئمةِ التفسيرِ منَ السلف [٣].

---

(١) [ابن حبان والألباني: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، التاريخ/ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ نُزُولَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مِنْ أَعْلَامِ السَّاعَةِ، ٩/٤٥١: حديث رقم٦٧٧٨].

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٧/ ٢٣٦).

(٣) انظر: المرجع السابق.

أما منْ سنَّةِ النبيِّ ﷺ فهيَ كثيرةٌ متواترةٌ، منْها ما جاءَ في الصحيحِ منْ حديثِ جابرِ بنِ عبدِاللهِ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: " فَيَنْزِلُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﷺ ، فَيَقُولُ أَمِيرُهُمْ: تَعَالَ صَلِّ لَنَا، فَيَقُولُ: لَا، إِنَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ أُمَرَاءُ تَكْرِمَةَ اللهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ " (١) .

ومنْها ما جاءَ في الصحيحينِ أيضًا منْ حديثِ أبي هريرةَ ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ: « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزِلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا عَدْلًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ، وَيَقْتُلَ الخِنْزِيرَ، وَيَضَعَ الجِزْيَةَ، وَيَفِيضَ المَالُ حَتَّى لاَ يَقْبَلَهُ أَحَدٌ، حَتَّى تَكُونَ السَّجْدَةُ الوَاحِدَةُ خَيْرًا مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: "وَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ، وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ١٥٩]" (٢) .

قالَ الحافظُ ابنُ كثيرٍ: "وقدْ تواترتِ الأحاديثُ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ أنَّهُ أخبرَ بنزولِ عيسى ابنِ مريمَ عليْهِ السلامُ قبلَ يومِ القيامةِ إمامًا عادلًا وحكمًا مقسطًا " (٣) .

ذكرَ هذا الإشكالَ الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله تعالى – فقالَ: " قولُهُ تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران: ٥٥]، هذِهِ الآيةُ الكريمةُ يُتَوَهَّمُ منْ ظاهرِها وفاةُ عيسى عليْهِ وعلى نبيِّنَا الصلاةُ والسلامُ.

وقدْ جاءَ في بعضِ الآياتِ ما يدلُّ على خلافِ ذلكَ كقولِهِ: ﴿ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٧]، وقولِهِ: ﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ ﴾ الآية [النساء: ١٥٩]...." (٤).

قالَ الباحثُ: بقليلٍ منَ التأملِ يدركُ القارئُ بسهولةٍ عدمَ وجودِ خلافٍ بينَ الآياتِ، فإخبارُ اللهِ ﷻ أنَهُ تَوفَّى عبدَهُ عيسى ﵇ – حتى لوْ صُرِفَ النظرُ عنْ معنى الوفاةِ– لا يتعارضُ أصلًا مع كونِهِ لمْ يُقْتَلْ ولمْ يُصْلبْ؛ فالوفاةُ شيءٌ، والقَتْلُ والصلبُ شيءٌ آخرُ.

كما لا يتعارضُ أيضًا معَ نزولِهِ بينَ يديِ الساعةِ؛ لأنَّ الوفاةَ لا تمنعُ منَ النزولِ إذا أرادَهُ اللهُ ﷻ لعبدٍ منْ عبادِهِ، واللهُ يحكمُ لا معقِّبَ لحكمِهِ.

---

(١) [مسلم: صحيح مسلم، الإيمان/نُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ حَاكِمًا بِشَرِيعَةِ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، ١/١٣٧: رقم ١٥٦].

(٢) [البخاري: صحيح البخاري، أحاديث الأنبياء/نُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِمَا السَّلاَمُ، ٤/١٦٨: رقم ٣٤٤٨].
[مسلم: صحيح مسلم، الإيمان/نُزُولِ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ حَاكِمًا بِشَرِيعَةِ نَبِيِّنَا محمد ﷺ، ١/١٣٥: رقم١٥٥].

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٧/ ٢٣٦).

(٤) الشنْقِيطيّ، دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب (ص: ٥٦).

ولعلَّ ما دفعَ الشيخَ محمدَ الأمينَ – رحمه الله تعالى – لذكرِ هذِهِ المسألةِ أنَّ هذِهِ الآيةَ التي فيْها ذِكْرُ الوفاةِ قدْ تكونُ مدخلًا يدخلُ منْهُ بعضُ أهلِ الأهواءِ؛ لنفيِ نزولِ عيسى ﷺ قبلَ قيامِ الساعةِ، وربما يلتبسُ معناها على المسلمِ غيرِ العالمِ فيقعُ في حبائلِ الشيطانِ، كلا الأمرينِ محتملٌ، واللهُ أعلمُ بالصوابِ.

ثمَّ أجابَ الشِّنْقِيطيُّ عنْ هذِهِ المسألةِ فقالَ: " والجوابُ عنْ هذا منْ ثلاثةِ أوجهٍ:

الأولُ: أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥] لا يدلُ على تعيينِ الوقتِ، ولا يدلُّ على كونِهِ قدْ مضى. وهوَ متوفيْهِ قطعًا يومًا ما، ولكنْ لا دليلَ على أنَّ ذلكَ اليومَ قدْ مضى.

وأمَّا عطفُهُ: ﴿وَرَافِعُكَ﴾ إلى قولِهِ : ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ فلا دليلَ فيْهِ؛ لإطباقِ جمهورِ أهلِ اللسانِ العربيِّ على أنَّ الواوَ لا تقتضيْ الترتيبَ ولا الجمعَ* ، وإنَّمَا تقتضي مطلقَ التشريكِ..." [(١)].

فالوفاةُ – في هذا الجوابِ– بمعنى الموتِ، وهو واقعٌ قطعًا لعيسى ﷺ في يومٍ ما، لكنْ لا يلزمُ أنْ يكونَ هذا قدْ حصلَ فعلًا، وإنْ أخبرَ اللهُ أنَّهُ متوفي عيسى عليه السلام ، ورافعُهُ.

وبيانُهُ أنَّ الواوَ العاطفةَ لا تُفِيدُ الترتيبَ عندَ جمهورِ النحاةِ، والأصوليينَ، والفقهاءِ[(٢)]، وبناءً عليْهِ: لا يلزمُ منَ الجمعِ بينَهُمَا بواوِ العطفِ أنْ تحدثَ الوفاةُ أولًا، ثمَّ يحدثُ الرفعُ بعدَهَا، فلوْ حدثَ أنْ رُفِعَ عيسى ﷺ ، ثمَّ بعدَ ذلكَ تُوُفِّيَ، فالنصُّ لا يمنعُ حصولَهُ.

قالَ الزجَّاجُ : " قالَ النحويونَ في معنى قولِهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ﴾ ، التقديمُ والتأخيرُ– المعنى إنِّي رافعُكَ ومطهرُكَ ومتوفيكَ " [(٣)] .

الوجهُ الثاني: " إنَّ معنى ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ أيْ: منيمُكَ ورافعُكَ إليَّ، أيْ: في تلكَ النومةِ.

وقدْ جاءَ في القرآنِ إطلاقُ الوفاةِ على النومِ في قولِهِ: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٦٠]، وقولِهِ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]

---

* أيْ: المعيةَ، فلا يلزمُ منَ العطفِ حدوثُ الأمرينِ معًا في آنٍ واحدٍ إلا بدليلٍ آخرَ.

(١) الشنْقِيطيّ، دفع إيهام الاضطراب (ص ٥٧).

(٢) انظر: الشوكانيّ، إرشادُ الفحولِ (ج١/ ١٧٠).

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج١/ ٤٢٠).

وعزا ابنُ كثيرٍ هذا القولَ للأكثرينَ [1]، واستدلَّ بالآيتينِ المذكورتينِ، وقولُهُ ﷺ : « الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا ...» الحديث [2] " [3]. وهذا القولُ منقولٌ عنْ بعضِ السَّلفِ [4] .

الوجْهُ الثالثُ: " إنَّ ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ اسمُ فاعلِ (تَوَفَّاهُ)، إذا قبضَهُ وحازَهُ إليْهِ، ومنْهُ قولُهُم: تَوفى فلانٌ ديْنَهُ، إذا قبضَهُ إليهِ. فيكونُ معنى ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ على هذا: قابضَكَ منهم إليَّ حيًّا " [5].

وهذا الوجْهُ أيضًا أسندهُ ابنُ جريرٍ إلى طائفةٍ من السَّلفِ [6]، واختارهُ ، قالَ ابنُ جريرٍ الطبريُّ : " وأولى هذِهِ الأقوالِ بالصحةِ عنْدنا، قولُ منْ قالَ : معنى ذلكَ: إنِّي قابضُكَ منَ الأرضِ ورافعُكَ إليَّ " [7] .

لكنْ قدْ يقولُ قائلٌ: إذا فُسِّرَ التوفي بالقبضِ – كما هو في هذا الوجْهِ–، فإنَّ قبضَهُ هو رفعُهُ. وعليه فما الفائدةُ إذنْ منْ العطفِ (مُتَوَفِّيْكَ ورافعُكَ) ؟

نبَّهَ إليْهِ الفخرُ الرازي – رحمه الله – ، وأجابَ عليْهِ، فقالَ: " فإنْ قيلَ: فعلى هذا الوجهِ كانَ التوفي عينَ الرفعِ إليْهِ، فيصيرُ قولُهُ (ورافعُكَ إليَّ) تكرارًا.

قلنا: قولُهُ: (إنِّي متوفِّيْكَ) يدلُّ على حصولِ التوفي، وهو جنسٌ تحتَهُ أنواعٌ: بعضُها بالموتِ، وبعضُها بالإصعادِ إلى السماءِ؛ فلمَّا قالَ بعدَهُ: (ورافِعُكَ إليَّ) كانَ هذا تعيينًا للنوعِ، ولمْ يكنْ تكرارًا " [8].

فهذِهِ الوجوهُ الثلاثةُ نصَّ عليْها الشِّنْقيطيُّ، ثمَّ قالَ بعدَهَا: " وأمَّا الجمعُ بأنَّهُ توفاهُ ساعاتٍ أو أيامًا، ثمَّ أحياهُ، فالظاهرُ أنَّهُ منَ الإسرائيلياتِ، وقدْ نهى ﷺ عنْ تصديقِهَا وتكذيبِها " [9] .

---

(١) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٢/٤٧).

(٢) [البخاري: صحيح البخاري: الدعوات/مَا يَقُولُ إِذَا أَصْبَحَ، ٧١/٨: رقم ٦٣٢٤] [مسلم : صحيح مسلم: الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار/مَا يَقُولُ عِنْدَ النَّوْمِ وأخذ المضجع ٢٠٨٣/٤: رقم٢٧١١] .

(٣) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٥٨).

(٤) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٦/٤٥٥).

(٥) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٥٨).

(٦) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٦/٤٥٥-٤٥٧).

(٧) المرجع السابق (ج٦/٤٥٨).

(٨) الرازي، مفاتيح الغيب (ج٨/٢٣٨).

(٩) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٥٨-٥٩).

وصنيعُ الشيخِ محمدِ الأمينِ هذا يدلُ على استبعادِهِ للقولِ الذيْ ذَكَرَهَ تعقيبًا، والذيْ يجمعُ بينَ النصوصِ بكونِ عيسى عليه السلام تُوُفِّيَ ساعاتٍ أوْ أيامٍ ثمَّ أحياهُ اللهُ؛ لأنَّهُ منَ الإسرائيلياتِ.

بلْ تناولَ الشِّنْقيطي هذا المسألةَ بشكلٍ أوسعَ في أضواءِ البيانِ، فبحثَها منْ أكثرَ منْ جانبٍ، وردَّ فيْهِ قولَ منْ قالَ بأنَّ الوفاةَ قدْ حصلتْ فعلًا [1] ، واعتبرَ أنَّ هذا الجمعَ الأخيرَ جمعٌ لا معوَّلَ عليْهِ؛ إذْ لا دليلَ عليْهِ [2] .

قالَ الباحثُ: نقلَ غيرُ واحدٍ منَ أئمةِ التفسيرِ كابنِ جريرٍ الطبريِّ [3]، والبغويِّ [4]، وغيرُهُما عنْ بعضِ المفسرينَ هذا الوجهَ منْ وجوهِ تفسيرِ الآيةِ؛ وهو: تفسيرُ الوفاةِ الواردةِ في الآيةِ بالموتِ، وأنَّ عيسى عليه السلام ماتَ لساعاتٍ ثلاثةٍ أو سبعةٍ، ثمَّ أحياهُ اللهُ، ورفعَهُ إليْهِ.

وبناءً عليْهِ يُمْكِنُ أنْ يُعْتبرَ تفسيرُ قولِهِ تعالى : ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥] بأنَّ عيسى ﷺ ماتَ لساعاتٍ ثلاثةٍ أوْ سبعةٍ ثمَّ أحياهُ اللهُ ورفعَهُ – وجهًا رابعًا محتملًا غيرَ الوجوهِ الثلاثةِ التي ارتضاها الشِّنْقِيطيُّ.

ولعلَّ مستندَ هذا الوجهِ أنَّ التوفيَ في الحقيقةِ العرفيةِ (التي تعارفَ عليْهَا الناسُ) يكونُ بالموتِ عند الإطلاقِ – كما هو معلومٌ –، وقدْ جاءَ ذلكَ في كتابِ اللهِ في آياتٍ عديدةٍ، كما في قولِ اللهِ تباركَ وتعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٥]، وقولِهِ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ [الأنعام: ٦١]، وقولِهِ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، وقولِهِ: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ﴾ [السجدة: ١١]، وقولِهِ: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ مِن قَبْلُ﴾ [غافر: ٦٧]، ونحوِهَا في آياتٍ كثيرةٍ.

ولمَا أخرجَهُ الإمامُ البخاريِّ في صحيحِهِ منْ حديثِ ابنِ عباسٍ – رضيَ اللهُ عنهما– أنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: "... أَلاَ وَإِنَّهُ يُجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشِّمَالِ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُصَيْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ العَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ

---

(١) انظر: الشنقيطي، أضواء البيان (ج٧/ ٢٨٥ – ٢٩٣).

(٢) انظر: المرجع السابق (ج٧/ ٢٨٩).

(٣) الطبريُّ، جامع البيان (ج٦/ ٤٥٧).

(٤) البغوي، معالم التنزيل (ج١/ ٤٧٧).

شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ، فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: ١١٧]
فَيُقَالُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ " (١) .

فالنبيُّ ﷺ يقولُ كما يقولُ عيسى ﷺ ... ، ومعلومٌ أنَّ وفاةَ النبي ﷺ كانتْ بالموتِ، لا خلافَ بينَ المسلمينَ في ذلكَ.

أضِفْ إلى ذلكَ أنَّ الإمامَ البخاريَ – رحمه الله – روى عنِ ابنِ عباسٍ – تعليقًا بصيغةِ الجزمِ – فقالَ: " وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]: « مُمِيتُكَ » " (٢) .

فقولُ ابنِ عباسٍ هذا لهُ احتمالانِ:

الأولُ: أنْ يحملَ على الوجهِ الأوَّلِ الذي ذَكَرَهُ الشِّنْقِيْطيُّ، فيكونُ قولُ ابنُ عباسٍ: (مُميتُكَ) منْ قبيلِ التقديمِ والتأخيرِ، كمَا في توجِيْهِ الحافظِ ابنِ عبدِ البرِّ المالكيِّ (٣).

الثاني: أنْ يُحْمَلَ على الوجهِ الرابعِ الذي ذُكِرَ، فيُقَالَ: إنَّ موتَ عيسى ﷺ حصلَ لفترةٍ وجيزةٍ، ثمَّ أحياهُ اللهُ بعدَ ذلكَ.

لكنْ يُرَجِّحُ الاحتمالَ الأولَ على الثاني: ما ذَكَرَهُ السيوطيُّ في الدرِ المنثورِ عنِ ابنِ عباسٍ فِي قَوْله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ﴾ [آل عمران: ٥٥] يَعْنِي رافعك ثمَّ متوفيك فِي آخرِ الزَّمَانِ(٤).

قالَ الباحثُ: لا يُقصدُ منْ هذا الاستطرادِ ترجيحَ الوجهَ الرابعَ (وهوَ: أنَّ عيسى توفاهُ اللهُ لساعاتٍ ثمَّ أحياهُ) على سائرِ الأوجهِ الثلاثةِ التي رضيَهَا الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله – .

وإنمَّا أردتُ التنبيهَ على أمرينِ:

الأولُ منهما: أنَّ منْ جعلَ هذا وجهًا مستقلًا محتملًا– منَ المفسرينَ– أقربُ إلى الصوابِ في نظرِ الباحثِ من الشِّنْقيطيِّ الذيْ استبعدَ هذا الوجَهَ، ونفاهُ، وحكمَ عليْهِ بأنَّهُ لا معولَ عليْه ولا دليلَ عليْهِ.

وإنَّمَا كانَ أقربَ، لأنَّهُ – حسبَ بحثِ الباحثِ – ليسَ ثمةَ دليلٌ يقطعُ ببطلانِ هذا القولِ، أو يَنْفِيْهِ نفيًا جازمًا. فيبقى على الأصلِ، وهوَ احتمالُ اللفظِ لَهُ.

---

(١) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/{وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ...، ٦/٥٥: رقم ٤٦٢٥]

(٢) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/{مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلاَ سَائِبَةٍ، وَلاَ وَصِيلَةٍ وَلاَ حَامٍ}، ٦/٥٤].

(٣) انظر: ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد (ج١٤/ ٢٠٣).

(٤) السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (ج٢/ ٢٢٦).

الثاني: لو كانَ هذا الوجهُ هو المرادَ منَ الآيةِ، فإنَّهُ لا يُعارضُ قولَ الله: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ [النساء: ١٥٧]أبدًا؛ لأنَّ اللهَ نفى عنْهُ القتلَ والصَّلبَ قطعًا، وهذا باتفاقٍ بينَ المسلمينَ.

أما الوفاةُ لساعاتٍ قليلةٍ أوْ لفترةٍ وجيزةٍ – دونَ قتلٍ منْهُمْ أو صلبٍ – فلا دليلَ ينفيها نفيًا قاطعًا؛ فإذا شاءَهَا اللهُ ﷻ لحكمةٍ هوَ أعلمُ بِهَا فهلْ ثمةَ ما يمنعُ ؟!

كما أنَّهُ لا يتعارضُ معَ نزولِ عيسى ﷺ آخرَ الزمانِ؛ لأنَّ اللهَ يفعلُ ما يشاءُ.

ومنْ ثمَّ فبأيِّ وجهٍ فُسِّرتِ الآيةُ لا حجةَ فيْهِ إطلاقًا لأهلِ الكتابِ في زعمهمُ الباطلِ: أنَّ عيسى ﷺ قدْ صُلِبَ أو قُتِلَ. وكذلكَ لا حجةَ فيْهِ البتةَ لمنْ ينفي نزولَ عيسى ﷺ في بين يدي الساعة. والله أعلم.

ومما ينبغي التنبيه لَهُ: أنَّ هذِهِ الأقوالَ في بيانِ معنى الوفاةِ الواردةِ في قولِ اللهِ ﷻ : ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ [آل عمران: ٥٥]، والغرضُ منْ ذكرِها دفعُ ما يُتَوَهَّمُ منْ إشكالٍ أو تعارضٍ في كلامِ اللهِ ، فكلامُه ﷻ لا عيبَ فيْهِ بوجهٍ منَ الوجوهِ.

فهذِهِ مسألةٌ، ورفعُ عيسى ﷺ إلى السماءِ ثمَّ نزولُهُ بينَ يديِ الساعةِ مسألةٌ أخرى، والذي يعتقدُهُ الباحثُ في ذلكَ ما هوَ مقررٌ عندَ أهلِ السنةِ. قالَ شيخُ الإسلامِ – رحمه الله – : " وقدْ قالَ تعالى في الآيةِ الأخرى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِّنْهُ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا (١٥٧) بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧، ١٥٨]، فقولُهُ هُنا: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ يبينُ أنَّهُ رَفَعَ بدنَهُ وروحَهُ، كما ثبتَ في الصحيحِ أنَّهُ ينزلُ بدنُهُ وروحُهُ؛ إذْ لوْ أُريدَ موتُهُ لقالَ: وما قتلوهُ وما صلبوهُ؛ بلْ ماتَ " [(١)] .

وقالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ – رحمه الله –: " وأمَّا رفعُ عيسى فاتفقَ أصحابُ الأخبارِ والتفسيرِ على أنَّهُ رُفِعَ ببدنِهِ حيًا، وإنَّمَا اختلفوا هلْ ماتَ قبلَ أنْ يُرفَعَ أو نامَ فرُفِعَ " [(٢)].

أما نزولُهُ ﷺ علامةً بينَ يديِ الساعةِ، فقدْ تقدمَ الحديثُ عنْهُ. واللهُ أعلمُ.

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج٤/ ٣٢٣).

(٢) ابن حجر، التلخيص الحبير (ج٣/ ٤٦٢).

المَطْلبُ الثاني

فيْ كونِ الخبيثاتِ للخبيثينَ والطيباتِ للطيبينِ

وزوجتَا نوحٍ ولوطٍ كافرتانِ.

قالَ تعالى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [النور: ٢٦].

هذِهِ الآيةُ نزلتْ عقبَ حادثةِ الأفكِ، حيثُ افترى المنافقونَ على التقيةِ النقيةِ أمِّ المؤمنينَ عائشةَ – رضيَ اللهُ عنها– الكذبَ، فقذفوها بالفاحشةِ، واعتدوا على عرضِ سيدِ البشرِ ﷺ، فبرَّأَهَا اللهُ – تباركَ وتعالى– منْ ذلكَ، وبينتْ الآيةُ أنَّ الخبيثاتِ للخبيثينِ، والطيباتِ للطيبينِ (١).

لكنْ جاءَ في آيةٍ أخرى ما قدْ يُتَوَهَّمُ منْهُ خلافُ ذلك، قالَ ﷻ: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا . . .﴾ الآية [التحريم: ١٠]، وكذلكَ أيضًا في قولِهِ: ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ. . .﴾ الآية [التحريم: ١١].

ففي الآيةِ الأولى زوجةُ نوحٍ وزوجةُ لوطٍ خائنتانِ كافرتانِ؛ فهما خبيثتان. وزوجاهُمَا نوحٌ ولوطٌ أطيبُ الناسِ؛ فهمْ أنبياءُ اللهِ – عليهما الصلاةُ والسلامُ–.

وفي الثانيةِ امرأةُ فرعونَ مؤمنةٌ؛ فهي طيبةٌ. وزوجُهَا فرعونُ أشدُّ الناسِ كفرًا وخبثًا.

ذكرَ هذا الإشكالَ الشَّنْقِيْطيُّ– رحمه الله – (٢)، وأجابَ عنْهُ بأنَّ في معنى الآيةِ وجهينِ للعلماءِ:

الأولُ: " أنَّ معناهُ: الخبيثاتُ منَ القولِ للخبيثينِ منَ الرجالِ، والخبيثونَ منَ الرجالِ للخبيثاتِ منَ القولِ، والطيباتُ منَ القولِ للطيبينَ منَ الرجالِ، والطيبونَ منَ الرجالِ للطيباتِ منَ القولِ. أيْ: فما نسبَهُ أهلُ النفاقِ إلى عائشةِ منِ كلامٍ خبيثٍ همْ أولى بِهِ، وهيَ أولى بالبراءةِ والنزاهةِ منهمْ، ولذا قالَ تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: ٢٦].

وعلى هذا الوجهِ فلا تعارضَ أصلًا بينَ الآياتِ " (٣).

---

(١) انظر: الطبري، جامع البيان (ج١٩/ ١٤٤). البغوي، معالم التنزيل (ج٣/ ٣٩٧).

(٢) انظر: الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٢٣٤ – ٢٣٥).

(٣) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٢٣٥).

قال الباحث: وهو اختيارُ الإمامِ الطبريِّ، حيثُ قالَ : " وأولى هذِهِ الأقوالِ في تأويلِ الآيةِ قولُ منْ قالَ: عنىَ بالخبيثاتِ: الخبيثاتِ منَ القولِ، وذلكَ قبيحُهُ وسيئُهُ للخبيثينِ منَ الرجالِ والنساءِ، والخبيثونُ منَ الناسِ للخبيثاتِ منَ القولِ، همْ بِها أولى؛ لأنَّهُمْ أهلُهَا.

والطيباتُ منَ القولِ، وذلكَ حسنُهُ وجميلُهُ للطيبينَ منَ الناسِ، والطيبونَ منَ الناسِ للطيباتِ منَ القولِ؛ لأنَّهُمْ أهلُهَا وأحقُ بِهَا " (١). ونَقَلَ ابنُ جريرٍ – رحمه الله – مِثْلَهُ عنِ ابنِ عباسٍ ﷺ، ومجاهدٍ، والضحاكِ، وغيرِهِم منَ السلفِ (٢). وهوَ قولُ أكثرِ أهلِ التفسيرِ (٣).

بهذا الوجهِ يزولُ تمامًا ما قدْ يُتَوَهَّمُ منَ التعارضِ مع باقي الآياتِ التي ذُكِرَتْ؛ لأنَّ الخبيثَ والطيبَ هنَا في الكلامِ والقولِ، سواءٌ قيلَ في الرجلِ، أو صدرَ منْهُ، وفي المرأةُ كذلكَ.

ويجوزُ في هذا الوجهِ معنيانِ، قال الزجاج: " أيْ: لا يَتَكَلَّمُ بالخبيثاتِ إلا الخبيثُ منَ الرجالِ والنساءِ، ولا يتكلَّمُ بالطيبَاتِ إلا الطيبُ منَ الرجالِ والنساءِ.

ويجوزُ أنْ يكونَ معنى هذِهِ: الكَلِمَات الخبيثات إنَّما تُلْصقُ بالخَبِيثينَ منَ الرجالِ والخبيثاتِ مِنَ النِّسَاءِ، فأمَّا الطَّاهِرَاتُ الطيباتُ فلا يُلْصَقُ بِهِنَ شيءٌ " (٤) .

فلا يَصِحُّ أنْ يُلْصَقَ بالطيبِ منَ الرجالِ والنساءِ إلا الطيباتُ منَ القولِ، وعائشةُ أمُّ المؤمنين – رضيَ اللهُ عنْهَا – لا يُلْصقُ بِهَا إلا الطيبُ منَ الكلامِ؛ لأنَّها طيبةٌ.

الوجهُ الثاني: " ما قالَهُ عبدُ الرحمنِ بنُ زيدٍ بنِ أسلمَ* منْ أنَّ معناها: الخبيثاتُ منَ النساءِ للخبيثينَ منَ الرجالِ، والخبيثونُ منَ الرجالِ للخبيثاتِ منَ النساءِ، والطيباتُ منَ النساءِ للطيبينَ منَ الرجالِ، والطيبونُ منَ الرجالِ للطيباتِ منَ النساءِ. أيْ: فلوْ كانتْ عائشةُ – رضيَ اللهُ – عنْها غيرَ طيبةٍ لما جعلها اللهُ زوجةً لأطيبِ الطيبينَ صلواتُ اللهِ عليهِ وسلامُهُ " (٥) .

وعلى هذا الوجهِ الثاني يَظْهرُ الإشكالُ؛ لأنَّ نوحًا ولوطًا – عليهما السلامُ– نبيَّانِ طيبانِ، وامرأةُ كلٍّ منْهُما كافرةٌ خبيثةٌ، أمَّا امرأةُ فرعونَ فهيَ مؤمنةٌ طيبةٌ، وزوجُهَا كافرٌ خبيثٌ.

---

(١) الطبري، جامع البيان (ج١٩/ ١٤٤).

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان (ج١٩/ ١٤٢ – ١٤٤).

(٣) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٣/ ٣٩٦). الواحدي، التفسير البسيط (ج١٦/ ١٨٢).

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج٤/ ٣٧).

* هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدويّ، مولاهم المدنيّ. له: «التفسير» و«الناسخ والمنسوخ». مات سنة اثنتين وثمانين ومائة. الداوودي، طبقات المفسرين (ج١/ ٢٧١). باختصار.

(٥) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٢٣٤). وانظر: الطبري، جامع البيان (ج١٩/ ١٤٤).

أجابَ على هذا الإشكالِ– الواردِ في هذا الوجهِ – الشيخُ الشِّنْقيطيُّ بأنَّ هذا منَّ العامِّ المخصوصِ، فالحكمُ العامُّ والغالبُ أنْ يكونَ الخبيثُ للخبيثةِ، والطيبُ للطيبةِ.

لكنْ ربَّما تُقَيَّضُ خبيثةٌ لطيبٍ – على خلافِ الحكمِ العامِّ –، كامرأةِ نوحٍ وامرأةِ لوطٍ؛ لحكمةٍ بالغةٍ يعقلُهَا العالِمُونَ، ففي تقييضِ الخبيثةِ للطيبِ بيانُ أنَّ القرابةَ منَ الصالحينَ لا تنفعُ الإنسانَ، وإنَّمَا ينفعُهُ عملُهُ، ولذا قالَ ﷻ عنهنَّ: "﴿وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ﴾ [التحريم: ١٠].

أما تقييضُ الطيبةِ للخبيثِ، كامرأةِ فرعونَ فيُعْلَمُ مِنْهَا أنَّ الإنسانَ إذا خالطَ الكفارَ للضرورةِ منْ غيرِ اختيارِهِ، وكانَ صالحًا صابرًا على دينِهِ لمْ يضرَّهُ خبثُ الكفارِ [١].

وثمةُ وجهٌ آخرُ غيرُ الوجهينِ السابقينِ ذكرَهُ بعضُ المفسرينَ، وهوَ: " الخبيثاتُ منَ الأعمالِ للخبيثينَ منَ الناسِ، والخبيثونَ منَ الناسِ للخبيثاتِ منَ الأعمالِ، وكذلكَ الطيباتُ " [٢].

قال ابن القيم – رحمه الله –: " وَقالَ تَعَالَى: ﴿الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ [النور: ٢٦] ، وقدْ فُسِّرتِ الآيةُ بأنَّ الكلماتِ الخبيثاتِ للخبيثينَ، والكلماتِ الطيباتِ للطيبينَ، وفُسِّرتْ بأنَّ النساءَ الطيباتِ للرجالِ الطيبينَ، والنساءَ الخبيثاتِ للرجالِ الخبيثينَ، وهيَ تعمُّ ذلكَ وغيرَهُ، فالكلماتُ والأعمالُ والنساءُ الطيباتُ لمناسبِهَا منَ الطيبينَ، والكلماتُ والأعمالُ والنساءُ الخبيثةُ لمناسبِهَا منَ الخبيثينَ... " [٣] .

فهذا الوجوهُ – عندَ ابنِ القيِّمِ – كلُّها تدخلُ في معنى الآيةِ.

لكن الوجهُ الأولُ الذيْ عليْهِ أكثرُ أهلِ التفسيرِ (أنَّ الخبيثَ والطيبَ يكونُ من القولِ) لا يبقى معَهُ إشكالٌ أصلًا.

وكذلك أيضًا الوجهُ الثالثُ (أنَّ الخبيثَ والطيبَ منَ العملِ) ليسَ فيْهِ إشكالٌ.

لكنْ يبقى الإشكالُ في الوجهِ الثاني (المرأةُ الخبيثةُ للرجلِ الخبيثِ، والمرأةُ الطيبةُ للرجلِ الطيبِ) . وقدْ تقدمَ جوابُ الشِّنْقيطيِّ عنْهُ بأنَّهُ منَ العامِّ المخصوصِ.

---

(١) انظر: الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٢٣٥ – ٢٣٦).

(٢) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٣/ ٢٨٧).

(٣) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد (ج١/ ٦٦).

تنبيه:

الخيانةُ المذكورةُ في قولِهِ – تعالى– : ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا ...﴾ [التحريم: ١٠] لا يجوزُ أنْ تُفْهمَ منِ امرأةِ نوحٍ وامرأةِ لوطٍ بأنَّهُما كانتَا تزنيانِ؛ لأنَّ هذا لا يرضاهُ ذووُ الفطرِ السليمةِ فضلًا عنِ الأنبياءِ.

ولذا نصَّ أهلُ التفسيرِ على أنَّ هذِهِ الخيانةَ إنما كانتْ في الدينِ والإيمانِ، وقدِ اختلفوا في نوعِهَا وكيفيَّتِها، ومعَ هذا الاختلافِ إلا أنهمْ اتفقوا على أنَّهَا ليستْ بارتكابِ الفاحشةِ (١) .

قالَ الشوكانيُّ – رحمه الله –: " وقدْ وقعَ الإجماعُ على أنَّهُ ما زنتِ امرأةُ نبيٍّ قطُّ " (٢) .

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ – رحمه الله – : " ولهذا قالَ السَّلفُ ما بغتْ امرأةُ نبيٍّ قطُّ، ولوْ كانَ تزوجُ البغيِّ جائزًا لوجبَ تنزيهُ الأنبياءِ عما يُبَاحُ؛ كيفَ وفي نساءِ الأنبياءِ منْ هيَ كافرةٌ، كما في أزواجِ المؤمناتِ منْ هوَ كافرٌ، كما قالَ – تعالى –: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّاخِلِينَ (١٠) وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [التحريم: ١٠، ١١].

وأمَّا البغايا فليسَ في الأنبياءِ ولا الصالحينَ منْ تزوجَ بغيًا؛ لأنَّ البِغاءَ يُفْسدُ فراشَهُ، ولهذا أُبيحَ للمسلمِ أنْ يتزوجَ الكتابيةَ اليهوديةَ والنصرانيةَ، إذا كانَ محصنًا غيرَ مسافحٍ ولا متخذِ خِدْنٍ، فعُلِمَ أنَّ تزوجَ الكافرةِ قدْ يجوزُ، وتزوجَ البَغيِّ لا يجوزُ؛ لأنَّ ضررَ دينِهَا لا يتعدى إليْهِ، وأمَّا ضررُ بِغاهَا فيتعدى إليْهِ. والله أعلمُ " (٣).

---

(١) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢٣/ ٤٩٧ – ٤٩٨). الواحدي، التفسير البسيط (ج٢٢/ ٢٨). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج١٨/ ٢٠٢). ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٨/ ١٧١) .

(٢) الشوكاني، فتح القدير (ج٥/ ٣٠٤).

(٣) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى (ج٣/ ١٥٢).

المَطْلبُ الثالثُ

الذينَ بُعِثَ إِليْهِمْ مُحَمدٌ ﷺ نذيرًا.

بَعَثَ اللهُ نبيَّهُ محمدًا ﷺ للناسِ كافةً، كما قالَ –جلَّ شأنُهُ –: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨] . لكنْ جاءَ في آيةٍ أخرى مَا يُتَوهَّمُ أنهُ خاصٌ بأمِّ القرى * ومنْ حولَهَا.

يقولُ الشيخُ محمدُ الأمينُ الشنقيطيُّ – رحمه الله – : " قولُهُ – تعالى–: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الأنعام: ٩٢].

يَتَوَهّمُ منْهُ الجاهلُ أنَّ إنذارَهُ ﷺ مخصوصٌ بأمِّ القرى وما يقرُبُ منْها دونَ الأقطارِ النائيةِ عنْهَا؛ لقولِهِ– تعالى–: ﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾، ونظيرُهُ قولُهُ – تعالى– في سورةِ الشورى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [الشورى: ٧].

وقدْ جاءتْ آياتٌ أخرُ تصرِّحُ بعمومِ إنذارِهِ ﷺ لجميعِ الناسِ، كقولِهِ – تعالى–: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقولِهِ – تعالى–: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، وقولِهِ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقولِهِ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ الآية [سبأ: ٢٨] " [١] .

ثمَّ قالَ – رحمه الله تعالى – كاشفًا عنْ هذا الإشكالِ: " والجوابُ منْ وجهينِ:

الأولُ: أنَّ المرادَ بقولِهِ: ﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ شاملٌ لجميعِ الأرضِ، كما رواهُ ابنُ جريرٍ وغيرُهُ عنِ ابنِ عباسٍ [٢] " [٣].

---

* قالَ ابنُ الجوزي: " هي مكة... وفي تسميتها بأم القرى أربعة أقوال: أحدها: أنها سميت بذلك؛ لأن الأرض دُحيت من تحتها، قاله ابن عباس. والثاني: لأنها أقدمُها، قاله ابن قتيبة. والثالث: لأنها قبلة جميع الناس يَؤُمُّونها. والرابع: لأنها كانت أعظم القرى شأناً، ذكرهما الزجاج " . ابن الجوزي، زاد المسير (ج٢/ ٥٤).

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ١٢٩).

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان (ج١١/٥٣١).

(٣) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص١٢٩ – ١٣٠).

قال الباحث: وعلى هذا التفسيرِ سارَ أهل التأويل كالبغويِّ [1]، والرازي [2]، والقرطبي [3]، وابنِ كثيرٍ [4]، وغيرِهِم.

وهذِهِ المسألةُ أدلتُهَا أشهرُ مِنْ أنْ تذكرَ، وقدْ تقدمَ ذكرُ طرفٍ منْ هذِهِ الأدلةِ القرآنيةِ القاطعةِ التي ذكرهَا الشنقيطي.

ومنَ السنةِ – مثلًا– ما جاءَ في صحيحي البخاريِّ ومسلمٍ، واللفظُ للبخاريِّ منْ حديثِ جابرِ بنِ عبدِاللهِ – رضيَ اللهُ عنْهما – أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: " أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلاَةُ فَلْيُصَلِّ، وَأُحِلَّتْ لِي المَغَانِمُ وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً " [5].

الوجه الثاني: قال الشنقيطي – رحمه الله – : " أنَّا لوْ سلَّمْنَا تسليمًا جدليًا أنَّ قولَهُ: ﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ لا يتناولُ إلا القريبَ منْ مكةَ المكرمةِ – حرسَهَا اللهَ – كجزيرةِ العربِ مثلًا، فإنَّ الآياتِ الأخرِ نصتْ على العمومِ، كقولِهِ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١].

وذِكْرُ بعضِ أفرادِ العامِّ بحكمِ العامِّ لا يُخَصِّصُهُ عندَ عامةِ العلماءِ، ولمْ يُخالفْ فيهِ إلَّا أبو ثورٍ*.... فالآيةُ على هذا القولِ كقولِهِ: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] ، فإنَّهُ لا يدلُّ على عدمِ إنذارِ غيرِهِم– كما هو واضحٌ – والعلمُ عندَ اللهِ تعالى " [6] .

---

(١) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٢/ ١٤٣).

(٢) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب (ج١٣/ ٦٥).

(٣) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج٧/ ٣٨).

(٤) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٣/ ٣٠١).

(٥) [البخاري: صحيح البخاري، التَّيَمُّمِ، ٧٤/١: رقم الحديث ٣٣٥] [مسلم: صحيح مسلم، المساجد ومواضع الصلاة/ جُعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا، ٣٧٠/١: رقم الحديث٥٢١].

* أبو ثورٍ: هو أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي، البغدادي، مفتي العراق، حجة، مجتهد، أحد أئمة الدنيا فقهًا وعلمًا وورعًا وفضلًا. كانَ يتفقهُ أولًا بالرأيِ، حتى قدمَ الشافعيُّ، فاختلفَ إليْهِ، ورجعَ عن الرأي إلى الحديث. توفي في صفر، سنة أربعين ومائتين. انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج١٢/ ٧٢ – ٧٦).

(٦) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ١٣٠).

فتخصيصُ مكةَ وما حولَها بالذكرِ، لا يُوجِبُ انتفاءَ الحكمِ فيما سِواها، وإذا أُضيفَ إلى ذلكَ الأدلةُ المتواترةُ القاطعةُ منْ دينِ الله أنَّهُ كانَ رسولًا إلى العالمينَ- لمْ يبقَ معَ هذا شبهةٌ [1]، كما أنَّ ما جاءَ منطوقًا بِهِ في نصٍّ، يقدَّمُ على ما أُخِذَ منْ نصٍ آخرَ فهمًا لا نطقًا، واللهُ أعلمُ.

---

(١) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب (ج١٣/ ٦٥).

المطلبُ الرابعُ

طلبُ النبيِّ ﷺ المودةَ في القربى، معَ أنَّ أجرَ الرُّسُلِ على اللهِ

جاءتْ نصوصٌ كثيرةٌ في كتابِ اللهِ ﷻ تنطقُ بأنَّ أجرَ الرُّسلِ على اللهِ – تبارك وتعالى– غيرَ أنَّ آيةً أخرى قدْ يُتَوَهَّمُ منْها خلافُ ذلكَ.

يقولُ الشنقيطيُّ – رحمه الله –: " قولُهُ – تعالى–: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ الآية [سبأ: ٤٧]؛ هذِهِ الآيةُ الكريمةُ تدلُّ على أنَّهُ ﷺ لا يسألُ أمَّتَهُ أجرًا على تبليغِ ما جاءهم بِهِ منْ خيرِ الدنيا والآخرةِ، ونظيرُهَا قولُهُ – تعالى–: ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ [ص: ٨٦]، وقولُهُ– تعالى–: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ﴾ [الطور: ٤٠] ..... وعدمُ طلبِ الأجرةِ على التبليغِ هوَ شأنُ الرسلِ كلِّهِمْ – عليهمْ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ –، كما قالَ– تعالى–: ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾ [يس: ٢٠، ٢١]، وقالَ– تعالى– في سورةِ الشعراءِ: ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٩] ، في قصةِ نوحٍ وهودٍ وصالحٍ ولوطٍ وشعيبٍ – عليهم وعلى نبينا الصلاة والسلام– .....

وقدْ جاءَ في آيةٍ أخرى ما يُوهِمُ خلافُ ذلكَ، وهي قولُهُ – تعالى–: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣] " [(١)].

قال الباحث: في الصحيحِ أنَّ هذِهِ الآيةُ نزلتْ كما قالَ ابْنِ عَبَّاسٍ– رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا–، ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: ٢٣]، قَالَ: فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: قُرْبَى مُحَمَّدٍ ﷺ فَقَالَ: " إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ بَطْنٌ مِنْ قُرَيْشٍ، إِلَّا وَلَهُ فِيهِ قَرَابَةٌ، فَنَزَلَتْ عَلَيْهِ: إِلَّا أَنْ تَصِلُوا قَرَابَةً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ" [(٢)].

ثمَّ أجابَ الشنقيطيُّ – رحمه الله – على هذا ببيانِ أقوالِ أهلِ التفسيرِ في الآيةِ، فذكرَ أوجهًا أربعةً، لا يبقى الإشكالُ معَ أيِّ واحدٍ منْ هذِهِ الأربعةِ، وضَعَّفَ وجهًا آخرَ غيرَهَا [(٣)] .

---

(١) الشنقيطيُّ، دفعُ إيهامِ الاضطرابِ (ص ٢٦١ – ٢٦٣).

(٢) [البخاري: صحيح البخاري، المناقب/ بابٌ ، ٤/١٧٨–١٧٩: رقم الحديث ٣٤٩٧].

(٣) انظر: الشنقيطيُّ، دفعُ إيهامِ الاضطرابِ (ص٢٦٣–٢٦٥).

الوجهُ الأولُ: سَمَّ الشنقيطيُّ منْ قالَ بِهِ منَ السَّلفِ، ثمَّ ذكرَهُ فقالَ: " معنى الآيةِ: ﴿ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾ أيْ: إلا أنْ تودوني في قرابتي التي بيني وبينكمْ. فتكفوا عنِّيْ أذاكمْ، وتمنعوني مِنْ أذى الناسِ، كما تمنعونَ كلَّ مَنْ بينكمْ وبينَهُ مثلُ قرابتي مِنْكمْ " [1].

وبهذا القولِ قالَ ابنُ عباسٍ، ومجاهدٌ، وقتادةُ، وعكرمةُ، والضحاكُ، وغيرُهُم فيما نقلَهُ ابنُ جريرٍ الطبريُّ في تفسيرِهِ عنهمْ [2] – وإنِ اختلفتْ ألفاظهمْ – .

وجاءَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿ إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى ﴾ [الشورى: ٢٣]– فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: قُرْبَى آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ – فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: عَجِلْتَ؛ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ بَطْنٌ مِنْ قُرَيْشٍ، إِلَّا كَانَ لَهُ فِيهِمْ قَرَابَةٌ، فَقَالَ: « إِلَّا أَنْ تَصِلُوا مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنَ القَرَابَةِ» [3].

وقالَ بِهِ الزجاجُ أيضًا [4]، واختارَهُ ابنُ جريرٍ الطبريُّ [5]، وابنُ الجوزي [6]، ووصفَهُ ابنُ كثيرٍ بأنَّهُ الحقُّ [7] .

قالَ الشنقيطيُّ: فهذا الذيْ سألَهُمْ ليسَ بأجرٍ على التبليغِ؛ لأنَّهُ مبذولٌ لكلِّ أحدٍ؛ فكلَّ أحدٍ يودُهُ أهلُ قرابتِهِ، وينتصرونَ لهُ. وقدْ فعلَ أبو طالبٍ ذلكَ للنبي ﷺ، ولمْ يكنْ أجرًا على التبليغِ؛ وإذا كانَ لا يسألُ أجرًا إلا هذا الذي ليسَ بأجرٍ، تحقَّقَ أنَّهُ لا يسألُ أجرًا، كقولِ النابغةِ * :

ولا عيبَ فيْهِمْ غيرَ أنَّ سيوفَهُمْ ... بهنَّ فلولٌ منْ قراعِ الكتائبِ

ومثلُ هذا يسمِّيْهِ البلاغيونَ تأكيدَ المدحِ، بما يشبِهُ الذمَّ [8]. وهذا القولُ هو الصحيحُ في الآيةِ. وعليْهِ فلا إشكال [9] .

---

(١) الشنقيطيُّ، دفعُ إيهامِ الاضطرابِ (ص ٢٦٣).

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢١/ ٥٢٥ – ٥٢٧).

(٣) [البخاري: صحيح البخاري، تفسير القرآن/قَوْلِهِ: {إِلَّا المَوَدَّةَ فِي القُرْبَى}، ١٢٩/٦: رقم الحديث ٤٨١٨].

(٤) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج٤/ ٣٩٨).

(٥) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢١/ ٥٣٠).

(٦) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٤/ ٦٤ – ٦٥).

* النابغةُ: هو أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب الذبيانيّ الغطفانيّ. شاعر جاهلي من أهل الحجاز. من الطبقة الأولى. توفي نحو (١٨ ق هـ) انظر: الزركلي، الأعلام (ج٣/ ٥٤ – ٥٥).

(٧) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٧/ ٢٠١).

(٨) انظر: أبو العباسِ ابنُ المعتز، البديعُ في البديعِ (ص ١٥٧).

(٩) الشنقيطيُّ، دفعُ إيهامِ الاضطرابِ (ص ٢٦٣). بتصرُّفٍ وحذفٍ يَسيرَيْنِ.

الوجهُ الثاني– عندَ الشنقيطيِّ رحمه الله – : أنَّ معنى الآيةِ ﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ أيْ: لا تؤذوا قرابتي وعترتي، واحفظوني فيهمْ. وعليْهِ فلا إشكالَ أيضًا؛ لأنَّ التوادَّ بينَ المسلمينَ واجبٌ فيما بينهم، قالَ ﷻ : ﴿وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖ﴾ [التوبة: ٧١]، وفي الصحيحينِ منْ حديثِ النعمانِ بنِ بشيرٍ– رضيَ اللهُ عنْهُمَا– قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ، وَتَرَاحُمِهِمْ، وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى " (١). ولهُمَا– أيضا– من حديثِ أنسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» (٢). والأحاديثُ في ذلكَ كثيرةٌ جدًا، وقرابةُ رسولِ اللهِ ﷺ أحقُّ الناسِ بهذا التوادِّ. فإذا كانَ نفسُ الدينِ يُوجِبُ هذا بينَ المسلمينَ تبيَّنَ أنَّهُ ليسَ عوضًا عنِ التبليغِ (٣). وإنَّمَا هو حكمٌ أوجبَهُ اللهُ على المؤمنينَ.

قالَ الباحثُ: وعبارةُ الطبريِّ – رحمه الله – أكثرُ وضوحًا، قالَ: " وقالَ آخرونَ: بلْ معنى ذلكَ: قلْ لمنَ تَبِعَكَ منَ المؤمنينَ: لا أسألُكُمْ على ما جئتُكُمْ بِهِ أجرًا إلا أنْ تودوا قرابتِيْ " (٤).

وهذا الوجهُ قالَ بِهِ سعيدُ بن جبيرٍ، وغيرُهُ منَ السَّلَفِ (٥) .

الوجهُ الثالثُ: قالَ الشيخُ محمدُ الأمينُ – رحمه الله تعالى –: " ﴿إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ أيْ: إلا أنْ تَتَوَدَّدوا إلى اللهِ، وتتقرَّبوا إليْهِ بالطاعةِ والعملِ الصالحِ؛ وعليْهِ فلا إشكالَ؛ لأنَّ التقربَ إلى اللهِ ليسَ أجرًا على التبليغِ " (٦) .

---

(١) [البخاري: صحيح البخاري، الأدب/رَحْمَةِ النَّاسِ وَالبَهَائِمِ، ١٠/٨: رقم٦٠١١] [مسلم: صحيح مسلم، البر والصلة والآداب/تَرَاحُمِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَعَاطُفِهِمْ وَتَعَاضُدِهِمْ، ١٩٩٩/٤: رقم٢٥٨٦].

(٢) [البخاري: صحيح البخاري، الإيمان/مِنَ الإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، ١٢/١: رقم١٣] [مسلم: صحيح مسلم، الإيمان/الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ مِنْ خِصَالِ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ، ٦٧/١: رقم٤٥].

(٣) الشنقيطيُّ، دفعُ إيهامِ الاضطرابِ (ص ٢٦٣ – ٢٦٤). بحذفٍ وتصرُّفٍ.

(٤) الطبري، جامع البيان (ج٢١/ ٥٢٧).

(٥) انظر: المرجع السابق (ج٢١/ ٥٢٨).

(٦) الشنقيطيُّ، دفعُ إيهامِ الاضطرابِ (ص ٢٦٤).

وأسندَ الإمام الطبريُّ– رحمه الله – هذا القولَ إلى ابنِ عباسٍ أيضًا، وقتادةَ، والحسنِ* [1].

الوجهُ الرابعُ: قالَ الشنقيطيُّ – رحمه الله –: " ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ أيْ: إلا أنْ تتودَّدُوا إلى قراباتِكم، وتصلوا أرحامَكُمْ. ذكرَ ابنُ جريرٍ هذا القولَ عنْ عبدِ اللهِ بنِ قاسمٍ** [2].

وعليْهِ – أيضًا – فلا إشكالَ؛ لأنَّ صلةَ الإنسانِ رحِمَهُ ليستْ أجرًا على التبليغِ " [3] .

فهذِهِ الأوجهُ الأربعةُ بأيِّها فُسِّرتِ الآيةُ زالَ الإشكالُ، وعُلِمَ أنَّ النبيَّ ﷺ كسائرِ الرُّسلِ، لا يأخذُ أجرًا منْ أحدٍ منَ الناسِ مقابلَ التبليغِ، وإنَّما يرغبُ فيما عندَ اللهِ ﷻ .

قالَ الباحثُ: و القولُ الأولُ منْها هوَ الظاهرُ، وهوَ الذيْ اختارَهُ الشيْخُ الشِّنْقيطيُّ– رحمه الله تعالى– وعليْهِ أكثرُ مفسري السلفِ – حسبَ الدراسةِ –، واختارَهُ الإمامُ الطبريُّ، وابنُ الجوزيِّ، وابنُ كثيرٍ، وقدْ بيَّنَه الباحثُ آنفًا.

وعلى كلٍ، فإنَّ الاستثناءَ في الآيةِ: ﴿قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ استثناءٌ منقطعٌ؛ لأنَّ المودةُ في القربى ليستْ منْ جنسِ الأجرِ، بلْ هي شيءٌ آخرُ غيرُهُ، وقد نصَّ على كونِهِ استثناءً منقطعًا كثيرٌ منَ المفسرينَ، كالزجاجِ [4]، وابنِ جريرٍ الطبري [5]، والبغويِّ [6]، وابنُ الجوزي [7]، والرازي [8] .

---

* الحسنُ: هو الْحسن بن يسَار الْبَصْرِيّ، الْفَقِيهُ الْقَارِئُ الزَّاهِدُ العابدُ سيدُ زَمَانِهِ إِمَامُ أهلِ الْبَصْرَةِ، بلْ إِمَامُ أهلِ الْعَصْرِ. وُلِدَ بِالْمَدِينَةِ سنةَ إِحْدَى وَعشْرينَ فِي خلَافَة عمرَ – رضيَ اللهُ عنهُ –، ومَات لَيْلَة الْجُمُعَة سنةَ عشرٍ وَمِائَةٍ. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج١٢/١٩٠–١٩١). بإيجاز.

(١) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢١/ ٥٢٩).

** عبد الله بن قاسم: هو عبد الله بن القاسم التيمي البصري مولى أبي بكر – رضيَ اللهُ عنهُ– . ابن حجر، تهذيب التهذيب (ج٥/ ٣٥٩)، والتقريب (ص ٣١٨).

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢١/ ٥٣٠).

(٣) الشنقيطيُّ، دفعُ إيهامِ الاضطرابِ (ص ٢٦٤ – ٢٦٥).

(٤) انظر: الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه (ج٤/ ٣٩٨) .

(٥) انظر: الطبري ، جامع البيان (ج٢١/ ٥٣٠) .

(٦) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٤/ ١٤٥).

(٧) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٤/ ٦٤).

(٨) انظر: الرازي، مفاتيح الغيب (ج٢٧/ ٥٩٥).

وقدْ ذكرَ الشنقيطيُّ– رحمه الله – قولًا آخرَ غيرَ هذِهِ الأربعةِ، وحكمَ بضعفِهِ فقالَ: " وأمَّا القولُ بأنَّ قولَهُ – تعالى–: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ منسوخٌ بقولِهِ – تعالى–: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ﴾ [سبأ: ٤٧]، فهو ضعيف. والعلم عند الله تعالى " [١] .

قال الباحث: ذهبَ إلى تضعيفِ القولِ بالنسخِ أوْ ردِّهِ كثيرٌ منَ المفسرينَ[٢]. واللهُ أعلمُ.

---

(١) الشنقيطيُّ، دفعُ إيهامِ الاضطرابِ (ص ٢٦٥).

(٢) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٤/ ١٤٥). ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٤/ ٦٤). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج١٦/ ٢٢). وغيرهم.

المَطْلبُ الخامسُ

في قولِ النبيِّ ﷺ : ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾

ووعْدِ اللهِ لهُ بالمغفرةِ، وحسنِ العاقبةِ

قالَ الشيخُ محمدُ الأمين – رحمَهُ اللهُ – ذاكرًا الإيهامَ : " قولُهُ – تعالى-: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ الآية [الأحقاف: ٩].

هذهِ الآيةُ الكريمةُ تدلُّ على أنَّهُ ﷺ لا يعلمُ مصيرَ أمرِهِ.

وقدْ جاءتْ آيةٌ أخرى تدلُّ أنَّهُ عالمٌ بأنَّ مصيرَهُ إلى الخيرِ، وهيَ قولُهُ – تعالى-: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢]، فإنَّ قولَهُ : ﴿وَمَا تَأَخَّرَ﴾ تنصيصٌ على حسنِ العاقبةِ والخاتمةِ " [١] .

فالإشكالُ واضحٌ؛ لأنَّهُ معلومٌ أنَّ اللهَ- تباركَ وتعالى- يؤيدُ رسولَهُ في الدنيا، ويكونُ مصيرُهُ الجنةَ في الآخرةِ . ومعَ ذلكَ، فالنبيَّ ﷺ يقولُ: ما أدريْ ما يُفعلُ بي ولا بكم.

ثمَّ أجابَ الشِّنْقِيطيُّ – رحمه الله – بوجهينِ :

الوجهُ الأولُ: قولُهُ : " والجوابُ ظاهرٌ، وهوَ أنَّ اللهَ – تعالى- علَّمَهُ ذلكَ بعدَ أنْ كانَ لا يعلمُهُ. ويُسْتأنسُ لَهُ بقولِهِ – تعالى-: ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ الآية [النساء: ١١٣]، وقولِهِ: ﴿مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا﴾ الآية [الشورى: ٥٢].....

وهذا الجوابُ هوَ معنى قولِ ابنِ عباسٍ- وهوَ مرادُ عكرمةَ والحسنِ وقتادةَ-: بأنَّها منسوخةٌ بقولِهِ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ﴾ الآية [الفتح: ٢] [٢] .

يدلُّ لَهُ أنَّ الأحقافَ مكيةٌ، وسورةَ الفتحِ نزلتْ عامَ ستٍ في رجوعِهِ ﷺ منَ الحديبيةِ " [٣] .

قالَ الباحثُ: لكنَّ هذا الجوابَ – وإنْ كانَ منقولًا عنْ هؤلاءِ الأئمةِ – ربُّما يتعارضُ مع ما هو مقرَّرٌ؛ فإنِ النبيِّ ﷺ منْ أولِ دعوتِهِ كانَ يُبشِّرُ المؤمنينَ بالجنَّةِ، ويُبَشِّرُ الكافرينَ بالنارِ، وقدْ

---

(١) الشنقيطيُّ، دفعُ إيهامِ الاضطرابِ (ص ٢٨٣).

(٢) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢٢/٩٩ – ١٠٠).

(٣) المرجع السابق.

جاءتِ البشارتانِ في الأحقافِ نفسِها في قولِهِ – تعالى–: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأحقاف: ١٣، ١٤] في حقِّ منْ آمنَ به ﷺ؛ وقولِهِ – تعالى– : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا فَالْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَفْسُقُونَ ﴾ [الأحقاف: ٢٠] في حقِّ منْ كَفرَ بالنبيِّ ﷺ .

وفي هذا السِّياقِ يَقولُ الإمامُ الطبريُّ – رحمَهُ اللهُ –: " معلومٌ أنَّ هذِهِ الآيةَ أيضًا سبيلُها سبيلُ ما قبلَهَا وما بعدَهَا في أنَّها احتجاجٌ عليْهِمْ، وتوبيخٌ لهم، أو خبرٌ عنْهم. وإذا كانَ ذلكَ كذلكَ، فمحالٌ أنْ يُقالَ للنبيِّ ﷺ : قلْ للمشركينَ ما أدريْ ما يُفعلُ بي ولا بكمْ في الآخرةِ، وآياتُ كتابِ اللهِ ﷻ في تنزيلِهِ ووحيْهِ إليْهِ متتابعةٌ بأنَّ المشركينَ في النارِ مخلدونَ، والمؤمنونَ بِهِ في الجِنَانِ منعمونَ، وبذلكَ يُرَهِّبُهُم مرةً، ويُرَغِّبُهُم أُخْرى " [١] .

قالَ الباحثُ: قدْ يقالَ: إنَّ هذا الجوابَ المنقول عنْ هؤلاء الأئمةِ محمولٌ على نفيِ الدرايةِ بما يُفعلُ بِهِ ﷺ وبما يُفعلُ بالمشركينَ على جهةِ التفصيلِ، وإن كانَ معلومًا – على سبيلِ الإجمالِ – أنَّ النبيَّ ﷺ والمؤمنينَ مصيرُهُم إلى الجنَّةِ والنَّعيمِ، وأنَّ الكفارَ مصيرُهُم إلى العذابِ والجحيمِ؛ فلا تناقضَ.

فإذا صحَّ هذا الاحتمالُ زالَ معَهُ الإشكالُ، وإلَّا فالإشكالُ باقيًا فيما أجابوا بهِ، والله وأعلم.

الوجهُ الثاني: قولُهُ : " وأجابَ بعضُ العلماءِ: بأنَّ المرادَ : ما أدري ما يُفْعلُ بي ولا بكم في الدنيا منَ الحوادثِ والوقائعِ. وعليْهِ فلا إشكالَ. والعلمُ عندَ اللهِ تعالى " [٢] .

وقد تَنَاولَ الشِّنْقيطيُّ – رحمَهُ اللهُ – هذِهِ المسألةِ في كتابِهِ (أضواء البيان)، واختارَ الوجه الثاني على القولِ بالنسخِ [٣]، فقالَ – رحمه الله – : " التحقيقُ – إنْ شاءَ اللهُ – أنَّ معنى الآيةِ الكريمةِ: ما أدري ما يُفعلُ بي ولا بكم في دارِ الدنيا، فما أدري أَأخرجُ من مسقط رأسي، أو أُقْتَلُ كما فُعِلَ ببعضِ الأنبياءِ، وما أدري ما ينالُني منَ الحوادثِ والأمورِ في تحمُّلِ أعباءِ الرسالةِ،

---

(١) الطبري، جامع البيان (ج٢٢/ ١٠١).

(٢) الشنقيطيُّ، دفعُ إيهامِ الاضطرابِ (ص ٢٨٤).

(٣) انظر: الشنقيطي، أضواء البيان (ج٧/٤٠٢ – ٤٠٤).

وما أدري ما يُفعلُ بكم: أيُخسفُ بكم، أو تنزلُ عليكم حجارةٌ منَ السماءِ، ونحو ذلك. وهذا هو اختيارُ ابنِ جريرٍ[1] وغيرُ واحدٍ منَ المحققينَ.

وهذا المعنى في هذِهِ الآيةِ دلتْ عليْهِ آياتٌ منْ كتابِ اللهِ، كقولِهِ - تعالى-: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾ [الأعراف: ١٨٨] الآية.

وقولِهِ - تعالى- آمرا له ﷺ : ﴿قُل لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾ [الأنعام: ٥٠] الآية " [2] .

قالَ الباحثُ: إلى هذا الوجه ذهبَ الحسنُ - رحمهُ اللهُ - في أحدِ قوليْهِ[3]، والقرطبيُّ[4]، وابنُ كثيرٍ[5]، والشوكانيُّ [6]، وغيرُهُم.

وفي الآيةِ أقوالٌ أخرى ذكرها بعضُ المفسرينَ، قالَ الطبري- رحمَهُ اللهُ - : " وقالَ آخرونَ: بلْ معنى ذلك: وما أدريْ ما يُفترضُ عليَّ وعليْكُم، أو ينزلُ منْ حكمٍ، وليسَ يعني ما أدريْ ما يُفعلُ بي ولا بكم غدًا في المعادِ منْ ثوابِ اللهِ مَنْ أطاعَهُ، وعقابِهِ مَنْ كذَّبَهُ.

وقالَ آخرونَ: إنَّمَا أُمِرَ أنْ يقولَ هذا في أمرٍ كانَ ينتظرُهُ مِنْ قِبَلِ اللهِ ﷻ في غيرِ الثوابِ والعقابِ " [7].

وهذانِ القولانِ- في المحصلةِ - راجعانِ إلى نفيِ الدرايَةِ في الدنْيا لا في الآخرةِ؛ فَهُمَا - مِنْ هذا الجانبِ- يُشْبِهانِ الوجْهَ الثانيَ الذي ذَكَرَهُ الشِّنْقِيطِيُّ - رحمَهُ اللهُ- .

وفيها أيضًا وجْهٌ حسنٌ جدًا ، ذَكَرَهُ شيْخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمية - رحمه الله - فقال: " وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩] . نَفْيٌ لِعِلْمِهِ بِجَمِيعِ مَا يُفْعَلُ بِهِ وَبِهِمْ، وَهَذَا لَا يَعْلَمُهُ إلَّا اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، وَهَذَا لَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِأَنَّهُ سَعِيدٌ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَدْرِ تَفَاصِيلَ مَا يَجْرِي لَهُ فِي الدُّنْيَا مِنَ الْمِحَنِ وَالْأَعْمَالِ، وَمَا يَتَجَدَّدُ لَهُ مِنَ

---

(١) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢٢/١٠١).

(٢) الشنقيطي، أضواء البيان (ج٧/٤٠٢).

(٣) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢٢/١٠٠).

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج١٦/١٨٧).

(٥) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٧/٢٧٦).

(٦) الشوكاني، فتح القدير (ج٥/١٨- ١٩).

(٧) الطبري، جامع البيان (ج٢٢/١٠١).

الشَّرَائِعِ، وَمَا يُكْرَمُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ مِنْ أَصْنَافِ النَّعِيمِ .... وَلَا مِنْ شَرْطِ النَّبِيِّ أَنْ يَعْلَمَ حَالَ الْمُخَاطَبِينَ: مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ، وَمَنْ يَكْفُرُ، وَتَفْصِيلَ مَا يَصِيرُونَ إِلَيْهِ ...." (١) .

وعليْهِ فإنَّ الدرايةَ المنفيةَ في هذِهِ الآيةِ هيَ الدرايةُ بجميعِ ما يُفْعلُ بِهِ وبالمشركينَ في الدنيا والآخرةِ – على سبيلِ الإحاطةِ–؛ فإنَّ هذِهِ ممَّا استأثرَ اللهُ بعِلْمِهَا، والنبيُّ ﷺ بشرٌ لا يعلمُ إلا ما علمَهُ اللهُ ﷻ ، قالَ – جلَّ شأنُهُ –: ﴿ قُل لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ ﴾ [الأنعام: ٥٠].

ولا تعارضَ بيْنَ هذا المعنى وبينَ كونِ النَّبيِّ ﷺ يعلمُ أنَّ مصيرَهُ وأهلَ الإيمانِ إلى جنَّةٍ عرضُها السمواتُ والأرضُ، وأنَّ الكفارَ همْ أصحابُ النَّارِ؛ لأنَّ المنفيَّ هو العلمُ بالجميعِ لا العلم ببعضِ أجزاءِ هذا الجميعِ.

لذلكَ كانَ ممَّا قالَهُ الحافظُ ابنُ حجرٍ العسقلانيُّ– رحمَهُ اللهُ – في النصوصِ الواردةِ في هذِهِ المسألةِ : " فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُحْمَلَ الْإِثْبَاتُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْعِلْمِ الْمُجْمَلِ، وَالنَّفْيُ عَلَى الْإِحَاطَةِ مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلِ" (٢). واللهُ أعلمُ.

---

(١) ابن تيمية، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (ج٣/١٥٩– ١٦٠).

(٢) ابن حجر، فتح الباري (ج٣/١١٦).

المَطْلبُ السادسُ

أنَّ اللهَ وجدَ الرسولَ ﷺ ضالًا فهداهُ، والمولودُ يولدُ على الفطرةِ

قالَ الشيخُ الشِّنْقيطيُّ– رحمَهُ اللهُ –: " قولُهُ تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧]. هذِهِ الآيةُ الكريمةُ يُوهِمُ ظاهرُها أنَّ النبيَّ ﷺ كانَ ضالًا قبلَ الوحي، معَ أنَّ قولَهُ تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، يدلُّ على أنَّهُ ﷺ فُطِرَ على هذا الدينِ الحنيفِ.

ومعلومٌ أنَّهُ لم يهوِّدْهُ أبواه ولم يُنَصِّراهُ ولمْ يُمَجِّساهُ، بلْ لمْ يزلْ باقيًا على الفطرةِ حتى بعثَهُ اللهُ رسولًا؛ ويدلُّ لذلكَ ما ثبتَ منْ أنَّ أولَ نزولِ الوحيِ كانَ وهوَ يتعبدُ في غارِ حراءَ، فذلكَ التعبدُ قبلَ نزولِ الوحي دليلٌ على البقاءِ على الفطرةِ " (١) .

فكيفَ نَجْمَعُ بينَ خبرِ الحقِ حيثُ امتنَّ اللهِ ﷻ على رسولِهِ ﷺ أنَّه وَجدَهُ ضالًا فهداهُ، وبينَ كونِ النبيِّ ﷺ كانَ على الفطرةِ التي فَطَرَ اللهُ النَّاسَ عليْهَا؟

ثمَّ ذَكرَ الشِّنْقيطيُّ ثلاثةَ أجوبةٍ:

الجوابُ الأولُ: قولُهُ– رحمهُ اللهُ–: " والجواب: أنَّ معنى قولِهِ: ﴿ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ أيْ: غافلًا عما تعلمُهُ الآنَ منَ الشرائعِ وأسرارِ علومِ الدينِ، التي لا تُعْلَمُ بالفطرةِ ولا بالعقلِ، وإنَّما تُعلمُ بالوحي، فهداكَ إلى ذلكَ بما أوحى إليك؛ فمعنى الضلالِ –على هذا القولِ– الذهابُ عنِ العلمِ.

ومنْهُ بهذا المعنى قولُهُ– تعالى–: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وقولُهُ: ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾ [طه: ٥٢] ، وقولُهُ: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ﴾ [يوسف: ٩٥] ، وقولُ الشاعرِ*: وتَظُنُّ سلمى أنَّني أبغي بها ... بدلًا أُرَاهَا في الضلالِ تهيمُ

ويدلُّ لهذا قولُهُ – تعالى–: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ [الشورى: ٥٢]؛ لأنَّ المرادَ بالإيمانِ: شرائعُ دينِ الإسلامِ، وقولُهُ: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [يوسف: ٣]، وقولُهُ:

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٣٦٨).

* لم أقفْ على قائلِ هذا البيتِ.

﴿ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ﴾ [النساء: ١١٣] ، وقولُهُ : ﴿ وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾ [القصص: ٨٦] " [١] .

قالَ الباحثُ: بمثلِ هذا قالَ كثيرٌ منَ أهلِ التفسيرِ، كما نُقِلَ عنِ الحسنِ والضحاكِ وغيرِهِمَا[٢]، وقالَ نحوَهُ الإمامُ الطبريُّ [٣]، والبغويُّ [٤]، وعزا ابنُ الجوزي هذا القولَ للجمهورِ[٥].

ويؤيدُ هذا أنَّ الفطرةَ التي فَطرَ اللهُ النَّاسَ عليْهَا – وإنْ كانَ معناها الإسلامَ [٦]– فإنَّهَا لا تعني أنَّ الإنسانَ يُولدُ عالمًا بالقرآنِ وشرائعِ الإسلامِ؛ لأنَّ اللهَ ﷻ قالَ: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا ﴾ [النحل: ٧٨] ، وإنَّمَا كما قالَ ابنُ القيمِ – رحمَهُ اللهُ –: " ... بلِ المرادُ أنَّ كلَّ مولودٍ فإنَّهُ يُولدُ على محبتِهِ لفاطرِهِ، وإقرارِهِ له بربوبيَّتِهِ، وادعائِهِ له بالعبوديةِ؛ فلو خُلِّيَ وعدمَ المعارضِ لمْ يعدلْ عنْ ذلكَ إلى غيرِهِ ... " [٧].

الجوابُ الثاني: قولُ الشِّنْقيطيِّ– رحمَهُ اللهُ –: " وقيلَ: المرادُ بقولِهِ: ﴿ ضَالًّا ﴾ [الضحى: ٧]، ذهابُهُ وهو صغيرٌ في شِّعَابِ مكَّةَ " [٨]. وهذا القولُ منسوبٌ لابنِ عباسٍ– رضي الله عنه– [٩].

الجوابُ الثالثُ: قولُهُ – رحمَهُ اللهُ –: " وقيلَ: ذهابُهُ في سفرِهِ إلى الشامِ [١٠] " [١١].

وقدْ اقتصرَ الشيخُ محمَّدُ الأمينُ– رحمَهُ اللهُ– على هذِهِ الأقوالِ الثلاثةِ، وجزمَ بأنَّ القولَ الأولَ منها هو الصحيحُ، بَيْنَمَا حكى القولينِ الآخرينِ بصيغةِ التضْعِيفِ (قيلَ) [١٢].

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٣٦٨–٣٦٩).
(٢) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٥/٢٦٨).
(٣) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢٤/٤٨٨).
(٤) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٥/٢٦٨).
(٥) انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٤/٤٥٨).
(٦) انظر: ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (ج١٨/٧٢).
(٧) ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (ص:٢٨٩).
(٨) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٣٦٩).
(٩) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٥/٢٦٨). ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٤/٤٥٨).
(١٠) انظر: المرجعين السابقين في رقم (٩).
(١١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٣٦٩).
(١٢) انظر: المرجع السابق (ص٣٦٨–٣٦٩).

قالَ الباحثُ: في الآيةِ أقوالٌ أخرى أَوْرَدَهَا بعضُ المفسرينَ منْهَا: ووجدَكَ في قومٍ ضلالٍ فهداكَ[١]، ومِنْهَا: ووَجدَكَ خامِلاً لا تُذْكَر ولا تُعْرَف، فهدى الناسَ إليكَ حتى عرفوك[٢]، وغيرها.

والمقصودُ أنَّ الآيةَ بأيِّ وَجْهٍ مِنَ هذِهِ الوجوهِ فُسِّرتْ؛ فإنَّهَ لا يَتَعَارضُ معَ كونِ النبيِّ ﷺ وُلِدَ على الفطرةِ؛ وقدْ سبقَ بيانُ المرادِ منْ هذِهِ الفطرةِ.

أمَّا مَا جَزَمَ بِهِ الشيخُ الشِّنْقيطيُّ– رحمهُ اللهُ – منْ كونِ القولِ الأولِ – منْ الأقوالِ الثلاثةِ التي ذَكَرَها – هوَ الصحيحُ، فإنَّهُ قدْ يُسْتَأنَسُ له بسياقِ الآياتِ أيضًا؛ لأنَّكَ إذا تَدَبَّرْتَها في قولِ اللهِ ﷻ : ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى * وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٦–٨]. وجدتَها تتوافقُ معَ مراحلِ حياةِ النَّبيِّ ﷺ؛ حيثُ امتنَّ اللهُ ﷻ عليْهِ: بأنْ آواهُ، ثمَّ هداهُ، ثمَّ أغناهُ.

وبيانُهُ: أنَّهُ ﷺ كانَ يتيمًا؛ فسخَّرَ اللهُ لهُ جدَّهُ عبدَ المطلبِ، ثمَّ عمَّهُ أبا طالبٍ يحوطُهُ ويَذودُ عنْهُ [٣] ؛ فلمَّا كبُرَ سِنُّهُ ﷺ ، وأصبحَ نحوًا منْ أربعينَ عامًا، لمْ يكنْ على علمٍ بالكتابِ والإيمانِ وشرائعِ الدينِ، حتى أوحى اللهُ ﷻ إليْهِ بالهدى الذي جاءَ بِهِ؛ ثمَّ زادهُ اللهُ ﷻ من إنعامِهِ فأغناهُ بمَا يسَّرَ لَهُ – بعدَ أنْ كانَ ﷺ فقيرًا– . واللهُ أعلم.

ومعَ هذا– الذي سبقَ–، فإنَّهُ لا ينفي احتمالَ صحةِ القولينِ الآخرينِ الذينِ أوردَهُما الشِّنْقيطيُّ– رحمَهُ اللهُ– [ذهابُهُ وهو صغيرٌ في شِّعَابِ مكَّةَ، أو ذهابُهُ في سفرِهِ إلى الشامِ]، حيثُ فُسِّرَ فيْهِمَا الضلالُ والهدايةُ تفسيرًا حسيًا؛ لاحتمالِ ذلكَ لغةً – هذا منْ جهةٍ – ، ومنْ جهةٍ أخرى فإنَّ الآيةَ جاءتْ بين آيتينِ امتنَّ اللهُ ﷻ فيهما على رسولِهِ ﷺ بأمورٍ محسوسةٍ ؛ قالَ اللهُ ﷻ: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى * وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى * وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٦–٨].

ولذلكَ فإنَّ القرطبيَّ– رحمهُ اللهُ – أوردَ في تفسيرِهِ للآيةِ أقوالًا عديدةً، منْهَا ما هو معنويٌّ ومنْهَا ما هو حسيٌّ، ثمَّ بيَّنَ أنَّها – بِنَوْعَيْهَا – منْ قبيلِ الأقوالِ الحِسَانِ [٤] ؛ فالجزمُ بصحةِ قولٍ منْهَا دونَ الأقوالِ الأخرِ قدْ لا يَسْلَمُ؛ أمَّا أنْ يكونَ بعضُها أولى منْ بعضٍ؛ فهذا مردُّهُ إلى القرائنِ التي يَسْتَندُ إليْهَا العالمُ في اختيارِهِ، وقدْ مرَّ بَيَانُ ذلكَ. واللهُ أعلمُ.

---

(١) الطبري، جامع البيان (ج٢٤/٤٨٨). ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٤/٤٥٨).

(٢) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير (ج٤/٤٥٨).

(٣) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٨/٤٢٦).

(٤) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج٢٠/٩٦–٩٩).

المَطْلَبُ السَابِعُ

أمرُ اللهِ لنبيِّهِ محمدٍ ﷺ بالتذكيرِ حينَ تنفعُ الذكرى.

قالَ الشِّنْقيطيُّ – رحمهُ اللهُ –: " قولُهُ تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩]. هذِهِ الآيةُ الكريمةُ يُفْهمُ منهَا أنَّ التذكيرَ لا يُطلبُ إلا عندَ مظنةِ نفعِهِ، بدليلِ (إنْ) الشرطية.

وقدْ جاءتْ آياتٌ كثيرةٌ تدلُّ على الأمرِ بالتذكيرِ مطلقًا، كقولِهِ: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ﴾ [الغاشية: ٢١] ، وقولِهِ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧] " [١] .

فالتعارضُ المتوهمُ بينَ الآياتِ ظاهرٌ ؛ لأنَّ الأمرَ في الأولى مقيدٌ، وفي الأخرى مطلقٌ.

ثمَّ ذكرَ الشيْخُ محمدُ الأمينُ – رحمهُ اللهُ – عدةَ أجوبةٍ:

الجوابُ الأولُ: " أنَّ في الكلامِ حذفًا أيْ: إنْ نفعتِ الذكرى وإنْ لمْ تنفعْ، كقولِهِ: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبردَ " [٢].

وهذا القولُ ذهبَ إليْهِ طائفةٌ كالفراءِ – وهوَ أوَّلُهُمْ – [٣]، والبغويِّ [٤]، والقرطبيِّ [٥]، وغيرِهِمْ [٦].

إلا أنَّ شيخَ الإسلامِ ابنَ تيميَّةَ – رحمهُ اللهُ– قال : " وَإِنَّمَا قَالُوا هَذَا؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ تَبْلِيغُ جَمِيعِ الْخَلْقِ وَتَذْكِيرُهُمْ سَوَاءٌ آمَنُوا أَوْ كَفَرُوا؛ فَلَمْ يَكُنْ وُجُوبُ التَّذْكِيرِ مُخْتَصًّا بِمَنْ تَنْفَعُهُ الذِّكْرَى، كَمَا قَالَ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ * لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢١، ٢٢]....... وَقَالَ: ﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]. وَهَذَا الَّذِي قَالُوهُ لَهُ مَعْنًى صَحِيحٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ وَأَمْثَالِهِ؛ لَكِنْ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ مُفَسِّرِي السَّلَفِ... " [٧] .

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٣٤٧-٣٤٨).

(٢) المرجع السابق (ص٣٤٨).

(٣) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١٦/١٥٤).

(٤) انظر: البغوي، معالم التنزيل (ج٥/٢٤٢).

(٥) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج٢٠/٢٠).

(٦) انظر: الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب(ص٣٤٨). ابن تيمية، مجموع الفتاوى(ج١٦/١٥٤).

(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١٦/١٥٤- ١٥٥).

وعليْهِ فليسَ ما قالوهُ هوَ معنى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩] ؛ بلْ مدلولٌ عليْهِ بآياتٍ أخرى؛ وكونُ النبيِّ ﷺ قدْ بعثَهُ اللهُ مبلغًا ومذكرًا للإنسِ والجنِ جميعِهِمْ – هوَ معلومٌ بالاضطرارِ ؛ نطقَ بِهِ القرآنُ، كقولِهِ ﷻ : ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ٤٤]، وقولِهِ: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ * وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ [القلم: ٥١، ٥٢] ، وغيرِهَا منَ الآياتِ [(١)].

وقدْ دَفَعَ ابنُ تيميةَ – رحمه الله– احتجَاجَهمْ: بأنَّ هذِهِ الآيةَ هيَ كقولِهِ ﷻ : ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبردَ – من وجهينِ فقالَ: " **أَحَدُهُمَا:** أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ حَرْفُ شَرْطٍ عُلِّقَ بِهِ الْحُكْمُ بِخِلَافِ هَذَا الْمَوْضِعِ؛ فَإِنَّهُ إذَا عُلِّقَ الْأَمْرُ بِشَرْطٍ وَكَانَ مَأْمُورًا بِهِ فِي حَالِ وُجُودِ الشَّرْطِ كَمَا هُوَ مَأْمُورٌ بِهِ فِي حَالِ عَدَمِهِ – كَانَ ذِكْرُ الشَّرْطِ تَطْوِيلًا لِلْكَلَامِ تَقْلِيلًا لِلْفَائِدَةِ، وَإِضْلَالًا لِلسَّامِعِ ....

الثَّانِي: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ عَلَى بَابِهِ، وَلَيْسَ فِي الْآيَةِ ذِكْرُ الْبَرْدِ. وَإِنَّمَا يَقُولُ: " إنَّ الْمَعْطُوفَ مَحْذُوفٌ " هُوَ الْفَرَّاءُ وَأَمْثَالُهُ مِمَّنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ الْأَئِمَّةُ؛ حَيْثُ يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ بِمُجَرَّدِ ظَنِّهِمْ وَفَهْمِهِمْ لِنَوْعٍ مِنْ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَهُمْ، وَكَثِيرًا لَا يَكُونُ مَا فَسَّرُوا بِهِ مُطَابِقًا.

وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذِكْرِ الْبَرْدِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ ذَكَرَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ إنْعَامَهُ عَلَى عِبَادِهِ؛ وَتُسَمَّى " سُورَةُ النِّعَمِ " ، فَذَكَرَ فِي أَوَّلِهَا أُصُولَ النِّعَمِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا وَلَا تَقُومُ الْحَيَاةُ إلَّا بِهَا، وَذَكَرَ فِي أَثْنَائِهَا تَمَامَ النِّعَمِ.

وَكَانَ مَا يَقِي الْبَرْدَ مِنْ أُصُولِ النِّعَمِ فَذَكَرَ فِي أَوَّلِ السُّورَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ﴾ [النحل: ٥]. فَالدِّفْءُ مَا يُدْفِئُ وَيَدْفَعُ الْبَرْدَ، وَالْبَرْدُ الشَّدِيدُ يُوجِبُ الْمَوْتَ بِخِلَافِ الْحَرِّ؛ فَقَدْ مَاتَ خَلْقٌ مِنْ الْبَرْدِ بِخِلَافِ الْحَرِّ، فَإِنَّ الْمَوْتَ مِنْهُ غَيْرُ مُعْتَادٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: الْبَرْدُ بُؤْسٌ، وَالْحَرُّ أَذًى.

فَلَمَّا ذَكَرَ فِي أَثْنَائِهَا تَمَامَ النِّعَمِ ذَكَرَ الظِّلَالَ وَمَا يَقِي الْحَرَّ، وَذَكَرَ الْأَسْلِحَةَ وَمَا يَقِي الْقَتْلَ، فَقَالَ: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [النحل: ٨١].... " [(٢)].

---

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١٦/١٥٥).

(٢) المرجع السابق (ج١٦/١٥٩– ١٦٠).

الجوابُ الثاني – الذي ذكرَهُ الشِّنْقيطيُّ في بيانِ قولِ اللهِ ﷻ : ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩] – قولُهُ : " أنَّها بمعنى: (إذْ). وإتيانُ (إنْ) بمعنى (إذْ) مذهبُ الكوفيينَ خلافًا للبصريينَ " [(١)] .

وقدْ استطردَ – رحمهُ اللهُ – فذكرَ الشواهدَ التي استندَ إليْهَا الكوفيونَ في قولهمْ : إنَّ (إنْ) تأتي بمعنى (إذْ)؛ ثمَّ ذكرَ جوابَ البصريينَ على تلكَ الشواهدِ التي استشهدَ بهَا الكوفيونَ؛ حيثُ يمنعُ البصريونَ مجيءَ (إنْ) بمعنى (إذْ) [(٢)] .

قال الباحث: وهذا وإن كانَ مكانُهُ كتبَ النحوِ [(٣)] – إلا أنَّ لهُ تعلقًا ظاهرًا بالآيةِ موضعِ البحثِ. وقد قال بهذا الجواب بعضُ المفسرين [(٤)] .

ثمَّ ذكر الشِّنْقيطيُّ – رحمَهُ اللهُ – أجوبةً أخرى فقالَ: " **ومنْها:** أنَّ معنى ﴿إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ ﴾ [الأعلى: ٩]الإرشادُ إلى التذكيرِ بالأهمِّ، أيْ: ذكِّرْ بالمهمِّ الذي فيهِ النفعُ دونَ ما لا نفعَ فيهِ. فيكونُ المعنى: ذكِّرْ الكفارَ– مثلًا– بالأصولِ التي هيَ التوحيدُ، لا بالفروعِ؛ لأنَّها لا تنفعُ دونَ الأصولِ، وذكِّرْ المؤمنَ التاركَ لفرضٍ – مثلًا– بذلكَ الفرضِ المتروكِ، لا بالعقائدِ ونحوِ ذلكَ؛ لأنَّهُ أنفعُ.

ومنْها : أنَّ (إنْ) بمعنى: (قدْ) [(٥)] ، وهوَ قولُ قطرب* .

ومنْها : أنَّهَا صيغةُ شرطٍ أُرِيدَ بِهَا ذمُّ الكفارِ واستبعادُ تذكُّرِهِم...... ومنْها غيرُ ذلك" [(٦)].

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٣٤٨).

(٢) انظر: المرجع السابق (ص٣٤٨– ٣٤٩).

(٣) انظر – مثلًا–: كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين (ج٢/٥١٨). ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص٣٩).

(٤) انظر: أبو المظفر السمعاني، تفسير القرآن (ج٦/٢٠٩). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج٢٠/٢٠). أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير (ج١٠/٤٥٧–٤٥٨).

(٥) انظر: مقاتل، تفسير مقاتل بن سليمان (ج٤/٦٦٩).

* قطرب: هو أبو علي محمد بن المستنير؛ النحوي اللغوي؛ البصري، من الموالي؛ دعاه أستاذه سيبويه بقطرب، فلزمتْهُ، وبقيتْ عَلَمًا عليه. كان يرى رأي المعتزلة النظامية. له مؤلفات في العربية وغيرها. تُوفِّيَ سنةَ مائتين وستة للهجرة. انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات (ج٥/ ١٤–١٥). الزركلي، الأعلام (ج٧/٩٥).

(٦) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٣٤٩).

وقدْ اختارَ الشيْخُ الشِّنْقيطيُّ – رحمَهُ اللهُ– بقاءَ الآيةِ على ظاهرِهَا فقالَ – في جوابِهِ الأخيرِ على هذِهِ المسألةِ –: " والذيْ يظهرُ لمقيِّدِ هذِهِ الحروفِ – عفا اللهُ عنْهُ – هو بقاءُ الآيةِ الكريمةِ على ظاهرِها، وأنَّهُ ﷺ بعدَ أن يُكرِّرَ الذكرى تكريرًا تقومُ بِهِ حجةُ اللهِ على خلْقِهِ مأمورٌ بالتذكيرِ عندَ ظنِّ الفائدةِ ؛ أمَّا إذا عَلِمَ عدمَ الفائدةِ فلا يُؤْمرُ بشيءٍ هو عالمٌ أنَّهُ لا فائدةَ فيْهِ؛ لأنَّ العاقلَ لا يسعى إلى ما لا فائدةَ فيْهِ.

وقدْ قالَ الشاعرُ:

لِمَا نافعٍ يسعى اللبيبُ فلا تكنْ ... لشيءٍ بعيدٍ نفعُهُ الدهرَ ساعيًا* " [1] .

قال الباحث: اختارَ بقاءَ الآيةِ على ظاهرِها طائفةٌ، منهمْ ابنُ تيميَّةَ [2]، وابنُ كثيرٍ[3]، والألوسي[4]، والسعديُّ [5] – رحمهم الله تعالى–. كما عزا ابنُ تيميةَ – رحمِهُ اللهُ – القولَ ببقاءِ الآيةِ على بِابِها – ظاهرِها – إلى مفسري السلفِ والجمهورِ[6].

لكنْ يُمْكِنُ أنْ يَرِدَ على هذا القولِ إشكالٌ، إذْ كيفَ يُعْلَمُ كَوْنُ الذكرى نافعةً؛ فيصبح القيامُ بها واجبًا ؟ ومتى لا تكونُ نافعةً؛ فيباح تركُها ؟

ذكرهُ الشِّنْقيطيُّ – رحِمَهُ اللهُ – وأجابَ عليْهِ فقالَ: " ولكنَّ الخفاءَ في تحقيقِ المناطِ **، وإيضاحُهُ أنْ يُقالَ: بأيِّ وجْهٍ يُتَيَقَّنُ عدمُ إفادةِ الذكرى، حتى يباحَ تركُهَا ؟

وبيانُ ذلكَ: أنَّهُ تارةً يعلمُهُ بإعلامِ اللهِ بِهِ، كما وَقَعَ في أبي لهبٍ، حيثُ قالَ – تعالى– فيْهِ: ﴿ سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ * وَامْرَأَتُهُ ﴾ الآية [المسد: ٣، ٤]. فأبو لهبٍ هذا وامرأتُهُ لا تنفعُ فيهما الذكرى؛ لأنَّ القرآنَ نزلَ بأنَّهما منْ أهلِ النارِ، بعدَ تكرارِ التذكيرِ لهما تكرارًا تقومُ عليهما بِهِ

* لم أقف على قائل هذا البيت.

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٣٤٩- ٣٥٠).

(٢) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١٦/١٥٣، ١٦١-١٦٣).

(٣) انظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٨/ ٣٨٠).

(٤) انظر: الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (ج١٥/ ٣١٩-٣٢٠).

(٥) انظر: السعدي، تيسير الكريم الرحمن (ص٩٢١).

(٦) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١٦/ ١٦١).

** المقصودُ: تطبيقُ النَّصِ في أفرادِهِ وصورِهِ التي تَصلحُ لَهُ، والله أعلم. انظر: الشنقيطي، مذكرة في أصول الفقه (ص٢٩٢).

الحجةُ، فلا يَلزمُ النَّبيَّ ﷺ بعدَ علمِهِ بذلكَ أنْ يذكرَهُما بشيءٍ؛ لقولِهِ – تعالى– في هذِهِ الآيةِ: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩].

وتارةً يُعلمُ ذلكَ بقرينةِ الحالِ، بحيثُ يُبلِّغُ على أكملِ وجهٍ، ويأتي بالمعجزاتِ الواضحةِ، فيَعْلَمُ أنَّ بعضَ الأشخاصِ عالمٌ بصحةِ نبوَّتِهِ، وأنَّهُ مُصِرٌّ على الكفرِ عنادًا ولَجَاجًا؛ فمثلُ هذا لا يجبُ تكريرُ الذكرى له دائمًا، بعدَ أنْ تكرَّرَ عليْهِ تكريرًا تلزمُهُ بِهِ الحجَّةُ " [١].

فإذا لمْ تكنْ الذكرى نافعةً = كما هوَ الحالُ في أبي لهبٍ وامرأتِهِ؛ حيثُ أخبرَ القرآنُ أنَّهما منْ أهلِ النارِ. وكذلكَ حالُ منْ بلغتْهُ رسالةُ الإسلامِ بلوغًا ظاهرًا وقامتْ عليْهِ الحجةُ، ثمَّ لمْ يرضَ أنْ يصغى لكلامِ النَّبيِّ ﷺ أو يستمعَ لَهُ. وحالُ منْ أظهرَ أنَّ حجةَ اللهِ قدْ قامتْ عليْهِ ولمْ يزدْهُ التذكيرُ إلا عنادًا ونفورًا وعداوةً وأذيَّةً؛ لمْ تكنْ الذكرى – والحالات هذه – مأمورًا بهَا [٢].

ويؤيدُ هذا :

أنَّ اللهَ لمَّا وصفَ المشركينَ بقولِهِ : ﴿كَذَٰلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ * أَتَوَاصَوْا بِهِ ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ﴾ [الذاريات: ٥٢، ٥٣] – أمرَ النبيَّ ﷺ أنْ يُعرضَ عنْهم فقالَ ربُّنَا ﷻ : ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنتَ بِمَلُومٍ﴾ [الذاريات: ٥٤]، وأخبرَ نبيَّهُ ﷺ أنَّهُ لا لومَ عليْهِ ؛ فقدْ أدى الرسالةَ التي أُمِرَ بِهَا، ولمْ يُقصِّرْ في تبْليغِهِمْ [٣] .

وقدْ عزَّزَ الشيخُ الشِّنْقيطيُّ – رحمهُ اللهُ – هذا الجوابَ الأخيرَ على المسألةِ ببيانِ الحِكَمِ منَ الذكرى فقالَ : " وحاصلُ إيضاحِ هذا الجوابَ: أنَّ الذكرى تشتملُ على ثلاثِ حكمٍ:

الأولى: خروجُ فاعلِهَا منْ عهدةِ الأمرِ بها.

الثانيةُ: رجاءُ النفعِ لمنْ يُوعظُ بِها.

وبيَّنَ اللهُ – تعالى – هاتينِ الحكمتينِ بقولِهِ – تعالى –: ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤].

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص٣٥٠).

(٢) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١٦/ ١٦٣). السعدي، تيسير الكريم الرحمن (ص ٩٢١). أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم (ج٩/ ١٤٥).

(٣) انظر: الطبري، جامع البيان (ج٢٢/ ٤٤٢–٤٤٣). البغوي، معالم التنزيل (ج٤/ ٢٨٧). ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج٧/ ٤٢٥).

وبيَّنَ الأولى منْهُما بقولِهِ – تعالى– : ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَا أَنتَ بِمَلُومٍ﴾ [الذاريات: ٥٤] ، وقولِهِ – تعالى–: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [الشورى: ٤٨] ، ونحوها من الآيات. وبيَّنَ الثانيةَ بقولِهِ: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٥٥].

الثالثةُ: إقامةُ الحجةِ على الخلقِ. وبيَّنَها– تعالى– بقولِهِ: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وبقولِهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾ الآية [طه: ١٣٤].

فالنبيُّ ﷺ إذا كرَّرَ الذكرى حصلتْ الحكمةُ الأولى والثالثةُ، فإنْ كانَ في الثانيةِ طمعٌ استمرَّ على التذكيرِ وإلا لمْ يكلفْ بالدوامِ، والعلمُ عنْد اللهِ – تعالى – " [١].

وفي السياقِ نفسِهِ أنقلُ ما سطَّرَهُ ابنُ تيميةَ – رحمهُ اللهُ – حيثُ يقولُ: " وَهَكَذَا كُلُّ مَا يَأْمُرُ اللَّهُ بِهِ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَصْلَحَتُهُ رَاجِحَةً عَلَى مَفْسَدَتِهِ ، وَالْمَصْلَحَةُ هِيَ الْمَنْفَعَةُ ، وَالْمَفْسَدَةُ هِيَ الْمَضَرَّةُ. فَهُوَ إنَّمَا يُؤْمَرُ بِالتَّذْكِيرِ إذَا كَانَتْ الْمَصْلَحَةُ رَاجِحَةً = وَهُوَ أَنْ تَحْصُلَ بِهِ مَنْفَعَةٌ رَاجِحَةٌ عَلَى الْمَضَرَّةِ ..... فَحَيْثُ كَانَ الضَّرَرُ رَاجِحًا فَهُوَ مَنْهِيٌّ عَمَّا يَجْلِبُ ضَرَرًا رَاجِحًا.

وَالنَّفْعُ أَعَمُّ فِي قَبُولِ جَمِيعِهِمْ فَقَبُولُ بَعْضِهِمْ نَفْعٌ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ عَلَى مَنْ لَمْ يَقْبَلْ نَفْعٌ، وَظُهُورُ كَلَامِهِ حَتَّى يُبَلِّغَ الْبَعِيدَ نَفْعٌ، وَبَقَاؤُهُ عِنْدَ مَنْ سَمِعَهُ حَتَّى بَلَّغَهُ إلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ نَفْعٌ. فَهُوَ ﷺ مَا ذَكَّرَ قَطُّ إلَّا ذِكْرَى نَافِعَةً لَمْ يُذَكِّرْ ذِكْرَى قَطُّ يَكُونُ ضَرَرُهَا رَاجِحًا ..... " [٢] .

وقدْ ذكرَ الشيخُ الشِّنْقيطيُّ– رحمهُ اللهُ– سببَ اختيارِهِ بقاءَ الآيةِ على ظاهرِها، وهو: أنَّ كلامَ اللهِ – تعالى– لا يجوزُ أنْ يُصرفَ عنْ ظاهرِهِ المتبادرِ منْهُ إلا إذا اقترنَ بدليلٍ يجبُ الرجوعُ إليْهِ[٣]، وهو حقٌّ بيِّنٌ. والله – تبارك وتعالى – أعلمُ *.

---

(١) الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٣٥٠–٣٥١).

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى (ج١٦/ ١٦٥).

(٣) انظر: الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٣٥١–٣٥٢).

* نبّهَ الشِّنْقيطيُّ إلى أنَّ: " هذا الإشكال الذي في هذه الآية، إنما هو على قول من يقول باعتبار دليل الخطاب الذي هو مفهوم المخالفة، وأما على قول من لا يعتبر مفهوم المخالفة شرطا كان أو غيره–كأبي حنيفة– فلا إشكال في الآية. وكذلك لا إشكال فيها على قول من لا يعتبر مفهوم الشرط كالباقلاني؛ فتكون الآية نصت على الأمر بالتذكير عند مظنة النفع، وسكتت عن حكمه عند عدم مظنة النفع، فيطلب من دليل آخر، فلا تعارِضُ الآيةُ الآياتِ الدالة على التذكير مطلقا ". الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب (ص ٣٥٢).

خاتمة

وبعد:

فالحمد لله على ما يسر وأنعم، وأسأله المغفرة – مقرًا بذنوبي– وهو بها أعلم، فاللهم اغفر لي مغفرة واسعة؛ إنك غفور رحيم.

ثمَّ إنَّ منْ تمامِ هذِهِ الدراسةِ المتواضعةِ أنْ يُجنى منها ثمرها؛ حتى تكون لبنة في صرح العلوم...

والباحثُ إذْ ينتهي منها فإنَّهُ سيقفُ معَ أهمِّ نتائجِها، والتوصياتِ التي تقتضيها؛ فهاكها على النحو الآتي:

أولًا: أظهرُ النتائجِ:

١– أنَّ الشيخَ محمدَ الأمينَ الشنقيطي – رحمه الله – عربيٌّ يرجع نسبُهُ إلى (حِمْيَر) إحدى القبائلِ القحطانيةِ التي كانتْ تقيمُ في جنوبِ الجزيرةِ العربيةِ.

٢– بيئة الشيخِ محمدِ الأمين العلمية، وعناية والدته وأخواله، ومسيرته الجادة في طلب العلم كل ذلك – والفضل لله أولا وآخرا– كان له أثره الأكبر في نبوغِهِ – رحمه الله تعالى –.

٣– أنَّ الشيخَ محمدَ الأمينَ – رحمه الله – كان على عقيدةِ السلف وهو في بلدِهِ شنقيط قبل الانتقال إلى بلادِ الحرمينِ.

٤– العناية بفهم ما أشكل من القرآن، ودراسته ليس أمرًا جديدًا، فأصله موجود في زمن النبي ﷺ ، والصحابة – رضي الله عنهم –، ثم نشأ كعلم مستقل في زمن السلف؛ من دوافع نشأته موجة من الزندقة والتشكيك أخبار في القرآن.

٥– النسيانُ في اللغةِ لهُ معنيانِ: أحدُهُمَا: الغفلةُ والذهولُ عنِ الشيءِ؛ والآخرُ: التركُ بعلمٍ؛ فالأولُ: الله ﷻ منزهٌ عنهُ؛ والآخرُ: وصفُ اللهِ بهِ (نسيانِ التركِ بعلمٍ وحكمةٍ) ثابتٌ بالنصِ، وسائغٌ في العقلِ، وهو مدحٌ وكمالٌ ما دامَ في سياقِهِ الصحيحِ – مقامَ الجزاءِ والعدلِ –. لكنْ لا يُطلقُ في غيرِ ما سيقَ فيْهِ؛ حتى لا يُتوهَّمُ منه معنى فاسدٌ.

٦– لا تناقض بين ختمِ اللهِ ﷻ على قلوب الكفار، وبين كون الكافر له مشيئة واختيار؛ لأن هذا الختم كان جزاء وفاقا لهم على كفرهم وعنادهم وزيغهم عن الحق.

٧- بطلان احتجاج الكفار بمشيئة الله على شركهم، إذ لا تلازم بين مشيئة الله للشيء ومحبته له، فكون الأشياء كلها لا تخرج عن مشيئة الله هو كمال له ﷻ ، أما أمره لعباده أن يأتوا منها ما أحب ويتركوا ما كره فهو ابتلاءٌ منه؛ ليميز الخبيث من الطيب.

٨- أهل الإسلام متفقون على عصمة الأنبياء في تبليغ رسالات ربهم؛ فبها تقوم الحجة على العباد. كما الأنبياء معصومون – بعد النبوة– من الوقوع في الكبائر والصغائر التي فيها خسة ودناءة.

٩- اختلف العلماء في جواز وقوع الصغيرة التي لا خسة فيها من الأنبياء، دون إقرار ولا إصرار عليها، والراجح التي تدل عليه ظواهر النصوص أن النبي يمكن أن يقع في هذا النوع من الصغائر، لكن لا يصر عليها، بل يُوَفَّقُ للتوبةِ.

١٠- جواز وقوع الاجتهاد منه ﷺ في الأمور المتعلقة بالدين، وأن ذلك لا يناقض كونه لا ينطق إلا بالوحي، لأن النبي ﷺ لا يجتهد إلا فيما أبيح له أن يجتهد فيه، فإن خالف الاجتهادُ مراد الله تبارك وتعالى نزل الوحي مصوبًا.

١١- نزول عيسى بن مريم ﷺ في آخر الزمان لا يتناقض أصلا مع إخبار الله أنه متوفيه ورافعه – بغض الطرف عن معنى الوفاة – ؛ لأن الله يفعل ما يشاء، ولا معقب لحكمه.

١٢- كان للشيخ الشنقيطي نفسٌ متميزٌ في الإجابة عن الإشكالات المتوهمة في الآيات؛ في كثرة استشهاده بالآيات القرآنية، وأشعار العرب.

١٣- طريقة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي – رحمه الله – في الإجابة على هذه الآيات تظهر سيره على منهج السلف الصالح.

١٤- التعارضُ الظاهريُّ ما هوَ إلا أوهامٌ؛ تَرِدُ على الآياتِ القرآنيَّةِ حينَ الجهلِ بمعانيْها، وما أسرعَ أنْ ينجليَ الغبارُ عنْ العقلِ عندَ تدبرِ آياتِ القرآنِ، ومراجعةِ ما قرَّرَهُ أهلُ العلمِ في بيانها؛ فكتابُ الله ﷻ يُصَدِّقُ بعضُهُ بعضًا، منزَّهٌ عنِ التناقضِ والاختلافِ.

ثانيًا: أهمُّ التوصياتِ:

١- اقتصر الباحث على مسائل الإلهيات والنبوات في الكتاب المتناول بالدراسة، وعليه فأن في الكتاب مجموعة من مسائل العقيدة في جوانبها الأخرى بحاجة إلى بحث.

٢- ما تزال بعض جوانب عصمة الأنبياء- لا سيما عصمة الأنبياء قبل النبوة - بحاجة إلى دراسة مستقلة تستقرأ أفرادها؛ كي تخرج بحكم راجح في هذه القضية.

٣- ضرورة جمع المباحث العقدية من كتب المفسرين المتقدمين الذي ساروا على طريقة السلف؛ فإن فيها من الأدلة والتحقيقات ما يعجز عنها كثير من المتأخرين.

٤- الحاجة إلى دراسة واسعة وشاملة (تفسير) مستقلة بآيات العقيدة في القرآن الكريم، بحيث تتناول الدراسة هذه الآيات بطريقة فاحصة من شتى الجوانب، تكون مرجعا لطلبة العلم، وتغلق الباب أمام كل طاعن ومشكك.

والله - تبارك وتعالى - أعلم.

هذا ما تيسَّرَ جمْعُهُ، فإنْ يكنْ صوابًا فمنَ اللهِ، وإنْ يكنْ خطأً فمنْ نفسي، واللهُ ورسولُهُ ﷺ منه بريئانِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

فهرس الأحاديث المرفوعة

إ

أ

ا

إ

أ

إ

ب

خ

ف

ل

م

هـ

و

ي

فهرس الأعلام المترجَم لهم

أ

ح

ز

س

ض

ع

ف

ق

ك

م

قائمة المصادر والمراجع

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (المتوفى : ٦٠٦هـ). (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي. بيروت: المكتبة العلمية.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (المتوفى: ٣٧٠هـ). (٢٠٠١م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأشقر، عمر بن سليمان. (١٤١٠هـ-١٩٨٩م). *الرسل والرسالات*. ط٤. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، دار النفائس للنشر والتوزيع.

الأشقر، عمر بن سليمان. (١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م). *القضاء والقدر*. ط١٣. الأردن: دار النفائس.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين (المتوفى: ١٤٢٠هـ). (١٤١٧هـ-١٩٩٦م). *نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق*. ط٣. المكتب الإسلامي.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين (المتوفى: ١٤٢٠هـ). *سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها* . ط١. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين (المتوفى: ١٤٢٠هـ). *صحيح السيرة النبوية*. ط١. عَمَّان: المكتبة الإسلامية.

الألوسي، محمود بن عبد الله (المتوفى: ١٢٧٠هـ). (١٤١٥هـ). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*. تحقيق: علي عبد الباري عطية. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله الأنصاري (المتوفى: ٥٧٧هـ). (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*. ط١. المكتبة العصرية.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (المتوفى: ٣٢٨هـ). (١٤١٢هـ-١٩٩٢م). *الزاهر في معاني كلمات الناس*. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. ط١. بيروت: مؤسسة الرسالة.

بازمول، محمد بن عمر بن سالم. *القراءات وأثرها في التفسير والأحكام*. [وهي رسالة علمية تمت بجامعة أم القرى (١٤١٢- ١٤١٣هـ)، وأشرف عليها الأستاذ الدكتور: عبد الستار فتح الله سعيد].

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢هـ). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري*. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط١. دار طوق النجاة. (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

آل بسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح. (١٤١٩هـ). *علماء نجد خلال ثمانية قرون*. ط٢. الرياض: دار العاصمة.

البغوي، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود (المتوفى:٥١٠هـ). (١٤٢٠هـ). *معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي*. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (المتوفى: ٤٥٨هـ). (١٤٠٥هـ). *دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة*. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة (المتوفى: ٢٧٩هـ). (١٩٩٨م). *الجامع الكبير- سنن الترمذي*. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

التميمي، محمد بن خليفة بن علي. (١٤١٨هـ-١٩٩٧م). *حقوق النبي صلى الله عليه وسلم على أمته في ضوء الكتاب والسنة*. ط١. الرياض: أضواء السلف.

التميمي، محمد بن خليفة بن علي. (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م). *الصفات الإلهية تعريفها، أقسامها*. ط١. الرياض: أضواء السلف.

التميمي، محمد بن خليفة بن علي. (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م). *الآثار المروية في صفة المعية*. ط١. الرياض: أضواء السلف.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (المتوفى: ٧٢٨هـ). (١٤٢٦هـ). *بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية*. تحقيق: مجموعة من المحققين. ط١. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (المتوفى: ٧٢٨هـ). (١٤٠٦هـ). *الصفدية*. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط٢. مصر: مكتبة ابن تيمية.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (المتوفى: ٧٢٨هـ). (١٤١٩هـ-١٩٩٩م). *الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح*. تحقيق: علي بن حسن، و آخرين. ط٢. السعودية: دار العاصمة.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (المتوفى: ٧٢٨هـ). (١٤١١هـ-١٩٩١م). *درء تعارض العقل والنقل*. تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم. ط٢. السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (المتوفى: ٧٢٨هـ). (١٤٢٩هـ). *الرد على الشاذلي في حزبيه، وما صنفه في آداب الطريق*. تحقيق: علي بن محمد العمران. ط١. مكة: دار عالم الفوائد.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (المتوفى: ٧٢٨هـ). (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م). *الفتاوى الكبرى*. ط١. دار الكتب العلمية.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (المتوفى: ٧٢٨هـ). (١٤١٦هـ-١٩٩٥م). مجموع *الفتاوى*. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (المتوفى: ٧٢٨هـ). (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). *منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية*. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط١. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (المتوفى: ٧٢٨هـ). (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). *النبوات*. تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان. ط١. الرياض: أضواء السلف.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (المتوفى: ٥٩٧هـ). (١٤٢٢هـ). *زاد المسير في علم التفسير*. تحقيق: عبد الرزاق المهدي. ط١. بيروت: دار الكتاب العربي.

الجوهري الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد (المتوفى: ٣٩٣هـ). (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط٤. بيروت: دار العلم للملايين.

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (المتوفى: ٣٢٧هـ). (١٤١٩هـ). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: أسعد محمد الطيب. ط٣. المملكة العربية السعودية : مكتبة نزار مصطفى الباز.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد (المتوفى: ٣٥٤هـ)، والألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين (المتوفى: ١٤٢٠هـ). (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). *التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه*. ط١. جدة: دار با وزير للنشر والتوزيع. مؤلف الأصل: ابن حبان. مؤلف التعليقات الحسان: محمد ناصر الدين الألباني.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (المتوفى: ٨٥٢هـ). (١٣٢٦هـ). *تهذيب التهذيب*. ط١. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي (المتوفى: ٨٥٢هـ). (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م). *تقريب التهذيب*. تحقيق: محمد عوامة. ط١. سوريا: دار الرشيد.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي. (المتوفى: ٨٥٢هـ). (١٤١٩هـ-١٩٨٩م). *التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير*. ط١. دار الكتب العلمية.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي. (١٣٧٩هـ). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. بيروت: دار المعرفة.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (المتوفى: ٤٥٦هـ). *الفصل في الملل والأهواء والنحل*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل (المتوفى:٣٢٤هـ). (١٤١٣هـ). *رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب*. تحقيق: عبد الله شاكر محمد الجنيدي. المملكة العربية السعودية – المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

ابن الحسين، الطيب بن عمر. (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م). *السلفية وأعلامها في موريتانيا " شنقيط "*. ط١. بيروت: دار ابن حزم.

الحكمي، حافظ بن أحمد (المتوفى: ١٣٧٧هـ). (١٤١٠هـ-١٩٩٠م). *معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول*. تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر. ط١. الدمام: دار ابن القيم.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد (المتوفى: ٢٤١هـ). (١٤٢١هـ-٢٠٠١م). *مسند الإمام أحمد بن حنبل*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرين. إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط١. مؤسسة الرسالة.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (المتوفى: ٧٤٥هـ). (١٤٢٠هـ). *البحر المحيط في التفسير*. تحقيق: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر.

الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم (المتوفى: ٣٨٨ هـ). (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م). *غريب الحديث*. المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي. خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي. دمشق: دار الفكر.

الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم (المتوفى: ٣٨٨هـ). (١٤١٢هـ-١٩٩٢م). *شأن الدعاء*. تحقيق: أحمد يوسف الدّقاق. ط٣. دار الثقافة العربية.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (المتوفى: ٤٦٣هـ). *الكفاية في علم الرواية*. تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

الخميس، محمد بن عبد الرحمن. *أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة*. المملكة العربية السعودية: دار الصميعي.

الداوودي، محمد بن علي بن أحمد (المتوفى: ٩٤٥هـ). *طبقات المفسرين*. مراجعة وضبط: لجنة من العلماء بإشراف الناشر. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (المتوفى: ٧٤٨هـ). (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م). *سير أعلام النبلاء*. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط٣. مؤسسة الرسالة.

الذهبي، محمد السيد حسين (المتوفى: ١٣٩٨هـ). *التفسير والمفسرون*. القاهرة: مكتبة وهبة.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين (المتوفى: ٦٠٦هـ). (١٤٢٠هـ). *مفاتيح الغيب = التفسير الكبير*. ط٣. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر(المتوفى: ٦٦٦هـ). (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). *مختار الصحاح*. تحقيق: يوسف الشيخ محمد. ط٥. بيروت - صيدا: المكتبة العصرية- الدار النموذجية.

الراغب الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد (المتوفى: ٥٠٢هـ). (١٤١٢هـ). *المفردات في غريب القرآن*. تحقيق: صفوان عدنان الداودي. ط١. دمشق بيروت: دار القلم، الدار الشامية.

الراغب الأصفهانى، أبو القاسم الحسين بن محمد (المتوفى: ٥٠٢هـ). (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م). *الذريعة إلى مكارم الشريعة*. تحقيق: د. أبو اليزيد أبو زيد العجمي. القاهرة: دار السلام.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (المتوفى: ٣١١هـ). (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م). *معاني القرآن وإعرابه*. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. ط١. بيروت: عالم الكتب.

الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم (المتوفى: ١٣٦٧هـ). *مناهل العرفان في علوم القرآن. ط٣.* مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه.

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (المتوفى: ١٣٩٦هـ). (٢٠٠٢م). *الأعلام*. ط١٥. دار العلم للملايين.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (المتوفى: ٥٣٨هـ). (١٤٠٧هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل. ط٣.* بيروت: دار الكتاب العربي. [الكتاب مذيل بحاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣هـ). وتخريج أحاديث الكشاف للزيلعى].

ابن أبي زمنين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى (المتوفى: ٣٩٩هـ). (١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م). *تفسير القرآن العزيز*. تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، محمد بن مصطفى الكنز. ط١. القاهرة: الفاروق الحديثة.

أبو زيد، بكر بن عبد الله (المتوفى: ١٤٢٩هـ). (١٤١٦هـ). *حلية طالب العلم*. ط١. الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع. (وهو مطبوع ضمن كتاب المجموعة العلمية).

أبو زيد، بكر بن عبد الله (المتوفى: ١٤٢٩هـ). (١٤١٧هـ). *المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد وتخريجات الأصحاب*. ط١. مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي بجدة: دار العاصمة.

سالم، عطية بن محمد (المتوفى: ١٤٢٠هـ). *مع صاحب الفضيلة والدنا الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله*. بيروت: عالم الكتب. [وهذه الترجمة موجودة بترقيم مستقل في آخر المجلد العاشر من كتاب " أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن" للإمام الشنقيطي].

سالم، عطية بن محمد. (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م). *تتمة " أضواء البيان "* لمحمد الأمين للشنقيطي. ط٢. طبع على نفقة الشيخ : محمد بن عوض بن لادن. وهي مطبوعة مع " أضواء البيان" في جزأين كاملين: الجزء الثامن والجزء التاسع منه.

السديس، عبد الرحمن بن عبدالعزيز. (١٤١٠هـ). *منهج الشيخ الشنقيطي في تفسير آيات الأحكام من أضواء البيان*. جامعة أم القرى: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

السعدي، أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر (المتوفى: ١٣٧٦هـ). (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). *القواعد الحسان لتفسير القرآن.* ط١. الرياض: مكتبة الرشد.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (المتوفى:١٣٧٦هـ). (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*. تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق. ط١. مؤسسة الرسالة.

أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ). *تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم.* بيروت: دار إحياء التراث العربي.

السفاريني، أبو العون محمد بن أحمد بن سالم (المتوفى: ١١٨٨هـ). (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م). *لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية*. ط٢. دمشق: مؤسسة الخافقين ومكتبتها.

السَّقَّاف، علوي بن عبد القادر (١٤٢٦ هـ- ٢٠٠٦ م). *صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة*. ط٣. الدرر السنية: دار الهجرة.

السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار (المتوفى: ٤٨٩هـ). (١٤١٨هـ-١٩٩٧م). *تفسير القرآن*. تحقيق: ياسر بن إبراهيم، غنيم بن عباس بن غنيم. ط١. الرياض: دار الوطن.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ). (١٣٩٤هـ-١٩٧٤م). *الإتقان في علوم القرآن*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (المتوفى: ٩١١هـ). *الدر المنثور*. بيروت: دار الفكر.

الشّنْقِيطي، أحمد بن الأمين (المتوفى: ١٣٣١هـ). (١٤٠٩هـ-١٩٨٩م). *الوسيط في تراجم أدباء شنقيط والكلام على تلك البلاد تحديدا وتخطيطا وعاداتهم وأخلاقهم وما يتعلق بذلك*. بعناية: فؤاد سيد. ط٤. مطبعة المدني.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر (المتوفى: ١٣٩٣هـ). (١٤٣٣هـ). *دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب*. إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد. ط٣. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع. (يليه كتاب: منع جواز المجاز، مطبوع معه في نفس المجلد، ولكل منهما ترقيم خاص).

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (المتوفى: ١٣٩٣هـ). (١٤١٦هـ-١٩٩٦م). *منسك الإمام الشنقيطي*. جمع وترتيب وتحقيق: الأستاذ الدكتور: عبد الله بن محمد الطيار، الدكتور: عبد العزيز بن محمد الحجيلان. ط١. الرياض: دار الوطن.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م). *نثر الورود على مراقي السعود*. تحقيق وإكمال/ تلميذه الدكتور: محمد ولد سيدي حبيب الشنقيطي. ط٣. جدة: دار المنارة، بيروت: دار ابن حزم.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م). *العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير*. اعتنى به وعلق عليه: خالد بن عثمان السبت. ط١. الدمَّام: دار ابن القيم للنشر والتوزيع، القاهرة: دار ابن عفان للنشر والتوزيع.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (المتوفى: ١٣٩٣هـ). (١٤٢٦هـ). *أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*. إشراف: بكر أبو زيد. ط١. مكة المكرمة: دار عالم الفوائد.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. *رحلة الحج إلى بيت الله الحرام*. القاهرة: دار ابن تيمية.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار (المتوفى: ١٣٩٣هـ). (٢٠٠١م). *مذكرة في أصول الفقه*. ط٥. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

الشوكاني، محمد بن علي (المتوفى:١٢٥٠هـ). (١٤١٤هـ). *فتح القدير*. ط١. دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب.

الشوكاني، محمد بن علي. (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م). *إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول*. تحقيق: أبو حفص بن العربي. ط٢. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

الشيمي، أحمد سيد حسانين إسماعيل. (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). *الشنقيطي ومنهجه في التفسير في كتابه أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية دار العلوم قسم الشريعة الإسلامية.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (المتوفى: ٧٦٤هـ). (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (المتوفى: ٣١٠هـ). (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). *جامع البيان في تأويل القرآن*. تحقيق: أحمد محمد شاكر. ط١. مؤسسة الرسالة.

الطويان، عبد العزيز بن صالح بن إبراهيم. (١٤١٩هـ-١٩٩٨م). *جهود الشيخ محمد الأمين الشنقيطي في تقرير عقيدة السلف*. ط١. الرياض: مكتبة العبيكان. (رسالة ماجستير).

الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر. (١٤٣٤هـ). *أنواع التَّصنيف المتعلِّقة بتَفسير القُرآن الكريم*. ط٣. دار ابن الجوزي.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر (المتوفى: ١٣٩٣هـ). (١٩٨٤هـ). *التحرير والتنوير « تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد »*. تونس: الدار التونسية للنشر.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله (المتوفى: ٤٦٣هـ). (١٤٢١-٢٠٠٠). *الاستذكار*. تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله (المتوفى: ٤٦٣هـ). (١٣٨٧هـ). *التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد*. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

العثيمين، محمد بن صالح (المتوفى: ١٤٢١هـ). (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م). *أصول في التفسير*. أشرف على تحقيقه: قسم التحقيق بالمكتبة الإسلامية. ط١. المكتبة الإسلامية.

العثيمين، محمد بن صالح (المتوفى: ١٤٢١هـ). (١٤٢٣هـ). *رسالة في القضاء والقدر*. دار الوطن.

العثيمين، محمد بن صالح (المتوفى: ١٤٢١هـ). (١٤٢٦هـ). *شرح العقيدة السفارينية (الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية)*. ط١. الرياض: دار الوطن للنشر.

العثيمين، محمد بن صالح (المتوفى: ١٤٢١هـ). (١٤٢١هـ-٢٠٠١م). *القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى*. ط٣. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية.

ابن أبي العز الحنفي، صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد (المتوفى: ٧٩٢هـ). (١٤١٧هـ-١٩٩٧م). *شرح العقيدة الطحاوية*. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد الله بن المحسن التركي. ط١٠. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (المتوفى: ٦٦٩هـ). (١٩٨٠م). ضرائر الشِّعْر. تحقيق: السيد إبراهيم محمد. ط١. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (المتوفى: ٥٤٢هـ). (١٤٢٢هـ). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

العمرو، آمال بنت عبد العزيز. *الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية*.

الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (المتوفى: ١٣٦٤هـ). (١٤١٤هـ- ١٩٩٣م). *جامع الدروس العربية*. ط٢٨. صيدا – بيروت: المكتبة العصرية.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ). (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م). *مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الفكر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (المتوفى: ٢٠٧هـ). *معاني القرآن*. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين. ط١. مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (المتوفى: ١٧٠هـ). *كتاب العين*. تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.

الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (المتوفى:٨١٧هـ). (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م). *القاموس المحيط*. تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي. ط٨. بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

الفيومي، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ). *المصباح المنير في غريب الشرح الكبير*. بيروت: المكتبة العلمية.

ابن قاسم، عبد العزيز بن إبراهيم. (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م). *الدليل إلى المتون العلمية*. ط١. الرياض: دار الصميعي للنشر والتوزيع.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (المتوفى: ٢٧٦هـ). *تأويل مشكل القرآن*، تحقيق: إبراهيم شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر (المتوفى: ٦٧١هـ). (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م). *الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي*. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. ط٢. القاهرة: دار الكتب المصرية.

القُصَيِّر، أحمد بن عبد العزيز بن مُقْرِن. (١٤٣٠هـ). *الأحاديْثُ المُشْكَِلَةُ الواردةُ في تفسير القرآنِ الكريم (عَرْضٌ وَدِراسَةٌ)*. ط١. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر (المتوفى: ٧٥١هـ). *إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان*. تحقيق: محمد حامد الفقي. الرياض: مكتبة المعارف.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر (المتوفى: ٧٥١هـ). *التبيان في أقسام القرآن*. تحقيق: محمد حامد الفقي. بيروت: دار المعرفة.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر (المتوفى: ٧٥١هـ). (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م). *شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل*. بيروت: دار المعرفة.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر (المتوفى: ٧٥١هـ). (١٤١٥هـ-١٩٩٤م). *زاد المعاد في هدي خير العباد*. ط٢٧. بيروت: مؤسسة الرسالة ، الكويت: مكتبة المنار الإسلامية.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر (المتوفى: ٧٥١هـ). (١٤١٦هـ-١٩٩٦م). *مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين*. تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي. ط٣. بيروت: دار الكتاب العربي.

الكتاني، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس (المتوفى: ١٣٤٥هـ). *نظم المتناثر من الحديث المتواتر*. تحقيق: شرف حجازي. ط٢. مصر: دار الكتب السلفية.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (المتوفى: ٧٧٤هـ). (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م). *تفسير القرآن العظيم*، تحقيق: سامي بن محمد سلامة. ط٢. دار طيبة للنشر والتوزيع.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى (المتوفى: ١٠٩٤هـ). *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*. تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري. بيروت: مؤسسة الرسالة.

اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور (المتوفى: ٤١٨هـ). (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م). *شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة*. تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. ط٨. السعودية: دار طيبة. من هنا توثق.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ). *سنن ابن ماجه*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

المباركفوري، صفي الرحمن. (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م). *الرحيق المختوم*. ط٢٠. جمهورية مصر العربية: دار الوفاء.

المجذوب، محمد. *علماء ومفكرون عرفتهم*. ط٤. دار الشواف.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصطفى، إبراهيم، والزيات، أحمد، وعبد القادر، حامد، والنجار، محمد. *المعجم الوسيط*. دار الدعوة.

المحمود، عبد الرحمن بن صالح. (١٤١٨هـ-١٩٩٧م). *القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة*. ط٢. الرياض: دار الوطن.

مرتضى الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني (المتوفى: ١٢٠٥هـ). *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق: مجموعة من المحققين. دار الهداية.

المطرَفي، عويد بن عيَّاد بن عايد. (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م). *آيات عتاب المصطفى ﷺ في ضوء العصمة والاجتهاد*. ط٣. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز.

ابن المعتز، أبو العباس عبد الله بن محمد المعتز بالله (المتوفى: ٢٩٦هـ).(١٤١٠هـ-١٩٩٠م). *البديع في البديع*. ط١. دار الجيل.

مقاتل، أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير (المتوفى: ١٥٠هـ). (١٤٢٣هـ). *تفسير مقاتل بن سليمان*. تحقيق: عبد الله محمود شحاته. ط١. بيروت: دار إحياء التراث.

أبو منصور الماتريدي، محمد بن محمد بن محمود (المتوفى: ٣٣٣هـ). (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م). *تفسير الماتريدي*. تحقيق: د. مجدي باسلوم. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

المنصور، عبدالله بن حمد. (١٤٢٦هـ). *مشكل القرآن الكريم*. ط١. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على (المتوفى: ٧١١هـ). (١٤١٤هـ). *لسان العرب. ط٣.* بيروت: دار صادر.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج (المتوفى: ٢٦١هـ). *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.* تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (المتوفى: ٧٦١هـ). (١٩٨٥م) . مغني *اللبيب عن كتب الأعاريب.* تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله. ط٦. دمشق: دار الفكر.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي (المتوفى: ٤٦٨هـ). (١٤٣٠ هـ). *التَّفْسِيرُ البَسِيْط.* (أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود، ثم قامت لجنة علمية من الجامعة بسبكه وتنسيقه). ط١. نشر: عمادة البحث العلمي/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

اليحصبي، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض (المتوفى: ٥٤٤هـ). (١٤٠٧هـ). *الشفا بتعريف حقوق المصطفى.* ط٢. عمان: دار الفيحاء.